

جامعة علي لونيسي البلدية 2

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



آليات تنويع الاستثمارات العمومية في الجزائر وأثرها على التنمية الاقتصادية

خلال الفترة (2010-2019)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود، مالية وبنوك

تحت إشراف:

أ.د. علاش أحمد

إعداد الطالبة:

بن شرشالي سهام

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة البلدية (02)	أستاذ	غردى محمد
مشرفا ومقررا	جامعة البلدية (02)	أستاذ	علاش أحمد
عضوا مناقشا	جامعة البلدية (02)	أستاذ	بن نذير نصر الدين
عضوا مناقشا	جامعة تيبازة	أستاذ	العقريب كمال
عضوا مناقشا	جامعة المدية	أستاذ	سماي علي
عضوا مناقشا	جامعة المدية	أستاذ	حمداني محي الدين

السنة الجامعية 2024/2023

الإهداء

أهدي هذه الأطروحة إلى أُمِّي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها

إلى أبي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته الذي طالما حلم بهذا اليوم

إلى شقيقتي العزيزة مريم حفظها الله

إلى شقيقي الغالي حمدان وكتفي الذي طالما كان واقفاً معي حفظه الله

إلى زوجي شريك حياتي وسندي في الحياة وإلى ابني قرّة عيني عبد الرحمان حفظكما الله

إلى إبني الثاني الذي نحن ننتظر قدومه بإذن الله

إلى أبناء أختي الغاليتين محمود ونزيم حفظهما الله

إلى جميع الأهل والأقارب والأحباب

إلى أصدقائي وزملائي

إلى المشرف القدير وجميع الأساتذة الذين درسوني والذين أدين لهم بما أنا عليه اليوم

وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل

وإلى كل من سلك طريقاً يبتغي فيه علماً.

بن شرشالي سهام

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي هدانا إلى نور العلم وميزنا بالعقل الذي يسير طريقنا، الحمد لله الذي أعطانا من موجبات رحمته الإرادة والعزيمة على إتمام عملنا، نحمدك يا رب حمدا يليق بمقامك وجلال وجهك العظيم ولك الشكر أولا وأخيرا.

لا يسعني في هذه العجالة إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور **علاش أحمد** الذي لم يبخل علي بنصائحه القيمة وإرشاداته المفيدة وتوجيهاته الصائبة وتشجيعه المحفز طيلة مشواري الجامعي، جزاه الله خير الثواب.

كما أتقدم بالتحية والشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرين.

وإلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة البليدة 2.

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تنويع الاستثمارات العمومية على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)، في ظل البرامج التنموية التي انتهجتها الجزائر بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني؛ واعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وهو أنسب المناهج لوصف وتشخيص آليات تنويع الاستثمارات وأثرها على التنمية الاقتصادية. ولتحقيق هدف الدراسة قسمنا البحث إلى أربعة فصول، تطرقنا في الجانب النظري إلى كل من الاستثمار والتنمية الاقتصادية، سياسات ومناخ الاستثمار، البرامج التنموية التي انتهجتها الجزائر، للوقوف في الأخير على الأثر الحقيقي لتنويع الاستثمارات على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة مباشرة بين الاستثمار العمومي والتنمية الاقتصادية، إذ يعتبر الاستثمار العمومي المحرك الأول لتحقيق النمو الاقتصادي، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية. وتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية مرهون باتباع الجزائر لسياسة واستراتيجية استثمارية محكمة ورشيدة، تهدف إلى توفير البيئة المناسبة للمستثمرين، وتحد من العوائق التي تواجههم.

الكلمات المفتاحية:

استثمار عمومي - التنمية الاقتصادية - النمو الاقتصادي - البرامج التنموية.

فهرس المحتويات

الصفحة	البيان
	الإهداء
أ	الشكر والتقدير
ب	الملخص
ت	فهرس المحتويات
خ	قائمة الجداول
ذ	قائمة الأشكال
ر-ع	المقدمة
15	الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار والتنمية الاقتصادية
16	تمهيد الفصل الأول
17	المبحث الأول: ماهية الاستثمار وطبيعته
17	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار
28	المطلب الثاني: تصنيف الاستثمار، محدداته، خصائصه
37	المطلب الثالث: أهمية الاستثمار وأهدافه
39	المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية
40	المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية
47	المطلب الثاني: أهداف وأهمية التنمية الاقتصادية
49	المطلب الثالث: متطلبات وعوائق التنمية الاقتصادية
51	المبحث الثالث: نظريات واستراتيجيات ومؤشرات التنمية الاقتصادية
51	المطلب الأول: نظريات التنمية الاقتصادية
58	المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية
61	المطلب الثالث: مقاييس التنمية الاقتصادية

66	المطلب الرابع: علاقة الاستثمار بالتنمية الاقتصادية
69	خلاصة الفصل الأول
70	الفصل الثاني: سياسات ومناخ الاستثمار في الجزائر
71	تمهيد الفصل الثاني
72	المبحث الأول: سياسات ومناخ الاستثمار
72	المطلب الأول: سياسات الاستثمار وأهدافها
77	المطلب الثاني: أنواع سياسات الاستثمار
80	المطلب الثالث: مناخ الاستثمار وسياسات الاستثمار
87	المبحث الثاني: عرض وتحليل قوانين الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2010-2019
87	المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمارات في الجزائر
106	المطلب الثاني: الهيئات المكلفة والمعنية بتنظيم وترقية الاستثمار في الجزائر
113	المطلب الثالث: هيئات أخرى معنية بتنظيم وترقية الاستثمار في الجزائر
118	المبحث الثالث: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر
119	المطلب الأول: مقومات المناخ الاستثماري في الجزائر
123	المطلب الثاني: فرص الاستثمار في الجزائر
125	المطلب الثالث: تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر
128	خلاصة الفصل الثاني
129	الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع الاستثمار في الجزائر
130	تمهيد الفصل الثالث
131	المبحث الأول: السياسة الاستثمارية الجزائرية عبر البرامج التنموية
131	المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004
137	المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009
141	المطلب الثالث: البرنامج الخماسي للتنمية 2005-2009
147	المطلب الرابع: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019

150	المبحث الثاني: الاستثمار الخاص في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية
151	المطلب الأول: مدخل عام حول الاستثمار الوطني الخاص
162	المطلب الثاني: آليات مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية

164	المطلب الثالث: المعوقات التي تواجه نمو القطاع الخاص في الجزائر
166	المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية
167	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
176	المطلب الثاني: الاتجاهات الجغرافية والقطاعية العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر
180	المطلب الثالث: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
184	خلاصة الفصل الثالث
185	الفصل الرابع: أثر تنويع الاستثمارات العمومية على التنمية الاقتصادية في الجزائر
186	تمهيد الفصل الرابع
187	المبحث الأول: قراءة في قانون الاستثمار الجديد في الجزائر 2022
187	المطلب الأول: مفهوم، خصائص وأهداف قانون الاستثمار الجديد لسنة 2022
192	المطلب الثاني: الإطار المؤسسي لقانون الاستثمار 18-22
198	المطلب الثالث: تسيير المزايا والتحفيزات الممنوحة لأصحاب المشاريع الاستثمارية
201	المبحث الثاني: مجالات الاستثمار العمومية خلال الفترة 2010-2019
201	المطلب الأول: نفقات الاستثمار الإجمالية وأهميتها النسبية إلى نفقات التجهيز
203	المطلب الثاني: عرض توزيع نفقات الاستثمار العمومية على أهم القطاعات للفترة 2010-2019
206	المطلب الثالث: مساهمة كل قطاع في القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام
221	المبحث الثالث: مدى مساهمة الاستثمارات العمومية في التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2010-2019
221	المطلب الأول: أثر الاستثمار العمومي على مختلف المؤشرات الاجتماعية
229	المطلب الثاني: أثر الاستثمار العمومي على مؤشرات التنمية البشرية
231	المطلب الثالث: تجربة مصر في التنمية الاقتصادية ومقارنتها مع الجزائر
238	خلاصة الفصل الرابع
239	الخاتمة
244	قائمة المراجع
257	الملاحق
276	الملخص باللغة الأجنبية

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الغلاف المالي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب المحاور للفترة 2001-2004	134
02	مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو " 2005-2009"	138
03	مخصصات برنامج مواصلة دعم النمو 2010-2014	144
04	مخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة: 2015-2016	147
05	مدى مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة خارج المحروقات في الجزائر	163
06	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة لمناطق العالم خلال الفترة (2015-2018)	177
07	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2002-2018	179
08	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر في الفترة 2002-2018 حسب أهم الدول المستثمرة فيها	181
09	الدول العربية المستقبلية للمشاريع الأجنبية خلال عام 2021 وفقا لعدد المشاريع	182
10	تطور نفقات الإستثمار الإجمالية بالنسبة لنفقات التجهيز خلال الفترة 2010-2019	201
11	تطور نفقات الإستثمار في الهياكل القاعدية خلال الفترة 2010-2019	203
12	تطور نفقات الإستثمار في الصناعة خلال الفترة 2010-2019	205
13	تطور نفقات الإستثمار في الفلاحة خلال الفترة 2010-2019	206
14	تركيبة القيمة المضافة بالقيم لقطاع البناء والأشغال العمومية خلال الفترة 2010-2019	207
15	تركيبة القيمة المضافة لقطاع الصناعة-عمومي وخاص- خلال الفترة 2010-2019	209

210	تركيبية القيمة المضافة لقطاع الفلاحة - عمومي وخاص - خلال الفترة 2010-2019.	16
212	تركيبية القيمة المضافة لقطاع المحروقات - عمومي وخاص - خلال الفترة ما بين 2010-2019	17
213	تركيبية القيمة المضافة لقطاع الخدمات - عمومي وخاص - خلال الفترة 2010 - 2019	18
215	مساهمة الاستثمار في القطاع العمومي للبناء والاشغال العمومية في النمو خلال الفترة 2010-2019	19
217	مساهمة الاستثمار في القطاع العمومي للصناعة في النمو خلال الفترة 2010 - 2019	20
219	مساهمة الاستثمار في القطاع العمومي للفلاحة في النمو خلال الفترة 2010-2019	21
222	تطور عدد التلاميذ المسجلين في الأطوار الثلاثة والطلبة خلال فترة (2010-2019)	22
223	تطور المنشآت القاعدية في قطاع التعليم خلال الفترة 2010-2019	23
224	تطور التغطية الصحية خلال الفترة 2010-2019	24

225	تطور المنشآت القاعدية الصحية خلال الفترة 2010-2019.	25
227	توزيع السكان النشيطون خلال الفترة (2010-2019)	26
227	توزيع المشتغلون حسب النشاط خلال الفترة (2010-2019)	27
228	تطور نسبة البطالة خلال الفترة (2010-2019)	28
230	تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر (IDH) خلال الفترة 2010-2019	29
231	إجمالي الناتج الخام لكل من الجزائر و مصر خلال الفترة (2010-2019)	30
232	نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام لكل من الجزائر و مصر	31
233	معدل البطالة لكل من مصر و الجزائر	32
234	مؤشر التنمية البشرية في كل من الجزائر و مصر	33

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
82	مناخ الاستثمار وسياسة الاستثمار	01
86	المؤشرات الاقتصادية لآداء الاقتصاد الوطني	02
202	تطور نفقات الاستثمار الاجمالية بالنسبة لنفقات التجهيز خلال الفترة 2019-2010	03
204	تطور نفقات الاستثمار في الهياكل القاعدية خلال الفترة 2019-2010	04
208	تركيبية القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية -عمومي وخاص- خلال الفترة 2019-2010	05
209	تركيبية القيمة المضافة لقطاع الصناعة -عمومي وخاص- خلال الفترة 2019-2010	06
211	تركيبية القيمة المضافة لقطاع الفلاحة -عمومي وخاص- خلال الفترة 2019-2010	07
212	تركيبية القيمة المضافة لقطاع المحروقات -عمومي وخاص- خلال الفترة 2019-2010	08
214	تركيبية القيمة المضافة لقطاع الخدمات -عمومي وخاص- خلال الفترة 2019-2010	09

المقدمة

مقدمة:

تعتمد الكثير من الدول على الاستثمارات العمومية في إنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية، وتحريك عجلة التنمية، وتدارك مختلف النقائص التي تحدث في أداء الاقتصاد، وإن كانت النظرية الكينزية تمثل الأساس النظري الذي انطلقت منه السياسات الاقتصادية المشجعة على تفعيل الاستثمارات العمومية، فقد تزايد التأكيد على تبني هذه التوجّهات مع تفاقم الأزمات المالية في نهاية التسعينيات ومطلع القرن الحالي، حيث صارت الكثير من الحكومات تركز في برامجها التنموية على الاستثمارات العمومية لمعالجة مختلف الاختلالات التي تحدثها هذه الأزمات في الاقتصاد.

فحاجات الأفراد المتزايدة تفرض على الدولة العمل الدائم والفعال على جعل اقتصادها قادرا على بلوغ مستويات من الأداء، يسمح بتلبية هذه الحاجات، وهذا عن طريق توفير متطلبات الحياة الكريمة كالسكن والتعليم والرعاية الصحية اللائقة.

لقد تزايد الاهتمام بعملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية، باعتبارها تشير إلى حدوث تطورات وتغييرات أساسية هامة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، إذ تهدف إلى رفع مستوى المعيشة للمجتمع، وهي لا تسعى فقط إلى تأمين الحاجات المادية للإنسان، بل إلى تحسين أحواله المعيشية. فهي تتطلب إجراء تغيير في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق تغيير جذري في أسلوب الإنتاج السائد وفي سلوك الأفراد الاقتصادي، إضافة إلى تحقيق ارتفاع مستمر في متوسط دخل الفرد.

إن الباحث في العوامل المؤثرة أو المرتبطة بمتطلبات عملية التنمية الاقتصادية يجدها كثيرة ومتنوعة ومتداخلة، منها ما يتعلق بعوامل الإنتاج، ومنها ما يتعلق بالإطار العام للتنمية، مثل النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ونحن في دراستنا هذه نحاول معرفة أثر تنويع الاستثمارات في الجزائر في ظل

المخططات الأخيرة المنتهجة، وندرس مختلف المؤشرات لتقييم فعالية تنويع الاستثمارات على عملية التنمية الاقتصادية، وتشمل مختلف مؤشرات قياس التنمية ومؤشرات الاقتصاد الكلي.

ونجد أن عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر تعاني من عقبات عديدة، سياسية، اجتماعية واقتصادية ...، رغم توفر الجزائر على متطلبات التنمية من رأس مال، موارد بشرية وطبيعية، إضافة إلى جملة الإصلاحات المنتهجة.

الإشكالية: تبعا للعرض السابق نتبين لنا ملامح إشكالية هذا البحث، والتي تقودنا للتساؤل التالي:

ما هي آليات تنويع الاستثمارات العمومية في الجزائر لتحقيق التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2010-2019؟

الأسئلة الفرعية:

حتى نتمكن من الإحاطة بمختلف جوانب البحث قسمنا الإشكالية الرئيسية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية كالآتي:

- ما هي آليات تنويع الاستثمارات في الجزائر؟
- هل أحدثت الإصلاحات التي قامت بها الجزائر تغيرات في هيكل الاستثمار؟
- ما مدى تأثير الاستثمار في الجزائر على عملية التنمية الاقتصادية؟
- ما هي أهم المقاييس التي تساعد على تقييم وقياس أثر تنويع الاستثمارات على التنمية الاقتصادية؟

الفرضيات:

لمعالجة الإشكالية السابقة والإجابة على مختلف الأسئلة المتعلقة بها قمنا بتحديد الفرضيات التالية:

- تمتلك الجزائر عدة آليات تسمح بتتويع الاستثمارات.
- يعتبر الاستثمار العمومي المحرك الأول لتحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.
- تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية مرهون بمناخ استثماري مشجّع.
- سمحت الإصلاحات الاقتصادية المتعاقبة بتحسين مناخ الاستثمار وزيادة وتيرته.

أهمية البحث:

يكتسي بحثنا أهمية من خلال معرفة آليات تتويع الاستثمارات وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، خاصة وأن تجربة تشجيع وتطوير الاستثمار في الجزائر حديثة، وهي تستدعي تعميق الدراسات والبحوث لضمان النجاح وتحقيق الأهداف.

أهداف البحث:

- يمكن أن نوجز أهم الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها في النقاط التالية:
- محاولة التأصيل النظري لمفهوم التنمية الاقتصادية ومعرفة أهم معالمها.
- التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار ومحاولة ربطها بموضوع التنمية الاقتصادية.
- الوقوف على الأثر الحقيقي لتتويع الاستثمارات على التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- تقييم مسار الإصلاحات في الجزائر وأثرها على الاستثمارات والتنمية.
- مبررات اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب ودوافع أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع من بينها:

1-الدوافع الذاتية:

- انتمأونا إلى شعبة العلوم الاقتصادية عموما والعلوم المالية خصوصا " نقود مالية وبنوك" هو الذي دفعنا إلى البحث في هذا النوع من المواضيع.
- الإحساس بالقدرة على المساهمة في إثراء ومناقشة هذا الموضوع.

- توجهاتنا البحثية التي تدرس مواضيع الاستثمارات العمومية والتنمية الاقتصادية.

- الدوافع الموضوعية:

- كون الاستثمار أحد العناصر الهامة والأساسية في الطلب الكلي، والمحرك الرئيسي للنمو والتنمية الاقتصادية، ويمكن الاعتماد عليه في حل العديد من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر.

- اهتمام الجزائر بهذا الموضوع منذ تبنيها الإصلاحات الاقتصادية، وخاصة بعد تحرير التجارة الخارجية والتوجه نحو اقتصاد السوق، مما زاد من اهتمامها بموضوع الاستثمار ومحاولة ترقيته وتطويره، عن طريق الدعم وسن القوانين لتوفير مناخ مناسب له، يساعده على تحقيق التنمية الشاملة.

- الأهمية الكبرى للموضوع خاصة في ظل انتهاج الجزائر لمجموعة من البرامج التنموية.

منهجية البحث:

إن طبيعة هذه الدراسة تطلبت منا اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وهو أنسب المناهج لوصف وتشخيص آليات تنويع الاستثمارات وأثرها على التنمية الاقتصادية، من خلال عرض مختلف الإحصائيات والمؤشرات، وتحليل دور الاستثمارات العمومية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر، وذلك من أجل استخلاص النتائج وتعميمها.

حدود الدراسة:

نظرا لأهمية الموضوع وتنوعه قمنا بتحديد المجال المكاني والزمني كالتالي:

1-الحدود المكانية:

تتمثل حدود الدراسة المكانية في دولة الجزائر، وذلك لأنها عرفت خطط وبرامج إنمائية عديدة إضافة لكونه بلد ريعي، وهذا ما دفعها لاعتماد الإنفاق الاستثماري كأحد الآليات لبلوغ التنمية.

2-الحدود الزمنية:

تم التركيز على الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2019.

صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات التي صادفتنا أثناء دراستنا ما يلي:

- نقص المعطيات حول بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي، وصعوبة الحصول عليها، كما سجلنا تضارب بعض الإحصاءات وعدم تطابقها باختلاف مصادرها.

- ارتباط تابع البحث بمتغيرات ومواضيع عديدة، حيث نجد أننا عالجنا عدة مواضيع في وقت واحد.

الدراسات السابقة:

تعد الدراسات السابقة بمثابة القاعدة التي يتم الاستناد عليها في وضع المعالم الأساسية للجوانب التطبيقية لتحديد بيئة الاختبار والبحث، حيث تم استطلاع مجموعة من الدراسات المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، ومن أهم هذه الدراسات:

أ-أطروحة دكتوراه: **باشوش حميد**، الاستثمارات العمومية ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015/2016، جاءت إشكاليته كالتالي:

ما هو دور الاستثمارات العمومية في التنمية الاقتصادية من خلال البرامج التنموية التي أطلقتها الجزائر خلال الفترة 2001-2014؟

وهدفت الدراسة إلى البحث عن الدور الذي تؤديه الدولة في الاقتصاد من خلال خططها التنموية ومدى نجاح هذه المخططات والبرامج، ومدى مساهمة الاستثمارات العمومية في تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية وتنويع الهيكل الاقتصادي، إضافة إلى متابعة إنفاق الأموال العمومية في تحقيق أهداف البرامج المسطرة.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن التخطيط الاقتصادي ضروري لتحقيق الأهداف التنموية وإحداث التنمية الاقتصادية، خاصة في الدول النامية، إذ تمثل الاستثمارات العمومية حلا تلجأ إليه السلطات العمومية في بعض الحالات لتحفيز الطلب الكلي، وتحسين أداء الاقتصاد الوطني، تسمح البرامج التنموية بإحداث التوازنات التنموية عن طريق توزيع المشاريع التنموية على مختلف المناطق والجهات حسب الاحتياجات.

ب- أطروحة دكتوراه: منصوري الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية،
مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006/2005،
وجاءت الإشكالية كالآتي:

ما هي يا ترى الأسباب التي حالت دون تحقيق السياسة الاستثمارية التي رسمتها الجزائر خلال العشرة الأخيرة؟

توصل إلى أن بيئة الأعمال في الجزائر ما زالت ضعيفة وتنقصها العديد من العوامل التي تستقطب الاستثمارات، كمشكل الحكم الراشد والبطء في الإصلاحات الاقتصادية خاصة المالية والمصرفية، وتعطل برنامج الخصخصة، مشكل العقار الصناعي ومشكل القطاع الموازي،.... إضافة إلى أنه توصل إلى أن عملية التنمية السليمة يجب أن تعتمد على جهود القطاع العام والقطاع الخاص على حد سواء، في شكل تكاملي عن طريق الحوار والنقاش بين القطاعين، بعيدا عن الخلاف والتنافر بينهما الذي يؤدي إلى إجهاض عملية التنمية، ويحد من جهود المجتمع في التقدم والرقي، إضافة إلى أن الجزائر مطالبة بوضع

سياسة فعالة لجذب الاستثمار الأجنبي، وتحسين مناخ الاستثمار وصورة البلد والاتصال الخارجي، وتطوير الموارد البشرية حسب احتياجات السوق.

ج- أطروحة دكتوراه، عبد القادر بابا: " سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة"، أطروحة دكتوراه مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003، وقد تناولت إشكالية سياسة الاستثمارات المحلية والأجنبية في الجزائر وأثرها على التنمية الاقتصادية في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة، حيث قامت الدراسة بتحليل سياسة الاستثمار في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل التطورات الدولية، كما قامت بتحليل مدى فعالية قوانين الاستثمار وأثرها على واقع الاستثمار الأجنبي والمحلي في الجزائر.

وتوصّلت الدراسة إلى أن سياسة الاستثمارات المنتهجة لم تصل بعد إلى هدف تنمية القطاعات خارج المحروقات، وقد ركّزت على كيفية زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية.

د- أطروحة دكتوراه، نبيلة عرقوب: "محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي " دراسة نظرية وقياسية خلال الفترة 1970-2008"، أطروحة دكتوراه مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2012/2011 وقد تناولت هذه الدراسة إشكالية العوامل التي تحدد الاستثمار الكلي في الجزائر، وتوصّلت إلى أن الاستثمار في الجزائر يتحدد بمجموعة من المتغيرات تتمثل أساسا في الدخل، سعر الصرف، معدل التضخم والتمويل الخارجي، وقد ركّزت هذه الدراسة على الأساليب القياسية في تقدير محددات الاستثمار، ولم يظهر تحليل أثر هذا الاستثمار على القطاعات الاقتصادية.

هيكل البحث:

من أجل الإلمام بمختلف الجوانب التي يطرحها موضوع الدراسة، قمنا بتقسيم دراستنا هذه إلى أربعة

فصول:

- **الفصل الأول:** نتناول فيه ماهية الاستثمار وطبيعته، ماهية التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالاستثمار.

- **الفصل الثاني:** سنتطرق فيه إلى سياسات ومناخ الاستثمار إلى جانب عرض وتحليل قوانين الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2010-2019، وفي الأخير تطرقنا إلى واقع المناخ الاستثماري في الجزائر.

- **الفصل الثالث:** حيث سنتناول فيه البرامج الاستثمارية التي انتهجتها الجزائر من سنة 2001 إلى غاية سنة 2019، الاستثمار في القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر.

- **الفصل الرابع:** يخص الدراسة التحليلية أي تقديم أهم ما جاء به قانون الاستثمار الجديد لسنة 2022، عرض الإحصائيات والمؤشرات وتحليلها لاكتشاف أثر تنويع الاستثمارات على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار النظري للاستثمار

والتنمية الاقتصادية

تمهيد الفصل الأول:

يشكل الاستثمار أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها، ذلك أن المشكلة الاقتصادية التي تواجه غالبية الدول النامية هي مشكلة انخفاض مستوى الاستثمارات، لهذا فإن نجاح هذه الدول في تحقيق التنمية يتوقف على مدى قدرتها في زيادة معدلات الاستثمار وبالمستوى الملائم لمعدل نمو السكان للقضاء على المشاكل الكامنة فيها، والتي تعوق انطلاقها في مسار النمو الذاتي. لذلك نجد أن البحث عن سبل تشجيع، وتنشيط الاستثمارات، من الانشغالات الكبرى للحكومات وواضعي السياسات الاقتصادية في مختلف البلدان النامية.¹

بناء على ما سبق، ولتفصيل أكثر سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى النقاط التالية:

- ماهية الاستثمار وطبيعته؛
- ماهية التنمية الاقتصادية؛
- نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالاستثمار.

¹منصوري الزين، "عرض وتقييم لسياسة الاستثمار في الجزائر بعد الاصطلاحات"، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني في الاصطلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، 04-05/12/2006، ص 02.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار وطبيعته

من أبرز العمليات الاقتصادية الهامة التي توليها الدول اهتماما كبيرا الاستثمار، والذي يعدّ من المواضيع الهامة التي تتبوأ مكانا رئيسيا في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، من أجل رفع معدلات نموها الاقتصادي، تحقيق استقرارها الاقتصادي والعمل على إشباع حاجاتها الأساسية وتنمية ثرواتها الوطنية.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار

يعتبر الاستثمار متغيرا اقتصاديا، يستمد مفهومه من أصول علم الاقتصاد، لما له من علاقة وثيقة بمجموعة من المتغيرات والمفاهيم الاقتصادية كالدخل، الادخار، الاستهلاك والاقتراض.¹

الفرع الأول: تعريف الاستثمار

* يعرف الاستثمار على انه عملية الحصول على السلع الرأسمالية "التجهيزات (استثمار مادي)" أو استخدام نفقات معينة لتطوير الإمكانات الإنتاجية للمؤسسة (استثمار غير مادي).²

* كما يعرف على أنه التوظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إنتاج سلع أو خدمات تحقق إشباع الحاجات الاقتصادية للمجتمع وزيارة رفاهيتهم³. أو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح.⁴

¹ زياد رمضان، "مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص13.

² Jean Luc DAGUT, « Dictionnaire de 1000 notions d'économie », Studyrama, France, 2012, p194.

³ أحمد زكريا صيام، طاهر فاضل إلبياتي، فاطمة محمد نوري، "أساسيات الاستثمار العيني والمالي"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 1999، ص 51.

⁴ طاهر حردان حيدر، "أساسيات الاستثمار"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ط، الأولى، ص45.

وقد عرّف كينز (Keynes) الاستثمار بأنه الزيادة في الآلات والمعدات الرأسمالية، حيث أن هذه الزيادة تحمل على رأس المال الثابت ورأس المال الدائر أو السائل. أما لومبار (Lambert) يقول "الاستثمار هو شراء أو صنع منتجات آلية ووسطية"، أما قيتون (Guillon) فيقول أن "الاستثمار هو تطوير وتنمية لوسائل الطاقات المهيأة، فالاستثمار تحسين في المستقبل مع اتفاق و تضحية، أما ديتيرلن (Diterlen) فيقول أن "الاستثمار يوجد في قلب الحياة الاقتصادية والنظرية النقدية ونظرية التنمية ونظرية الفائدة.

ويقصد بالاستثمار الإنفاق على شراء وتكوين الأصول الإنتاجية الجديدة، وعلى زيادة المخزون من المواد الأولية. وبمعنى آخر هو إنفاق قطاع الأعمال على الآلات والمباني الجديدة، التي يتوقع أن تنتج دخلا في المستقبل، وكذلك الزيادة في المخزون، ويقوم الاستثمار بدور رئيسي في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي، إذ يؤدي التغير في هذا الأخير إلى تغيرات مضافة في الدخل الوطني والتشغيل، كذلك يحدد سرعة النمو الاقتصادي للمجتمع، ذلك لأن اتجاه هذا النمو يرتبط ارتباطا وثيقا بتكوين رأس المال، والذي يتحدد بدوره بالاستثمار¹.

أما بالنسبة للمجتمع ككل، وفي إطار التحليل الاقتصادي، فيقصد بالاستثمار تلك الأموال المخصصة لإنتاج البضائع التي تستخدم في إنتاج بضائع أخرى، أي أن الاستثمار يمثل الإنتاج الذي لا يستهلك مباشرة كالألات والمعدات والتجهيزات والبناءات....، وأيضا الأموال المخصصة لزيادة المخزون².

من خلال التعاريف السابقة يمكن وضع تعريف شامل للاستثمار باعتباره أهم عناصر الطلب الكلي، فهو التوظيف أو الاستخدام الأمثل لرأس المال، وهو ينطوي على توجيه المدخرات أو الثروة المجمعة

¹أبو القاسم عمر الطبولي، "مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي"، دار الكتب الوطنية، بنغازي، طرابلس، 1991، الطبعة الأولى، ص 45.

²عمر صخري، "التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008، الطبعة السادسة، ص 168.

للاستخدامات المنتجة التي يمكن أن تسد حاجة اقتصادية، وفي نفس الوقت ينتظر أن تنتج عائدا، إضافة إلى أن ما تتفقه الحكومة من أموال لغرض تقديم الخدمات الاجتماعية يعتبر استثمارا.

الفرع الثاني: المفاهيم المختلفة للاستثمار

توجد عدة مفاهيم للاستثمار نذكرها فيما يلي:

1- المفهوم المحاسبي للاستثمار:

هو كل ما تنتجه المنشأة الإنتاجية، ليس بغرض البيع أو تحويل ملكيته للغير، وإنما بغرض إبقائه من أجل تغيير الأصول المنتجة والتجهيزات، والتوسع في الأنشطة الإنتاجية، والتجديد، وتحسين ظروف العمل.¹

وفي إطار المحاسبة الوطنية، تسمى الاستثمارات بالتكوين الخام لرأس المال الثابت أو التراكم الخام للأصول الثابتة، وتحتوي من جهة على:

-وسائل التجهيز التي تشكل وسائل العمل للمشاريع، وتدخل في ذلك تغيرات لمخزون (أو الجرد) من السلع تامة الصنع أو الموجودة قيد الصنع (المساكن، المباني)، وتحتوي من جهة ثانية على استثمارات أخرى كالمدارس، المستشفيات، الطرق، والجسور...²

2- مفهوم الاستثمار بالمعنى الاقتصادي:

غالبا ما يقصد به اكتساب الموجودات المالية، وذلك لأن الاقتصاديين ينظرون إلى توظيف لأموال على أنه مساهمة في الإنتاج. والإنتاج هو ما يضيف أو يخلق منفعة تكون على شكل سلع وخدمات، وهذا

¹ صبحي محمد إسماعيل، مهدي معيض السلطان، "اقتصاديات التمويل والاستثمار"، ص 39-44، متاح على:

، بتاريخ 2021/11/16. Almerja.com/reading.php?idm=160054

² محمد الشريف إلمان، "محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2003، الجزء الثاني، ص173.

الإنتاج له عدة عناصر مادية وبشرية ومالية. وبالتالي فإذا كان المال عنصر إنتاج فلا بد أن يكون على شكل خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع طاقة إنتاجية موجودة.¹

الاستثمار وثيق الارتباط بالادخار، ذلك أن الادخار هو الفائض من الدخل بعد الإنفاق على الاستهلاك، وهو الفائض الذي يوجّه لنوع آخر من الإنفاق، هو ما يطلق عليه الإنفاق الاستثماري، والاستثمار يولّد علاقات على النحو التالي:

*** علاقة تمويلية:** عندما توجه المدخرات في المجتمع كرأس مال نقدي إلى الإنفاق على شراء السلع الرأسمالية (الإنتاجية) كرأس مال عيني أو حقيقي.

- رأس المال النقدي أو الحقيقي هو الذي يتخذ صورة تملك عدد معين من وحدات النقود، أي صفة السيولة التامة، ويتحقق ذلك عندما يحتفظ مالك الوحدات النقدية بها دون أن يستثمرها في شراء أي نوع من أنواع رأس المال العيني.

- و يقصد بالرأس المال العيني؛ الأموال التي تستخدم في عملية الإنتاج- أي وسائل الإنتاج ذاتها ويختلف رأس المال العيني عن القيمة النقدية لوسائل الإنتاج أي وسائل الإنتاج المقومة أو المقدرة بالنقود و هو ما يطلق عليه رأس المال القيمي .

*** علاقة إنتاجية:** مادام الاستثمار في المعنى العيني أو الحقيقي المشار إليه -هو الأداة التي لا غنى عنها - كعنصر من عناصر الإنتاج الأربعة في إنتاج السلع الإنتاجية والاستهلاكية، بعبارة أخرى أن الاستثمار وثيق الصلة بالاستهلاك والعلاقة بينهما علاقة إنتاجية².

¹ طاهر حردان حيدر، مرجع سابق، ص 13، 14

² منصور الزين، "آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 22.

***الإنفاق الاستثماري:** هو عبارة عما ينفق على الحصول على الاستثمارات العينية بمكوناتها المختلفة¹. أو هو ذلك النوع من الإنفاق على السلع الرأسمالية، كما يتضمن الإنفاق على المباني الجديدة، الإضافات إلى المباني القديمة والتغيير في المخزون السلعي.

ويتميز الإنفاق الاستثماري عن الأنواع الأخرى للإنفاق، بأنه شديد التقلب (عدم الاستقرار) نظرا لأن التغييرات التي تحدث في قطاع السلع الرأسمالية، تكون أسرع بكثير من التغييرات التي تحدث في قطاع السلع الاستهلاكية والخدمات².

3-المفهوم المالي للاستثمار:

هو كل نفقة مالية يمكن أن يتولد عنها دخل على المدى الطويل أو القصير، من أجل مواجهة النقص في الموارد المالية اللازمة للاستثمارات المختلفة، والتي تتطلب تمويلا مستقبليا ضخما.

ينظر للاستثمار (من قبل رجال الإدارة) على أنه اكتساب الموجودات المالية وحسب. ويصبح الاستثمار في هذا المعنى هو التوظيف المالي في الأوراق والأدوات المالية المختلفة من أسهم وسندات وودائع³.

4-المفهوم القانوني للاستثمار:

حسب المادة رقم 02 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20/08/2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا الأمر ما يأتي⁴:

¹ حسين عمر، "الاستثمار والعولمة"، دار الكتاب الحديث، مصر، 2000، ص48.

² محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، "الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص112.

³ طاهر حردان حيدر، مرجع سابق، ص 14.

⁴ فؤاد حجري، "قانون الاستثمارات (سلسلة القوانين الإدارية)"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 50.

- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة؛

- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية؛

- استعادة النشاطات في إطار خصخصة جزئية أو كلية.

الفرع الثالث: أنواع الاستثمار

نتناول فيما يلي بشيء من الإيجاز لأنواع الاستثمار:

1- الاستثمار العام والاستثمار الخاص:

الاستثمار العام هو الاستثمار الذي تقوم به الدولة والهيئات الإقليمية والمحلية والمؤسسات العامة. أما الاستثمار الخاص فهو ما تقوم به الأفراد والمؤسسات الخاصة.

2- الاستثمار المنتج وغير المنتج:

يعد الاستثمار منتجا إذا كانت قيمة الإشباع من السلع أو الخدمات المنتجة خلال فترة من زمن، أكبر من قيمة التكاليف الحالية. كما يعد الاستثمار غير منتج إذا كانت قيمة الإشباع من السلع أو الخدمات المنتجة خلال فترة من الزمن أقل من قيمة التكاليف الحالية لرأس المال محل الاستثمار.¹

3- الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي:

الأول هو الاستثمار الإنتاجي وهو التوظيف الذي يتحقق من شراء وبيع أو استخدام الأصول الإنتاجية التي تعمل على زيادة السلع والخدمات بشكل فائض مما يزيد من الناتج الوطني الإجمالي.

¹ القينعي عز الدين، "أثر السياسة الاستثمارية على التشغيل في الجزائر في آفاق 2017"، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2012/2013، ص 06.

أما الثاني، فهو الاستثمار الظاهري أو الإرادي ولا ينتج عنه زيادة حقيقية في إنتاج السلع والخدمات وإنما يتم من خلال نقل ملكية وسائل الإنتاج والأموال المستثمرة من مستثمر لأخر مما يعمل على تحقيق إيرادات ووفرات مالية.

4- الاستثمار الصافي والاستثمار الإجمالي:

الاستثمار الصافي يتمثل في الحصول على أموال إنتاجية جديدة من خلال توجيه المدخرات المتاحة إلى ذلك، أما الاستثمار الإجمالي فهو يشمل التكوين الرأسمالي الجديد بالإضافة إلى ذلك التكوين الرأسمالي الذي يهدف إلى المحافظة على حجم رأس المال الثابت أو الأصول الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وذلك بتحديد ما يهلك منه، وهو ما يسمى بالاستثمار للإحلال.

والواقع أن الاستثمار الصافي الذي يمثل الإضافة الصافية إلى رصيد المجتمع من رأس المال، هو وحده الذي يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، كما أن معدله يعبر عن السرعة التي تتم بها هذه الزيادة، وعليه فإن الاستثمار الصافي يمثل الفرق بين الاستثمار الإجمالي والاستثمار الإحلالي.¹

5- الاستثمار من وجهة نظر الفرد أو المؤسسات أو الاقتصاد الوطني:

الاستثمار من وجهة نظر الفرد قد يتمثل في توجيه المدخرات نحو شراء أرض أو منزل أو مصنع موجود بالفعل، إلا أن هذه الصورة لا تمثل استثماراً من وجهة نظر الاقتصاد الوطني، ذلك لأنها لا تعد سوى انتقال أصول من ذمة مالية إلى ذمة مالية أخرى ولا يترتب عليها زيادة في مقدار الأصول التي يمتلكها الاقتصاد الوطني، ومن ثم لا يوجد تغيير ايجابي في القدرة على زيادة الإنتاج والدخل الوطني الجاري، أو زيادة فرص العمالة المنتجة.

¹ القينعي عز الدين، مرجع سابق، ص 07.

كذلك فإن توجيه مدخرات الأفراد أو المؤسسات لشراء القيم المنقولة مثل الأسهم أو السندات، وإن اعتبره القائم به استثمار بصفة عامة استثمارا ماليا أو نقديا في الاقتصاد الوطني، إلا أنه لا يعتبر استثمارا حقيقيا إلا إذا استخدمت حصيلته في خلق رؤوس أموال جديدة منتجة.

6- الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي:

الاستثمارات المحلية هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية، بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة، مثل العقارات والأوراق المالية والذهب والمشروعات التجارية....الخ.

أما الاستثمارات الخارجية (الأجنبية)، هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية، مهما كانت أدوات الاستثمار المستعملة، وتتم هذه الاستثمارات إما بشكل مباشر أو غير مباشر.¹

7- استثمار الموارد البشرية والاستثمار الاجتماعي:

إن الرأسمال البشري يظهر كنفقات عند استعماله كعامل من عوامل الإنتاج، والتي تمثل مجموعة الكفاءات الإنتاجية الفردية المتعلقة بصحة الفرد، والكفاءة الفيزيولوجية، وخبرته في العمل، وتكوينه وتدريبه المهني في الميدان.²

وعليه فإن توظيف فرد معين ذو كفاءات عالية في مشروع استثماري معين، يعتبر ضربا من الاستثمار نظرا لما يؤديه من خدمات ومهام اتجاه مؤسسته، وهذا ما يؤدي إلى الإضافة في أرباحها وإنتاجيتها. وهذه المداخل التي تترتب عن توظيف هذا الشخص في المؤسسة، تكبر بكثير تكاليفه عليها. في حين تكاليف التكوين والرسكلة الخاصة بالعمال، بهدف رفع كفاءاتهم الإنتاجية يعتبر نوع من الاستثمار في

¹ زياد رمضان، "مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 36.

² عبد القادر بابا، "سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2004، ص 41.

المجال البشري.

أما الاستثمار الاجتماعي فهو يؤثر بصفة غير مباشرة على قدرة المجتمع، على خلق الإنتاج، مثل تكوين وتدريب العمال، وتحسين مستواهم المعيشي، نظرا لما يترتب عن ذلك من رفع إنتاجيتهم.

ولذلك يغلب على الاستثمار الاجتماعي، الطابع الكيفي والنوعي، على الطابع المادي، مثل إنشاء الملاعب والنوادي الرياضية والترفيهية والثقافية والسياحية..... الخ. فتقاس المردودية في هذا النوع من الاستثمار، بمدى التحسن والتطور الذي يحصل في طبيعة العلاقات الاجتماعية بين أفراد المؤسسة.¹

ويندرج في إطار الاستثمار الاستراتيجي أو الاجتماعي، جملة من المشاريع الحكومية، كمشاريع مراكز الأمن، والصحة العمومية، وشق الطرقات، أي المشاريع ذات الطابع الاجتماعي.

الفرع الرابع: علاقة الاستثمار بمختلف المتغيرات الاقتصادية

لقد اختلف الاقتصاديون بشأن العلاقة التي تربط الاستثمار بمختلف المتغيرات الاقتصادية، فهو يتأثر ويؤثر، لذا نحاول تحديد العلاقة الموجودة بين الاستثمار وهذه المتغيرات الاقتصادية، كالادخار، الاستهلاك، الدخل الوطني، ...

1- علاقة الاستثمار بالاستهلاك والادخار:

ترتبط علاقة الاستثمار بالاستهلاك والادخار من خلال ارتباطها بالدخل، فكلما زاد الدخل عن الاحتياجات المعيشية لأي شخص، يتولد عنه فائض يطلق عليه الادخار وفي حالة توظيف هذا الجزء الذي تم ادخاره

¹ عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص 42.

نسميه استثماراً، وفي هذه الحالة يكون الاستثمار مساوياً للادخار، كما يساهم الاستثمار في تكوين رأس مال أو الطاقة الإنتاجية.¹

2- علاقة الاستثمار بالمضاربة:

الاستثمار هو استخدام الموارد المتاحة في أصول متنوعة بهدف الحصول على عائد سنوي مقابل تحمل أدنى درجة من المخاطر، والمضاربة هي استخدام الأموال في أصول متنوعة بهدف الحصول على عائد مرتفع بمقابل درجة عالية من المخاطر.

ومنه هناك تداخل بين الاستثمار والمضاربة، إذ أن المضارب هو المستثمر لكن درجة تحمله للمخاطر تكون أعلى من درجة تحمل المستثمر بهدف الحصول على عائد رأسمالي مرتفع.²

3- علاقة الاستثمار بالدخل الوطني:

سوف نحاول إعطاء تعريف لكل من الناتج الوطني والدخل الوطني.

3-1- الناتج الوطني:

يقصد به مجموع السلع والخدمات التي تنتج خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة ويتم تقييمها نقداً³. ويوجد اتفاق كبير بين الاقتصاديين على أن الناتج الوطني والنفقات الوطنية لأي دولة وفي فترة معينة، تكون مساوية بشرط استخدام نفس الأسعار لتقويم السلع والخدمات المنتجة والمشتراة، والموارد الاقتصادية الموجودة في أي دولة على شكلها الخام غير قادرة على إشباع الحاجات وتلبية الرغبات.

¹ حسني علي خربوش، عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، محمود حسني العتيبي، "الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق"، دار زهران، عمان الأردن، 1996، ص 18.

² قاسم نايف علوان، "إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 31، 32.

³ حسني علي خربوش، عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، محمود حسني العتيبي، مرجع سابق، ص 16.

وعليه لابد من تدخل النشاط البشري لتحويلها إلى سلع وخدمات صالحة للاستهلاك، هذا النشاط تسمية الإنتاج الذي ينتج عنه الدخل الوطني.

وتجدر التفرقة بين الناتج المحلي والناتج الوطني:

- **الناتج المحلي (الداخلي):** هو ما يتم إنتاجه مقدرا بالوحدات النقدية داخل الرقعة الجغرافية للبلد، وهذا بغض النظر عن جنسية المنتجين له، وعن كونهم مقيمين أو غير مقيمين بهذا البلد.
 - **الناتج الوطني:** هو ما تم إنتاجه مقدرا بالوحدات النقدية في القطر الاقتصادي للبلد بغض النظر على المكان الذي تم فيه النشاط الاقتصادي، بشرط أن يكون هذا المكان ضمن القطر الاقتصادي للبلد.¹
- ويتبين مما تقدم أن الناتج الوطني يعادل قيمة السلع الاستهلاكية وقيمة السلع الإنتاجية.

3- 2 - الدخل الوطني:

يعرف على أنه مجموع العوائد التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج مقابل استخدام هذه العناصر في إنتاج السلع والخدمات سواء داخل البلد أو خارجه خلال فترة زمنية معينة عادة متكون سنة، وتتمثل عناصر الإنتاج في العمل، الأرض، رأس المال والتنظيم، وعوائد هذه العناصر هي على الترتيب: الأجر، الربح، الفائدة، الربح.

¹ علاش أحمد، "دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي"، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 21، ص 25.

ويعتبر الدخل الوطني صورة للنتاج الوطني، ذلك أن هذا الأخير يعتبر من مجموع السلع والخدمات النهائية التي أنتجت باستخدام عناصر الإنتاج خلال مدة زمنية معينة ومقدرة بنسبة عادة، يتم التعبير عن السلع والخدمات نقداً على أساس الأسعار السائدة في فترة التقدير¹.

المطلب الثاني: تصنيف الاستثمار، محدداته، خصائصه

نظراً لتعدد مفاهيم الاستثمار من محاسبي، مالي، اقتصادي، وقانوني، توجد عدة تصنيفات للاستثمار، وفقاً للعديد من المعايير.

الفرع الأول: تصنيفات الاستثمار

تختلف تصنيفات الاستثمار باختلاف الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، لذلك نحاول تقديم تصنيفات لجوانب مختلفة للاستثمار.

1- تصنيف الاستثمارات وفقاً للغرض من القيام بها:

أ- **الاستثمار الصافي**: هو الاستثمار الذي يزيد في رصيد رأس المال الحقيقي ويؤدي إلى رفع القدرة الإنتاجية وتوسيعها.

ب- **الاستثمار التعويضي (الإحالي)**: هو الاستثمار الذي يعوّض رأس المال في مستواه الأصلي وذلك من خلال تعويض رأس المال المهلك برأس مال جديد مثل: استبدال الآلات المهلكة.

ج- **الاستثمارات التوسعية**: الغرض منها توسيع الطاقة الإنتاجية أو التسويقية للمؤسسة لاستيعاب ارتفاع الطلب مستقبلاً، سواء بتطوير طريقة الإنتاج للمنتجات السابقة أو إدخال منتج جديد للسوق، أو فتح فروع للتسويق في نقاط أخرى.

¹ علي خالفي، "مدخل إلى علم الاقتصاد"، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 155، 156.

د -الاستثمارات التي تهدف إلى التطوير أو الترشيح: تهدف بصفة أساسية للتقليل من تكاليف الإنتاج، وتحديث عملية الإنتاج بإدخال الآلة والتقليل من العمالة أثناء الإنتاج¹.

2-التصنيف حسب طبيعة الاستثمار:

أ-الاستثمار الحقيقي (المادي): نعني به الحصول على الأصول المادية كالعقارات والسلع، وهو كل أصل له قيمة اقتصادية ويترتب على استخدامه منافع اقتصادية متعددة تتمثل في إنتاج سلعة أو خدمة معينة². وعليه فإن الاستثمار المادي أو الحقيقي يكون في سلع رأسمالية، وهو يساهم في زيادة الدخل والنواتج الوطني³.

ب-الاستثمار غير المادي: قدّمت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (1991) تعريفا واسعا عن الاستثمار غير المادي، والذي يغطي "جميع النفقات على المدى الطويل بخلاف شراء أو اقتناء الأصول الثابتة، تنفقها المؤسسات بهدف تحسين نتائجها، بالإضافة إلى الاستثمارات التكنولوجية، فهو يتعلق أيضا بالاستثمار في التدريب على تنظيم الإنتاج، في علاقات العمل، الهياكل الإدارية، في تنمية العلاقات التجارية مع مؤسسات أخرى، بين الموردين والمستهلكين، الاستثمار في الأسواق، واقتناء وتشغيل البرامج"⁴.

¹مبارك لسلوس، "التسيير المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 4 الطبعة الثانية، 2012، ص120.

² نبيلة عرقوب، "محاولة النقدي معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي - دراسة نظرية قياسية (1970 - 2008)"، أطروحة دكتوراه، فرع القياس الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2001/2012، ص34.

³ طاهر حردان حيدر، "أساسيات الاستثمار"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص 14

⁴Patric Villieu، « Macro économie-l'investissement », Edition la découverte, Paris, 2000, p89.

ج-الاستثمار المالي: وهو التوظيف في أصل من الأصول المالية مثل: الأسهم، السندات، القبولات البنكية، وشهادات الإيداع، وهو ما يسمى بالاستثمار في الأصول المالية. وقد يكون الاستثمار المالي قصير الأجل يأخذ شكل أدونات الخزينة، القبولات البنكية وشهادات الإيداع، أو يكون استثمار طويل الأجل في شكل أسهم وسندات وتعهدات مكفولة، وغالبا ما يقال للاستثمار قصير الأجل أنه استثمار نقدي، أما الاستثمار طويل الأجل فهو استثمار مالي¹.

3-التصنيف وفقا للمعيار الجغرافي:

أ-الاستثمارات المحلية: وهي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق المحلية، مهما كانت أداة الاستثمار المستعملة، مثل العقارات والأوراق المالية والذهب والمشروعات التجارية،

ب-الاستثمارات الخارجية: وهي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية، مهما كانت أدوات الاستثمار المستعملة، وتتم هذه الاستثمارات إما بشكل مباشر أو غير مباشر².

4-تصنيف الاستثمار حسب الجهة القائمة بالاستثمار:

أ-الاستثمار الفردي: ويتمثل هذا النوع من الاستثمار فيما يوجهه الفرد من مدخراته إلى تكوين رأس مال حقيقي جديد، من أجل تحسين مستوى معيشته (شراء مسكن، أسهم تدر ربحا سنويا،) وهو استثمار محفّز يقوم به الأفراد متوقعين من خلاله أرباحا كبيرة، هذه التوقعات للفوائد هي الدافع أو الحافز.

ب-استثمار المؤسسات: فهو يتمثل في رأس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم بتكوينه وتمويله إما عن طريق الاحتياطات التي يتم تكوينها من الأرباح المحققة أو من القروض التي تحصل عليها. ومن الأسباب التي تدفع المؤسسات إلى الاستثمار نجد: تجديد وسائل الإنتاج، رفع مستوى الإنتاجية، زيادة

¹ طاهر حيدر حردان، مرجع سابق، ص 15.

² زياد رمضان، مرجع سابق، ص 36.

الأرباح المحققة، تحسين النوعية، تلبية حاجات زبائنها، فهي بحاجة إلى مخزون رأس المال لإنتاج السلع لبيعها مع تحقيق الربح، وحتى تكون أكثر منافسة في السوق¹.

ج- الاستثمار الحكومي (العمومي): تهدف الدولة من خلاله إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع، فهو يتميز بضخامة المشاريع وقلة العائد منها مثل الاستثمارات في البنية التحتية مثل شق الطرقات الرئيسية والفرعية، بناء السدود والآبار، بناء المستشفيات والجامعات... وتكون هذه الاستثمارات مرتبطة بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة والاتجاه السياسي والفكري القائم فيها، وتهدف الدولة من خلال الاستثمار العمومي إلى تكوين رأس المال وبالتالي تنمية وزيادة الناتج الوطني الإجمالي، ويشمل تكوين رأس المال الثابت والتحويلات الرأسمالية إلى الداخل².

د- الاستثمار الخاص: هو الاستثمار الذي تقوم به الهيئات الخاصة أو الأشخاص باعتبارهم المالكين لوسائل الإنتاج. وهو من أهم أشكال الاستثمار في المجتمعات الرأسمالية، وأكثر ما يميز هذا النوع من الاستثمار هو ارتفاع الحافز على زيادة الإنتاجية، وتحقيق معدلات عالية من الأرباح، كما يتسم بالمرونة في الإدارة والتنظيم واتخاذ القرارات على عكس الاستثمار العمومي أو العام الذي تسوده المركزية في اتخاذ القرارات.

هـ - الاستثمار الأجنبي (الدولي): ويتمثل في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، التي ترد في شكل إسهام مباشر من رأس المال الأجنبي في الأصول الإنتاجية للاقتصاد المضيف (الاستثمارات الأجنبية المباشرة)، أو كافة صور القروض الائتمانية طويلة الأجل، التي تتم في صورة علاقة تعاقدية بين

¹نبيلة عرقوب، مرجع سابق، ص 35.

² بلقاسم رحالي، ركن الدين فلاك، "دراسة تحليلية قياسية لاثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2010"، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، وتحقيق التنمية المستدامة، ص 1، بدون تاريخ.

الاقتصاد المضيف والاقتصاد المقرض (الاستثمار الأجنبي غير المباشر).

كما يعرف أيضا على أنه مجموع الاستخدامات من الموارد المالية، التي تتدفق خارج البلد الأصلي (الأم) تشكّل حركات دولية لرؤوس الأموال بغرض تحقيق أهداف سياسية واقتصادية ومالية.¹

* وهناك تصنيفات أخرى للاستثمار تتمثل فيما يلي:

أ- **الاستثمار المستقل والاستثمار المحفّز**: الاستثمار المستقل هو الأساس في زيادة الدخل والنتائج الوطني من قبل قطاع الأعمال أو القطاع الحكومي أو الاستثمار الأجنبي، أما الاستثمار المحفّز فهو الذي يأتي نتيجة لزيادة الدخل (العلاقة بينهما طردية)².

ب- **الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت**: نقصد به كل إضافة للأصول المؤدية إلى توسيع الطاقات الإنتاجية في المجتمع، أو المحافظة عليها أو تجديدها، وهو يتكون من ثلاثة عناصر:

- تكوين رأس المال الثابت يولّد زيادة مباشرة في الطاقة الإنتاجية كإنشاء المباني السكنية، أو المصانع أو استصلاح الأراضي؛

- تكوين رأس المال الثابت يولّد زيادة غير مباشرة في الطاقة الإنتاجية، فهو يساعد على توسيع الطاقة الإنتاجية في الأنشطة الاقتصادية المختلفة مثل الطرق والسدود،....

- تكوين رأس المال الثابت الذي لا يولّد زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الطاقة الإنتاجية كالتماثيل والمتاحف، وهذا النوع في عداد الاستثمارات غير المنتجة.

¹فارس فضيل، "أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، المملكة العربية السعودية"، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 07.

²قاسم نايف علوان، "إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2012، ص 36.

ج-الاستثمار في تكوين المخزونات: الغرض منه تكوين مخزون سلعي في كل من المنشآت الصناعية أو التجارية، فهو يعمل على تسجيل العمليات الإنتاجية واستمرارها دون تعطل، بحيث تكون مستلزمات الإنتاج معدة للتشغيل دون توقف انتظاراً لورودها¹.

الفرع الثاني: محددات الاستثمار

هناك مجموعة من العوامل المتداخلة التي تلعب دوراً كبيراً في التأثير على فعالية الاستثمار، نذكرها فيما يلي:

1- الفائض الاقتصادي: والمتمثل في الناتج المتحقق في فروع الاقتصاد الوطني مطروحاً منه استهلاك المنتجين وعوائدهم إضافة إلى مصاريف المجتمع العمومية (النفقات الضرورية لاستمرار المجتمع للعيش في نفس مستواه السابق)، وبما أن الفائض الاقتصادي لا يستخدم بالكامل في العملية الإنتاجية فإنه بذلك يمثل جزءاً من الإنتاج السنوي للمجتمع الذي يستخدم في تمويل عملية التنمية الاقتصادية، ويمكن توضيح علاقة الفائض الاقتصادي بالاستثمار بالعلاقة التالية:

زيادة الفائض الاقتصادي الفعلي المستخدم في عملية التنمية ⇨ زيادة معدلات الاستثمار ⇨ زيادة الطاقة الإنتاجية ⇨ ارتفاع مستوى الدخل الحقيقي ⇨ زيادة الفائض الاقتصادي الفعلي².

2- الربح: يعتبر أحد المحددات الأساسية للاستثمار بالنسبة للمشروع خلال أي فترة من الزمن، فالربح المتحقق يعدّ مؤشراً في تقدير حالة الطلب على منتجات المشروع، وارتفاعه يشير إلى الرغبة في زيادة حجم الطاقة الإنتاجية للمشروع، يؤدي ذلك إلى اتخاذ قرار الاستثمار. ومن جهة أخرى فإن الربح في حد

¹حسين عمر، مرجع سابق، ص 38-42.

ذاته يزيد من مقدرة المشروع على الاستثمار من حيث إمكانية استخدامه بدرجة أو بأخرى في التمويل. هذا التحليل الجزئي يمكن تعميمه والأخذ به على المستوى الكلي، ففي فترات الرواج حيث تزداد أرباح غالبية المشروعات يلاحظ زيادة الاستثمار على المستوى الكلي.¹

3- سعر الفائدة: يمثل سعر الفائدة بندا من بنود تكلفة شراء الأصل الرأسمالي، حيث يمثل تكلفة الحصول على النقود اللازمة لتمويل شراء السلع الرأسمالية، لذا فإن ارتفاع سعر الفائدة يؤثر في صافي الأرباح، وبالتالي في تخفيض مستوى الاستثمار، وعلى العكس فإن انخفاض سعر الفائدة يساهم في زيادة الأرباح ومن ثم زيادة حجم الإنفاق الاستثماري.

4- تكاليف الاستثمار: ويقصد بها تكاليف شراء المعدات الرأسمالية وصيانتها وتكلفة تشغيلها، ومثل هذه التكاليف لها تأثير مباشر على حجم الأرباح التي يمكن تحقيقها من أحد أوجه الاستثمار، فكلما ارتفعت هذه التكاليف كلما انخفضت الأرباح المتوقعة ومن ثم حجم الاستثمار، وعلى العكس من ذلك فكلما انخفضت هذه التكاليف كما ارتفعت الأرباح المتوقعة ومن ثم حجم الاستثمار.²

5- التوقعات: من أهم العوامل التي تحدد الطلب على الاستثمار عامل "التوقعات" فلقد أظهرت الدراسات التطبيقية أن التوقعات بالنسبة للمستقبل تلعب دورا كبيرا في تحديد استثمار المشروع، فالمشروع الذي يحتفظ بتوقعات متقابلة بخصوص الطلب على منتجاته مستقبلا، سوف يكون أكثر رغبة في الاستثمار بالمقارنة بالمشروع الذي يحتفظ بتوقعات متشائمة في هذا الصدد، ويمكن تعميم هذه النتيجة على الاقتصاد ككل، ويلاحظ أن تقدير حالة الطلب في الفترات الزمنية المقبلة يرتبط ارتباطا وثيقا بتقدير حالة

¹ عبد الرحمن يسري أحمد، "النظرية الاقتصادية الكلية"، الدار الجامعية طبع - نشر وتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 108.

² جميل عبد الحميد جاب الله، "النظرية الاقتصادية مشكلات - سياسات - برامج"، المكتب العلمي للكمبيوتر و النشر والتوزيع، مصر، 2002، ص ص، 211، 212.

الربح، ولذلك فإن من الممكن أن نتكلم عن "توقعات الربح" في المستقبل كعامل محدد للاستثمار بنفس الطريقة التي نتكلم فيها عن "توقعات الطلب" في المستقبل. وعموماً يمكن القول أن الاستثمار يتحدد بالتوقعات الخاصة بالطلب الكلي أو بالتوقعات الخاصة بنصيب الأرباح على المستوى الكلي¹.

6- العمل: يوجد ترابط وثيق بين العمل والاستثمار انطلاقاً من أن كل استثمارات جديدة تتطلب عمالة جديدة، إلا أن حجم العمالة التي تحتاجها الاستثمارات الجديدة تتوقف على طبيعة الفلسفة المعتمدة من قبل الدولة أو صاحب المشروع في تحديد العلاقة بين الإنتاج وكثافة العمل ورأس المال. فإذا كانت الفلسفة تعتمد على استخدام كثافة رأسمالية عالية، فهذا يعني استخدام كثافة عمل منخفضة، وإذا كانت الفلسفة بالعكس فإنها تعتمد على كثافة عمالية عالية وكثافة رأسمالية منخفضة، وهذا ما يحصل في الدول النامية ذات العدد الكبير في السكان. ونعني بقوة العمل ذلك الجزء من السكان الفعال اقتصادياً الذين يمارسون العمل فعلاً، إضافة إلى الأفراد الذين يرغبون بالعمل ويقدرّون عليه ويبحثون عنه².

7- الائتمان المصرفي: إن مدى توفر الائتمان المصرفي في السياسة الداخلية للبنوك التجارية أو البنوك المتخصصة لدعم المشاريع أو شركات الأعمال سواء في رأس المال العامل (التشغيلي) أو رأس المال الثابت، يعتبر عاملاً محدداً ومؤثراً في الاستثمار، فإن توافر القروض المصرفية يساهم في دعم وتشجيع الاستثمار، وبالعكس في حالة تقنين القروض قد يؤدي إلى تحجيم الاستثمار.

8- عدم الاستقرار الاقتصادي: عدم الاستقرار الاقتصادي يؤثر سلباً على عملية الاستثمار في البلد من خلال جوانب عديدة، منها ارتفاع معدلات التضخم والتي تؤثر على الربحية المتوقعة وخاصة في حالة المشاريع التي تكون فيها الإدارة غير مغامرة، فإن حالة عدم التأكد تجعل هذه الإدارات تعيد هيكلة

¹ عبد الرحمان يسري أحمد، مرجع سابق، ص 110، 111 .

² ناظم محمد النوري الشمري، طاهر فاضل البياتي، أحمد زكريا صيام، مرجع سابق، ص 54 .

استثماراتها بعيدا عن الأنشطة ذات المخاطرة المرتفعة، وهذا يؤدي إلى انخفاض الاستثمار (حالة انكماش اقتصادي).

9- ارتفاع المديونية الخارجية للدولة: إن ارتفاع نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي تؤثر سلبا على الاستثمار الخاص، من خلال استخدام الموارد المتاحة لخدمة المديونية العامة، وربما يجعل الاستثمار العام يزاحم الاستثمار الخاص، كذلك قد يؤدي ارتفاع المديونية إلى تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج بدل ادخارها أو استثمارها في داخل البلد¹.

10- الاستهلاك: يعتبر الاستهلاك من العوامل المؤثرة على حجم الاستثمار، حيث أن زيادة معدلات نمو الاستهلاك بمعدلات تفوق ما تقرر لها من الخطة الاقتصادية، يؤثر على حجم المدخرات، وبالتالي يحول دون تمويل الاستثمارات المستهدفة، ومن ثم يخفّض معدلات النمو الاقتصادي، الأمر الذي يتطلب تخطيط الاستهلاك وترشيده لتوجيه الزيادة في الداخل نحو القنوات الاستثمارية بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية والتراكم الاستثماري.

11- الاتجاه العام للأسعار: تعتبر ظاهرة الارتفاع المستمر في الأسعار من العوامل السلبية المؤثرة في مستوى الدخل الحقيقي، لأن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقد ومن ثم انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة، فينخفض الادخار ومن ثم الاستثمار وذلك لاستحواذ الاستهلاك على معظم الزيادة في الدخل².

12- التقدم التقني والابتكار: إن مسايرة التقدم التقني مسألة في غاية الأهمية لجميع المشروعات، التي ترى ضرورة المحافظة على مراكزها التنافسية وتحسينها داخل الصناعة أو في الأسواق، فالنتيجة المنتظرة من التقدم التقني تتمثل في رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية، والتي تتمثل في تحقيق نفس الحجم من الناتج

¹قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص ص، 38، 39.

²ناظر محمد النوري الشمري، طاهر فاضل البياتي، أحمد زكري صيام، مرجع سابق، ص ص، 59، 60.

ولكن بنفقات أقل، أو تحقيق مستوى أكبر من الناتج ولكن عند نفس مستوى النفقات، ومن ثم القدرة على تحقيق مستوى أعلى من الأرباح أو القدرة على الصمود أمام منافسة المشروعات التي تتقدم تقنيا. إذن عملية الاستثمار لا تتضمن دائما مجرد تكرار للنمط التقني القائم داخل المشروع، بل هي بالضرورة ترتبط في المدى الطويل بعملية التقدم التقني، إذ له تأثير واضح أيضا على الاستثمار الكلي داخل الاقتصاد الذي ينمو خلال المدى الطويل من الزمن.

13-عوامل أخرى: إضافة إلى العوامل السابقة المحددة للاستثمار، توجد مجموعة من العوامل التي تحدد مستوى الاستثمار الكلي، منها التغيرات في الطلب الخارجي على السلع المصدرة (سواء كانت تخص حجم أو هيكل الصادرات)، كذلك التغيرات في الأذواق والتي غالبا ما تقترن بالتغيرات الحضرية، التغيرات التقنية والتي تؤدي إلى اضمحلال بعض الصناعات، ومن ثم انكماش تيار الاستثمار بصفة مستمرة. ومن محددات الاستثمار الكلي أيضا السياسات الحكومية التي تستهدف إنشاء مرافق عامة أو تنمية بعض الأنشطة أو الصناعات لأهداف اجتماعية أو لأهداف إنمائية بغض النظر عن مبدأ الربحية، وكذلك نجد أن ظروف الحرب والنزاعات لدى كثير من البلدان النامية والرغبة في الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية لها تأثير في معدل الاستثمار الكلي¹.

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار وأهدافه

تظهر أهمية الاستثمار على المستوى الوطني وكذلك على مستوى الفرد على حد سواء، ويمكن تناول ذلك وفق ما يلي:

الفرع الأول: أهمية الاستثمار

للاستثمار أهمية كبيرة سواء كان ذلك على المستوى الجزئي أو على المستوى الكلي:

1-الأهمية على المستوى الجزئي: يمكن تحديد أهمية الاستثمار على هذا مستوى كما يأتي:

¹عبد الرحمن يسري أحمد، مرجع سابق، ص 113-115.

- يساعد المستثمر في معرفة العائد المتوقع على الاستثمار؛
- يساعد المستثمر في حماية ثروته من أنواع المخاطر المختلفة، سواء المخاطر المنتظمة أم غير المنتظمة؛
- يساهم في زيادة العائد على رأس المال، وتنميته من خلال زيادة الأرباح المحتجزة المحققة من الاستثمار¹.

2-الأهمية على المستوى الكلي، يمكن تلخيص الأهمية على المستوى الكلي في النقاط التالية:

- زيادة الدخل الوطني؛
- خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الوطني؛
- دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات؛
- * زيادة الإنفاق الاستثماري يحتل أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي لعدة أسباب منها:
- يعتبر واحدا من أهم العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية، لذا فهو يعتبر من العوامل الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- يعتبر واحدا من المكونات الرئيسية من مكونات الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي².

¹قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص33.

²محمود حسين الوادي، كاظم العيساوي، مرجع سابق، ص 112.

كما يمكن أن تظهر الأهمية الاقتصادية لعنصر الاستثمار، بوصفه متغيرا اقتصاديا كليا يلعب دورا هاما في مسار النظام الاقتصادي وتطوره 'ديناميكيا على مدار الزمن' بما أنه وثيق الارتباط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمتغيرات اقتصادية كلية أخرى كالادخار والدخل ومستوى التشغيل¹.

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار

تختلف أهداف الاستثمار باختلاف الجهة القائمة بالاستثمار، قد يكون الهدف تحقيق النفع العام، كما في المشاريع العامة للدولة، وقد يكون الهدف تحقيق الربح كما هو الحال في المشاريع الخاصة. ويمكن تلخيص أهداف الاستثمار فيما يلي:

- تحقيق العائد (الربح) مهما كان نوع الاستثمار؛
- المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع وتنميته؛
- تكوين الثروة وتنميتها، ويقوم هذا الهدف عندما يضحي الفرد بالاستهلاك الجاري على أمل تكوين ثروة في المستقبل؛
- تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات؛
- المحافظة على قيمة الموجودات، عندها يسعى المستثمر إلى التنويع في مجالات استثماره حتى لا تنخفض قيمة موجوداته مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار وتقلبها².

¹ حسين عمر، مرجع سابق، ص 63

² طاهر حردان حيدر، "أساسيات الاستثمار"، مرجع سابق، ص 16.

المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية هي عملية تغيير شاملة لأوضاع الحياة، إذ تركز على تحسين ظروف حياة الإنسان لمراحل متواصلة، ومن أهم مميزاتها الزيادة المستمرة في الدخل الوطني، ولتفصيل أكثر سنتطرق إلى مفهومها، أهدافها، ومتطلباتها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

عادة ما يتم الخلط بين مفهومي النمو والتنمية، وذلك نظرا لوجود علاقة ما بين المفهومين، إذ يفرّق الاقتصاديون بين النمو الاقتصادي *Croissance économique*، والتنمية الاقتصادية *Développement économique*، وسنحاول من خلال هذا المطلب إعطاء تعريف لكل منهما وتوضيح هذا الفرق.

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

1- تعريف النمو الاقتصادي: هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، وسنحاول تقديمها على نحو ما يلي:

التعريف الأول: يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ومتوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي/عدد السكان، أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع، ما يعني أن النمو الاقتصادي ليس مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يعني حدوث تحسّن في مستوى معيشة الفرد، مثلا زيادة نصيبه من الدخل الكلي، ولا يمكن حدوث هذا إلا إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي أو الناتج الكلي معدل النمو السكاني.

- إذا كان معدل نمو الدخل الكلي = معدل النمو السكاني $\Rightarrow$ متوسط نصيب الفرد يبقى ثابتا $\Rightarrow$ مستوى معيشة الفرد لن يتغير $\Rightarrow$ لا يوجد هناك نمو اقتصادي.

- إذا زاد الدخل الكلي بمعدل أقل من معدل النمو السكاني $\Rightarrow$ متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف ينخفض $\Rightarrow$ تدهور مستوى معيشة الفرد $\Rightarrow$ حدوث نوع من التخلف الاقتصادي*.

و بالتالي: معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الكلي - معدل النمو السكاني.

ويلاحظ من ناحية أخرى أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي**.

وعليه: معدل النمو الاقتصادي الحقيقي*** = معدل الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي - معدل التضخم¹.

التعريف الثاني: يعني الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، كما أنه عبارة عن تغيّر ايجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة زمنية معينة، أي أنه زيادة الدخل لدولة معينة، ويضيف بعض الكتاب إلى هذا التعريف شرط استمرارية هذه الزيادة لفترة طويلة من الزمن، وذلك للتمييز بين النمو والتوسع الاقتصادي الذي يتم لفترة قصيرة نسبياً.²

وعليه فإن النمو الاقتصادي يعني:

* **التخلف الاقتصادي:** في مدلوله نشاط اقتصادي متعثر، يتمثل في انخفاض مستويات الاستهلاك، والرخاء مع وجود العوامل الكامنة المؤدية إلى التقدم والازدهار، فهو لا يعني بالضرورة الفقر في موارد المجتمع الاقتصادية وإنما هو الافتقار إلى الوسيلة التي يمكن بواسطتها استغلال هذه الموارد بطريقة أكثر فاعلية.

** **الدخل النقدي** يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يستلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة (عادة ما تكون سنة) مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها.

*** **الدخل الحقيقي** يساوي الدخل النقدي + المستوى العام للأسعار: أي يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة.

¹ عبد القادر محمد عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية الاسكندرية، 2003، ص ص 11، 12.

² علي يوسفات، "عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية 1970-2009)"، مجلة الباحث، دورية علمية سنوية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 11، 2012، ص 68.

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني؛
 - أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقة وليست نقدية؛
 - أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بالاستمرارية.
- هذا ويتعين الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي يركز على الكم من متوسط نصيب الفرد من الدخل في، أي على كم السلع والخدمات التي يحصل عليها ولا يهتم بنوعية تلك السلع والخدمات من ناحية، أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية أخرى.¹

التعريف الثالث : يقول الاقتصادي Simon Kuznets* أن النمو يقاس من خلال الناتج الصافي وذلك من خلال ما يلي:

$$\text{الناتج الصافي} = \text{الناتج المحصل} - (\text{الاهتلاكات} + \text{الاستهلاكات الوسيطة}).^2$$

ومن خلال هذه التعاريف يمكن أن نستخلص الخصائص التالية:

- النمو الاقتصادي يقترن بنمو الدخل الكلي أو الناتج الكلي، والذي يجب أن يترجم أو يترتب عنه زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي؛
- يجب أن تكون الزيادة في الدخل الكلي أو الوطني لفترة طويلة، أي يتميز بالاستمرارية.

2. أنواع النمو: ويمكن تصنيف أنواع النمو إلى:

أ. **النمو الاقتصادي الموسع Croissance Extensive:** يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يتم

¹ محمد عبد العزيز عجيبة، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، "التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق

النظريات - الاستراتيجيات - التمويل"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 77.

* Simon Kuznets هو اقتصادي واختصاصي إحصاء، ومؤرخ اقتصادي حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 1971 لمساهمته تجريبياً في إيجاد تفسير للنمو الاقتصادي الذي قاد إلى خلق نظرة عميقة داخل الاقتصاد وداخل الهيكل الاجتماعي.

²Jean CLAUDE GEHANNE, « Dictionnaire Thématique de Sciences Economiques et Sociales de croissance et déséquilibre », Editions Dunod, Paris, 1995, p 49.

بنفس معدل نمو السكان، أي أن متوسط الدخل الفردي ساكن.

ب. **النمو الاقتصادي المكثف Croissance Intensive**: يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق

نمو السكان وبالتالي فإن متوسط الدخل الفردي يرتفع.

وعليه المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف يمثل نقطة الانقلاب، أين يتحول المجتمع تماما والظروف الاجتماعية تتحسن.¹

ويوجد ثلاثة مصادر للنمو الاقتصادي تتمثل في:

تراكم رأس المال، التطور الفني المصاحب للتجهيزات الجديدة وزيادة كمية العمل والناجمة أساسا عن الزيادة السكانية، الهجرة، والتغير في نسب المشاركة.²

الفرع الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية

1-تعريف التنمية:

لتعريف التنمية يستدعي الأمر مجموعة من التعاريف، طالما أنه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه، وسنقوم بعرض مختلف التعاريف:

التعريف الأول: يعرف مير Meier التنمية الاقتصادية بأنها عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الوطني الحقيقي للدولة، وكذلك دخل الفرد بالمتوسط خلال فترة زمنية معينة.

التعريف الثاني: كيند لبرجر يعرف التنمية الاقتصادية بأنها "الزيادات التي تطرأ على الناتج الوطني من سلع وخدمات في فترة زمنية معينة اتفق على أنها سنة، مع وجوب توافر تغيرات تكنولوجية وفنية

¹صواليلي صدر الدين، "النمو والتجارة الدولية في الدول النامية"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد قياسي، كلية

العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص ص 26، 27.

² Michael Wickens, traduction de la 1ere édition américaine par Marc Sangnier, Mouhamadou Sy et Hamidreza Tabarraei, « **Analyse macroéconomique approfondie** », éditions de Boeck Université, 1ère édition, 2010, p 54.

وتنظيمية في المؤسسة الإنتاجية القائمة فعلا أو التي ينتظر إنشاؤها فيما بعد"¹.

التعريف الثالث: بينما عرّفها جيرار ديميار خبير الأمم المتحدة على أنها "عملية يرتفع بموجبها الدخل

الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن مرفوقة باستمرارية حركية عملية"².

التعريف الرابع: اقتصاديو الدول النامية يعرفونها على أنها "عملية مجتمعية واعية تهدف إلى إحداث

تحولات هيكلية اقتصادية - اجتماعية يتحقق بموجبها مستوى من الحياة الكريمة للأغلبية الساحقة من

أفراد المجتمع، وتنخفض في ظلها ظاهرة عدم المساواة وتزول بالتدرج مشكلات البطالة والفقر والجهل

والمرض، ويتوفر للمواطن قدر أكبر من فرص المشاركة وحق المساهمة في توجيه مسار وطنه ومستقبله،

أي أنها العملية التي تسمح بانتقال الدولة من وضع التخلف إلى وضع التقدم"³.

***من خلال التعاريف السابقة يمكن وضع تعريف شامل للتنمية فهي:**

- تعبر عن زيادة مستوى الناتج الوطني؛

- تعمل على تحقيق زيادة مستمرة في الدخل الحقيقي للفرد؛

- تأخذ شكل مجموعة من الإجراءات والتدابير في مختلف الميادين (الاقتصادية، الصحية، الاجتماعية

والثقافية) تهدف إلى تحقيق تغير هيكلي في الكيان كله.

***الإنماء والتنمية:** هما مصطلحان مترادفان، ويقصد بهما حدوث تطورات وتغييرات أساسية هامة على

الصاعدين الاقتصادي والاجتماعي، ويهدف الإنماء إلى رفع مستوى المعيشة للمجتمع، وهو لا يسعى فقط إلى

تأمين الحاجات المادية للإنسان، بل إلى تحسين أحواله المعيشية، وتحقيق أمانه المختلفة. والإنماء لا يكون

¹ صالح صالحي، "المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي"، مرجع سابق، ص ص 90، 91.

² خميس خليل، "مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر"، مجلة الباحث، دورية علمية سنوية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 09، 2011، ص 203.

³ سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، "قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية"، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، 2014، الإسكندرية، ص 82.

إلا إذا كان متوازنا، وكذلك التنمية لا تكون إذا كانت غير متوازنة وغير شاملة. وبالتالي لا تستطيع أن تكون مستدامة.¹

1- الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية:

توجد عدة اختلافات سنحاول إبرازها فيما يلي:

- قد ميّز كل من "شومبيتر" و"مسز يورسولا هيكس" بين مفهوم النمو الاقتصادي ومفهوم التنمية الاقتصادية، فالأول يراد به تحقيق الارتفاع المستمر في متوسط دخل الفرد الحقيقي، كما هو عليه الحال في الدول الرأسمالية المتطورة، أما المفهوم الثاني فيتطلب إجراء تغيير في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق تغيير جذري في أسلوب الإنتاج السائد وفي السلوك الاقتصادي للأفراد، إضافة إلى تحقيق ارتفاع مستمر في متوسط دخل الفرد.²

- النمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة المطردة في الناتج الوطني الإجمالي لفترة طويلة من الزمن، دون حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، بينما تعني التنمية الاقتصادية إضافة إلى نمو الناتج الوطني الإجمالي حصول تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديمقراطية وفي التشريعات والأنظمة؛

- يرى Mrs Hicks* أن التنمية تشير إلى البلدان النامية والنمو يشير إلى البلدان المتقدمة؛

- النمو الاقتصادي هو محرك التنمية ككل، وبدون النمو الاقتصادي لا يمكن أن يحدث تحسّن متواصل في حياة الأسر؛

- النمو قد ينحصر في قطاع محدود ومنعزل عن بقية قطاعات الاقتصاد الأخرى، بينما التنمية تشمل مختلف القطاعات؛

¹ ضياء مجيد، "أسس علم الاقتصاد"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الجزائر، الطبعة الثانية، 2013، ص 72.

² محمد حسن دخيل، مرجع سابق، ص ص 30، 31.

- يجسد النمو مفهوما كميا قابلا للقياس وينحصر في الميدان الاقتصادي، بينما مفهوم التنمية يشمل التحولات الحاصلة في هيكل الاقتصاد والدولة ومواقع القوى الاجتماعية والسياسية وكذلك مجالات الحياة الأخرى.¹

- تعبير النمو الاقتصادي يعني "الزيادة المتواصلة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، عن طريق التحسين المتواصل في وسائل الإنتاج في كافة أنحاء القطر"، أما التنمية الاقتصادية فتشمل "التغيرات الاقتصادية العديدة الأخرى التي ترافق النمو الاقتصادي"².

* يمكن القول أن التنمية مفهوم نمطي، أي أنه ينطوي على أحكام لما يجب أن يتحقق في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية، تتصل برفع القدرة الإنتاجية وكفاءة أداء أفراد المجتمع، مع ضمان العدالة الاجتماعية في توزيع ثمار التنمية، إضافة إلى أهداف أخرى في المجالات الثقافية والاجتماعية والسياسية، أما النمو فهو مفهوم واقعي ينحصر في استخدام الموارد المالية والاقتصادية لزيادة الإنتاج في المستقبل، من دون أن يهتم بعملية التوزيع والآثار الجانبية الأخرى التي ترافقها.

مما سبق نستنتج أن التنمية أشمل وأعم من النمو، إذ أنها تعني النمو زائد التغيير، وأن التنمية ليست فقط ظاهرة اقتصادية، بل هي أيضا تتضمن محتوى اجتماعيا أيضا.

الفرع الثالث: أنواع التنمية

يتطلب نجاح التنمية وجود أعداد وفيرة من الكفاءات الإدارية والتنظيمية، وتوسيع الجهاز الحكومي وإعادة تنظيمه وتدعيمه بهذه الكفاءات لمقابلة احتياجات عملية التنمية، وهي أنواع:

1- التنمية الاقتصادية: هي عملية تستخدم فيها الدولة الموارد المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي، يؤدي بالضرورة إلى زيادة مطردة في دخلها الوطني.

¹ محمد حسن دخيل، مرجع سابق، ص ص 30، 31.

² افيريت هاجن : ترجمة جورج خوري : "اقتصاديات التنمية"، مركز الكتب الأردني، الأردن، 1988، ص 24.

2- التنمية الاجتماعية: هي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة في التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفرادها على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد، لتحقيق قدر من الحرية والرفاهية للأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي.

3- التنمية السياسية: هي دراسة التنظيم الرسمي للحكومة والإدارة المركزية والمحلية ودراسة المشكلات التطبيقية في التنظيم والإجراءات.

4- التنمية الثقافية: هي التغيرات التي تحدث في الجوانب المادية وغير المادية للثقافة، بما فيها العلوم والفنون والفلسفة والتكنولوجيا، ... بالإضافة إلى التغيير الذي يحدث على مستوى بنية المجتمع.

5- التنمية البيئية أو المستدامة: هي التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن تحد من قدرة الأجيال مستقبلاً، ما يعني ممارسة النوع الصحيح من النمو الاقتصادي القائم على التنوع الحيوي والحد من الأنشطة الضارة بالبيئة، وتجديد المواد القابلة للتجديد.¹

المطلب الثاني: أهداف وأهمية التنمية الاقتصادية

إن للتنمية الاقتصادية أهداف محددة وأهمية بالغة للاقتصاد أولاً والمجتمع ثانياً، وتميّزها خصائص عن باقي العمليات الاقتصادية الأخرى، كالنمو الاقتصادي وغيره. لأن منطلق التحليل الاقتصادي الكلي هو البحث عن التوازن مع المحافظة على كل الأهداف الاجتماعية والسياسية، ومن خلال هذا المطلب سنوضح أهم أهدافها وأهميتها.

الفرع الأول: أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية أهدافاً عديدة، منها:

¹ مصطفى يوسف كافي، "التخطيط والتنمية من منظور (اقتصادي - بيئي - إعلامي)"، دار الحامد للنشر والتوزيع،

-إجراء تغييرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي: ذلك من خلال تصحيح الاختلالات الهيكلية أو القضاء عليها، من خلال الاهتمام بالصناعة وإعطائها دفعة قوية مبتدئة بالصناعات التي تملك مستلزمات إنتاجها- من عمل ومواد أولية صناعية وزراعية ومعدنية- وكذلك لتلبية حاجات السوق المحلية من العديد من المنتجات؛

- تهدف إلى توسيع نطاق الطاقة الإنتاجية، بذلك يزيد الناتج المحلي ويتنوع الإنتاج في المجتمع، تزداد فرص العمل وتتحرك الدولة من تبعيتها للعالم الخارجي؛

- تعمل على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، إذ أنه من أولوياتها أن يصاحب النمو الاقتصادي إعادة في توزيع الدخل لصالح الفقراء؛

- ضرورة الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة، وإعطاء الأولوية للسلع الأساسية، خاصة التي تحتاج إليها الطبقات الفقيرة، كالسلع الغذائية إضافة إلى الخدمات الأساسية التعليمية، والصحية والاجتماعية.¹

- تحقيق النمو واستمراره في مختلف القطاعات؛

- حفظ قاعدة الموارد وتعزيزها؛

- تعبئة المدخرات والاهتمام بالقطاعات الإستراتيجية التي تمس بنية الدولة، والتي يصطلح عليها بالمرتفعات المطلة على الاقتصاد، هذه القطاعات لها مداخل تشكل دعامة أساسية لسياسة الدولة، وخاصة لما توفره من مدخرات مالية التي تعتمد عليها في إيراداتها الأساسية في ميزانيتها؛

- دمج وسائل البيئة والاقتصاد مع صنع القرار، بحيث يتم تغيير الاتجاهات والأهداف على كل المستويات المحلية والإقليمية بالقدر الذي يضمن بقاء الإنسان والطبيعة؛

¹ محمد عبد العزيز عجيبة، إيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية -دراسات نظرية وتطبيقية"، الناشر، جامعة الاسكندرية، 2000، ص 56-59.

* يعرف الفقر بأنه الدخل اللازم للحصول على الحد الأدنى في الحاجات الأساسية، وعلى ذلك فإن أي شخص يقل دخله أو استهلاكه عن الحد الأدنى للحصول على الحاجات الأساسية والذي يسمى بخط الفقر يعد فقيراً.

- تعديل الاتجاه التكنولوجي والسيطرة على المخاطر وذلك بتعزيز القدرة على الإبداع وخاصة في البلدان المتخلفة.¹

الفرع الثاني: أهمية التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهمية بالغة، تتقاطع مع بعض أهدافها، وتبقى هذه الأهمية متفاوتة من دولة لأخرى، ونحن ركزنا على أهميتها في الدول النامية كالتالي:

1- التنمية وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والدول المتقدمة، فمن أجل تقليص حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية الموجودة بين الدول المتقدمة والنامية، يجب على هذه الأخيرة تحقيق تنمية اقتصادية للنهوض والسير بركب الدول المتقدمة؛

2- التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي: إن التنمية الحقيقية لا بد أن تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على تبعيته، فحصول البلدان النامية على الاستقلال السياسي لا يعني القضاء على حالة التبعية، إذ عليها تغيير هيكلها الاقتصادي وذلك بإحداث تنمية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلالاً صحيحاً وكاملاً.

المطلب الثالث: متطلبات وعوائق التنمية الاقتصادية

إن نجاح عملية التنمية الاقتصادية في أي بلد، تتطلب توفير مجموعة من المستلزمات، والتي تعتبر الوقود الذي يدفع عجلة التنمية الاقتصادية، وسنوجزها فيما يلي:

الفرع الأول: المتطلبات الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية

1. خلق المناخ العام الملائم لعملية التنمية: تقتضي التنمية الاقتصادية لنجاحها إجراء تغييرات متعددة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، قيام سلطة سياسية نابعة من الفئات

¹ خميس خليل، مرجع سابق، ص 204.

الاجتماعية ذات المصلحة الأساسية من التنمية الاقتصادية، وإحداث تغييرات جوهرية في نظام التعليم القائم على مواجهة حاجات الثورة الصناعية والتكنولوجية؛

2. ضرورة التخطيط للتنمية: يلعب التخطيط أهمية كبرى في تشجيع النمو والتنمية الاقتصادية عن طريق وضع الخطط المتكاملة، التي توضح برنامج عمل الاقتصاد الوطني في كافة المجالات، على أن تكون مرنة بما يتلاءم ومتطلبات التنمية الاقتصادية التي يحتاج إليها المجتمع؛¹

3. توفر الموارد الطبيعية: هي من العوامل الضرورية والمساعدة على تحقيق التنمية المنشودة، والتي تستطيع عن طريقها الدول والحكومات وضع خطط وفق الإمكانيات المتاحة من هذه الموارد، وتطبيقها على مراحل وفق أهداف محددة لجميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لاسيما في المراحل الأولى للتنمية؛

4. إحساس الشعب بالحاجة إلى التنمية: تعتبر السلبية الناجمة عن جهل الشعوب بمدى أهمية التنمية وتأثيرها عليهم، سواء كان على المدى الطويل أم على المدى القصير، من أهم العقبات التي تواجه عملية التنمية والقائمين عليها في جميع القطاعات، فجميع المشاريع التي تقوم الدول بإنشائها وإنفاق المبالغ الكبيرة عليها، لا يكون لها قيمة إلا إذا راعت الشعوب قيمة هذه المشاريع.

الفرع الثاني: عوائق التنمية الاقتصادية

توجد عدة عوامل تعيق عملية التنمية الاقتصادية أهمها:

أ. العوائق الاقتصادية والمالية: وتتمثل في:

- حلقة الفقر المفرغة؛

- صغر حجم السوق؛

¹ بعلة الطاهر ، "أثر الاتفاق العمومي على التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 2، 2019/2018، ص 29-35.

- عدم مرونة الجهاز الإنتاجي؛

- عدم وفرة الموارد والطاقة؛

- ضعف التمويل؛

- عدم تأهيل اليد العاملة.

ب. **العوائق الحكومية:** تتمثل في عدم قدرة الحكومة على توفير وتعزيز البيئة المحفزة للمشروعات الحديثة، إضافة إلى حالة عدم الاستقرار والاستقلال السياسي والدعم الحكومي، الذي غالبا ما يعكس الأثر على كفاءة أداء المشروعات العامة.

ج. **العوائق الاجتماعية:** تتمثل في بعض القيم المجتمعية والعادات والتقاليد، التي يمكن أن تعيق عملية التنمية، والتي ينبغي الحد من آثارها السلبية، والسعي نحو التمسك بالقيم الاجتماعية، التي لها دور مباشر في تحقيق التنمية، وتوفير البيئة المناسبة في خلق عدد من الرواد القادرين على المساهمة الجادة في عملية الإنماء الاقتصادي، وتبني مختلف الإبداعات والاختراعات الجديدة وتطبيق الطرق الحديثة في الإدارة.¹

المبحث الثالث: نظريات واستراتيجيات ومؤشرات التنمية الاقتصادية

سعى الكثير من الاقتصاديين إلى رسم معالم أو سبل نجاح عملية التنمية الاقتصادية، في صورة نظريات واستراتيجيات يتم تطبيقها للوصول لأهداف التنمية الاقتصادية، وسنحاول الوقوف على أهم نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية.

¹ جمال داود سلمان الدليمي، "التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر،

المطلب الأول: نظريات التنمية الاقتصادية

ظهرت معظم النظريات الخاصة بالتنمية بعد الحرب العالمية الثانية، وفي خمسينات القرن العشرين، بعد أن تزايد الاهتمام بقضايا التخلف والتنمية، نتيجة لتعاظم حركات التحرر الوطني والاستقلال السياسي للدول التي كانت مستعمرة، وتركز اهتمامها في كيفية مواجهة المشاكل الأساسية المتمثلة في الفقر، التخلف والتبعية، وكذلك نتيجة تزايد اهتمام الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية بقضايا التنمية¹، حيث سنأخذ أهم النظريات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية مع تقديم نقد لكل نظرية وهي كالتالي:

الفرع الأول: نظرية الدفعة القوية (رونشتاين رودان)

ينطلق رودان من فرضية أساسية مفادها أن التصنيع هو سبيل التنمية في البلدان المتخلفة، ومجال استيعاب فائض العمالة المتعطلة جزئياً أو كلياً في القطاع الزراعي، على أن تبدأ عملية التصنيع بشكل دفعة قوية من خلال توظيف حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي من طرق ومواصلات ووسائل نقل وقوى محركة وتدريب القوى العاملة، وهذه مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة، من شأنها أن تخلق وفورات اقتصادية خارجية، تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة، وضرورة القيام بمشروعات صناعية، كما يتعين توجيه حجم ضخم من الاستثمارات لصناعات تتكامل مشروعاتها لتحقيق التشابك الأفقي والرأسي، الأمر الذي يساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج، ويقترح أن تتركز الاستثمارات على الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، بحيث تدعم بعضها البعض ويكسبها الجدوى الاقتصادية لإقامتها في آن واحد، مع مراعاة التوازن بين مشروعات البنية التحتية وبين الصناعات الاستهلاكية، إلى جانب ضرورة الاستفادة من اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية واستيراد السلع الإنتاجية²، أي أن هذه النظرية تركز في مضمونها على التصنيع.

¹ بيلة الطاهر، مرجع سابق، ص 37.

² حربي محمد موسى عريقات، "التنمية والتخطيط الاقتصادي"، دار البلدية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص 82.

* ما يعاب على هذه النظرية أنها تتطلب رؤوس أموال ضخمة لإقامة القاعدة الصناعية الضرورية، وأنها تحتاج إلى كوادرات كثيرة ومتنوعة، اقتصادية وإدارية ومحاسبية وهندسية، والتي لا تتوفر في البلدان النامية، فقد أهملت واقع البلدان المتخلفة، إذ أكدت على تنمية الصناعة دون التأكيد على تنمية الزراعة، والتي هي جزء أساسي لدفع عملية التنمية الاقتصادية، خاصة في البلدان النامية، باعتبار أن معظمها ذات طابع فلاحى.

الفرع الثانى: نظرية النمو المتوازن

تستند هذه النظرية على إعطاء لكل القطاعات الاقتصادية دفعا واحدا بصفة متوازنة، ومن رواد هذه النظرية (روزنشتاين رودان، نيركسي وآرثر لويس)، ويأخذون بعين الاعتبار ما يلي:¹

عملية التنمية الناجحة تتطلب القيام ببرنامج استثمارى ضخم، يغطي نطاقا واسعا ويشتمل على عديد من الأنشطة والقطاعات فى الاقتصاد، حتى يمكن تحقيق التنمية الذاتية الفعالة والانتقال بالاقتصاد المتخلف إلى التقدم.²

وحتى يتم التغلب على النقص المتواجد فى الاقتصاد الراكد ودفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل، وحتى يكون للهياكل الاقتصادية دورا فاعلا يجب تطوير صناعات متنوعة، وعليه يجب توفير حد أدنى من الموارد لبرنامج التنمية، ولا يكفي توفير إنجاز بعض الصناعات ولكن يجب على التصنيع أن يكون على عدة جهات، حتى تتمكن الصناعات الجديدة من جني ثمار التطوير الآنى للصناعات الأخرى، بحيث تمكن من توفير الطلب المكمل، وعليه يصبح المنتجون مستهلكين لسلع الصناعات الأخرى.³

* من الانتقادات الموجهة لهذه النظرية، أن إقامة الصناعات جميعها فى آن واحد يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج، ما يجعلها غير مربحة فى ظل غياب العدد الكافى من المعدات الرأسمالية، إضافة إلى أنه عند

¹كامل بكري، "التنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص 79-84.

²محمد عبد العزيز عجيبة، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 172.

³صواليلي صدر الدين، مرجع سابق، ص 29.

قيام الصناعات الجديدة فإن الطلب على منتجات الصناعات القائمة سوف ينخفض، ما يجعلها غير مربحة هي الأخرى. كما أنها تعتبر غير واقعية لأنها تفترض توفر موارد مالية ضخمة لتنفيذ برامجها، وهذا غير متوفر في البلدان النامية، كما يرى بعض النقاد أنها تؤدي إلى عزل البلدان النامية عن الاقتصاد الدولي، لتركيزها على التنمية من أجل السوق المحلي.

الفرع الثالث: نظرية النمو غير المتوازن

تركّز هذه النظرية على نمو قطاع معين، وبالتالي عن طريق هذا القطاع ينتقل النمو إلى القطاعات الأخرى، والرائد الأساسي لهذه النظرية هيرشمان، وقد انطلق من عدم واقعية نظرية النمو المتوازن، نظرا لاحتياجاتها من رأس المال والموارد الأخرى الضخمة، التي تفوق قدرات الدول النامية، ولذا فقد دعا إلى تبني البلاد المتخلفة نظرية النمو غير المتوازن، وبالتالي تتركز الدفعة في قطاعات أو صناعات استراتيجية أو رائدة محددة، ذات أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكملّة.

فالتنمية تنقل الاقتصاد في حالة توازن إلى حالة لا توازن أخرى، ولكن عند مستوى أعلى من الإنتاج والدخل. وكل حالة لا توازن تخلق قوى وحوافز تعمل على تصحيح حالة اللاتوازن السابقة، ومن ثم، تخلق حالة لا توازن لاحقة، وهكذا بصورة متتالية.¹

*من بين أهم الانتقادات الموجّهة إلى هذه النظرية، هي الافتراض بأن العملية تجري بصفة أساسية من خلال المبادرة الفردية، والتي تتخذ من اختلال التوازن محركا للنمو، ويعني هذا أن التنمية لا تتم في ظل التخطيط الشامل، والذي يعتبره البعض مهما في ضوء محدودية الموارد، ومعلوم أن قرارات الاستثمار في البلدان النامية تمثّل عقبة أمام التنمية، فكيف يترك الأمر للمبادرة الفردية؟

إضافة إلى أنها لا تعطي اهتماما كافيا لتركيب واتجاه وتوقيت النمو غير المتوازن، حيث تكمن المشكلة في تحديد أولويات الاستثمار في النشاطات الرائدة، كما أن خلق عدم التوازن في الاقتصاد، من

¹ محمد عبد العزيز عجيمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص ص، 182، 183.

خلال الاستثمار في قطاعات إستراتيجية، وفي ضوء شح الموارد، قد يقود إلى الضغوط التضخمية ومشكلات ميزان المدفوعات في البلدان النامية.¹

والخلاصة هي أنه ليس من السهل تقييم النمو المتوازن والنمو غير المتوازن، فالنظريتان لا يمكن اختبارهما بشكل تجريبي بسهولة، فعلى المستوى الاقتصادي فإن النظريتين يمكن أن تكونا مكملتين بدلا من أن تكونا منافستين.

الفرع الرابع: نظرية المراحل

يعود الفضل في تأسيس هذه النظرية للمؤرخ الاقتصادي البريطاني "روستو"، حيث ظهرت خلال فترة الخمسينات بهدف جلب أنظار الدول النامية إلى المعسكر الرأسمالي خوفا من المد الشيوعي، الذي بات يوسّع من دائرة أنصاره، وقد بنى روستو نظريته هذه اعتمادا على التجربة الاقتصادية الأمريكية والبريطانية، حيث قام بتحليل التخلّف في شكل مراحل خمس، يجب أن تمر عليها كل دولة حتى تصل إلى مصاف الدول المتقدمة، وهي كالتالي:

1. مرحلة المجتمع التقليدي؛
2. مرحلة التهيؤ للانطلاق (أو ما قبل الانطلاق)؛
3. مرحلة الانطلاق؛
4. مرحلة الاتجاه نحو النضج (أو النضج الاقتصادي)؛
5. مرحلة شيوع الاستهلاك (الاستهلاك الوفير أو الكبير).

رغم الشهرة التي لاقتها نظرية روستو، ورغم الجهود التي بذلت في هذه النظرية، إلا أنه وجّه إليها الكثير من الانتقادات.

¹حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص 92.

لقد عالج روستو الأمور على أساس تاريخي وعلى أساس تحديد وتعريف هذه المراحل، وقد وقع في شبكة الخلط بين مفاهيم التحول والتطور، فالتحول شيء طبيعي، أما التطور فهو عملية نمو وتنمية تتم بشكل تدريجي.

رأى روستو أن التخلف في الدول النامية مرحلة طبيعية وضرورية للانتقال إلى المرحلة التالية، وهو بذلك ينفي دور الاستعمار في صنع المشكلة واستمرارها.¹

* ما يعاب على هذه النظرية أنها تعتمد على تجربة تاريخية لدول محددة، لها خصائص معينة لا تتوفر عند جميع الدول، إضافة إلى طريقة تقسيم مراحل التخلف، حيث أن الكثير من الدول فاقدة لبعض هذه المراحل خاصة المرحلة الأولى، وهناك تشابك وتداخل بين المراحل، بحيث يصعب تفريق كل مرحلة عن الأخرى، وهذا ما يحدّ من فاعلية نظرية المراحل.

الفرع الخامس: نظرية التغير الهيكلي وأنماط التنمية

تركّز هذه النظرية على الآلية التي تستطيع بواسطتها الاقتصادات المتخلفة تحويل هياكلها الاقتصادية الداخلية، من هياكل تعتمد بشكل كبير على الزراعة التقليدية، إلى اقتصاد أكثر حداثة وتحضراً وتنوعاً ويحتوي على الصناعات المتنوعة والخدمات، وهناك نموذجان ممثلان لهذه النظرية، هما نموذج آرثر لويس الذي يستخدم نموذج القطاعين وفائض العمل، ونموذج هوليس تشينري للتحليلات التجريبية لأنماط التنمية.²

وتتضمن هذه النظرية فكرة أن المناطق الريفية تتوفر على فائض كبير في اليد العاملة، ولكن الواقع أن الفائض في العمالة يوجد في المناطق الحضرية، وتشترط هذه النظرية مجموعة من الفرضيات

¹ اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص 46-

² حربي موسى عريقات، مرجع سابق، ص 94.

لتطبيقها، ولكن الواقع أن معظم الدول النامية لا يوجد لديها هذه الفرضيات المعتمدة، وأكثر من هذا كله التغيير الهيكلي للنسيج الاقتصادي يتطلب أموالاً ضخمة، وهذا ما تفتقده الدول المتخلفة.¹

الفرع السادس: نظرية التبعية

ظهرت نظرية التبعية في أمريكا اللاتينية وفرنسا، وفي السبعينات بدأت هذه النظريات تكتسب دعماً متزايداً، خاصة من مثقفي البلدان النامية، وتعود جذور هذه النظريات إلى الفكر الماركسي، وتتنظر هذه النظريات والنماذج إلى البلدان النامية بأنها تعيش حالة من الجمود في النواحي السياسية والمؤسسية والاقتصادية محلياً ودولياً، وأنها أسيرة التبعية وعلاقات الهيمنة مع البلدان الرأسمالية الغنية، ويعرّف "دون سانتس" التبعية بأنها الحالة التي يكون فيها اقتصاد البلد التابع محكوم بالتطور والتوسع في الاقتصاد الآخر المهيمن، إن العلاقة بينهما هي أن بعض البلدان يمكن أن تنمو وتتوسع ويصبح نموها مدفوعاً ذاتياً، بينما الآخرون (التابعون) يمكن أن يتوسع الاقتصاد لديهم كانعكاس للتوسع الحاصل في الاقتصاد المهيمن، ويرجع نموذج التبعية وجود واستمرار حالة التخلف بشكل رئيسي إلى التطور التاريخي للعلاقات غير المتكافئة للنظام الرأسمالي العالمي ولعلاقات البلدان الفقيرة مع البلدان الغنية، والتي تجعل محاولات البلدان الفقيرة لتحقيق الاعتماد على الذات والاستقلال أمراً صعباً.

*أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية، أنها تعتبر التخلف أساسه الظروف الخارجية للدول، وهذا غير صحيح، لأن أسباب التخلف معظمها داخلية، إضافة إلى ذلك في حالة تطبيق هذه النظرية تنطبق على الدول التابعة شروط المبالاة التجارية الدولية، ما يجعلها تدور في حلقة التخلف.²

في الأخير نلاحظ تعدد النظريات الاقتصادية التي توجّه التنمية، نجد منها ما يعتمد على الانطلاق بحجم كبير من الاستثمارات، ومنها ما يدعو إلى تنمية متوازنة في كل القطاعات، وفي المقابل توجد نظرية

¹ لبعلة الطاهر، مرجع سابق، ص 41.

² حربي موسى عريقات، مرجع سابق، ص ص، 100، 101.

تدعو لعدم التوازن والتركيز على قطاع واحد مهيم، ونجد أيضا ما يقسم مراحل التنمية، ومنها ما يشترط التغيير الهيكلي، وآخر هذه النظريات نظرية التبعية والتي ترجع ظروف التخلف إلى الظروف الخارجية.

المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية

تختلف الاستراتيجية عن النظرية أو النموذج، في كونها مجموعة قرارات وممارسات إدارية تحدد الأداء طويل الأجل بكفاءة وفعالية، ويتم ذلك من خلال تطبيقها وتقويمها، واستراتيجيات التنمية تعرف على أنها مجموعة من العناصر والمرتكزات التي توضح معالم الطريق، لتحقيق الأهداف العامة أو القطاعية المرغوب فيها، والأسلوب الذي يحدد كيفية السير في هذا الطريق، حيث سنحاول إبرازها فيما يلي:

الفرع الأول: استراتيجية التنمية الزراعية والريفية

يعتبر القطاع الزراعي أحد القطاعات الرئيسية لاقتصاد البلدان النامية، وتنمية الإنتاج الوطني الإجمالي ليكون لهما الأثر الأكبر على مجمل التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة للغالبية العظمى من السكان، ومساعدة موازين المدفوعات على مواجهة متطلبات استيراد السلع الصناعية للتنمية الاقتصادية الشاملة.¹

إن توفير الأمن الغذائي في البلدان النامية يحتاج إلى استثمارات كبيرة وإلى الاستغلال الأمثل للأراضي الصالحة للزراعة واستغلال المياه الموجودة.

يلعب القطاع الزراعي في الاقتصاد دورا مهما من خلال ما يلي:

1. توفير الأيدي العاملة اللازمة لعملية التوسع في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وخاصة القطاع

الصناعي من خلال عملية التنمية؛

¹ علاء فرح الطاهر، "التخطيط الاقتصادي"، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 115.

2. توفير التمويل الكافي لعملية التنمية وخاصة ما تسهم به الزراعة في تمويل التنمية الصناعية؛
3. خلق سوق للسلع الصناعية وبالتالي المصدر الأساسي للطلب على السلع الصناعية؛
4. توفير العملات الأجنبية لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية لها في استيراد المعدات الرأسمالية؛¹
5. توسع نشاط القطاع الزراعي يزيد مباشرة في توسيع قطاع الصناعة والخدمات؛
6. يمول القطاع الزراعي عملية التنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني: استراتيجية التنمية الصناعية

تعتبر عملية التصنيع ممرا لعملية التنمية الاقتصادية وشرطا ضروريا لها، ويتحدد ذلك من خلال الدور الذي تحتله الصناعة في إطار عملية التنمية الاقتصادية، ويعدّ القطاع الصناعي قطاع ديناميكي يحرص على تطوير العديد من القطاعات، ومن أهم آثاره المساهمة في معالجة الاختلال في الهيكل الاقتصادي، إذ يعمل على تنويع وتوسيع الإنتاج والدخل، المساهمة في توفير فرص العمل واكتساب المهارات، تدعيم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، توفير مستلزمات الإنتاج للقطاع الزراعي، يساهم في تعزيز الصادرات وتنميتها وبالتالي توفير قدر أكبر من العملات الأجنبية.

بناءً على ما سبق نلخص رؤى هذه الاستراتيجية في النقاط التالية:

- إعطاء قيمة تنافسية كبيرة للمنتجات من خلال ما يعرف بالميزة النسبية؛
- تحقيق فائضا في ميزان المدفوعات عن طريق الميزان التجاري؛
- دخول أسواق دولية جديدة من خلال إنهاء فائض الإنتاج، وعدم قدرة السوق المحلية على استيعابه؛

¹ علاء فرج الطاهر، مرجع سابق، ص 115-117.

- انتقال واكتساب التكنولوجيا الحديثة بهدف الرقي بالمنتجات للمحافظة من خلالها على قدرتها التنافسية.¹

الفرع الثالث: استراتيجية الحاجات الأساسية (استراتيجية العالم الثالث)

ولد مذهب الاحتياجات الأساسية على يد مجموعة من الاقتصاديين العاملين في الهيئات الدولية لتمويل التنمية، ثم تبناه العديد من مفكري واقتصادي دول العالم الثالث، وتقوم النظرية على ضرورة تحقيق أربعة عناصر أساسية، تتمثل في حقوق المواطنين الواجب الحصول عليها، وهي:

- إتاحة فرص تحصیل وكسب الدخل للفقراء وضمان قدرتهم على العمل؛
- توصيل الخدمات العامة للفقراء وضمان قدرتهم على العمل؛
- توفير السلع والخدمات الأساسية من مأكل وملبس ومسكن وتعليم وصحة، وتمكين الفقراء من الحصول على الحد الأدنى منها؛

- إشراك الفقراء في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية إشباع احتياجاتهم الأساسية.²
- نجد أن هذه النظرية أهملت الجانب الاقتصادي، وركزت فقط على توفير الحاجات الأساسية للإنسان أو الحد الأدنى منها.

الفرع الرابع: استراتيجية التوجّه الداخلي أو الاعتماد على الذات

تتطلب هذه الاستراتيجية من الإنتاج الذي يجب أن يكون لتغطية السوق المحلية، بمعنى إشباع الحاجات الأساسية لكافة السكان، وانطلاقاً من هنا ستحدد أجور كل فرع في فروع الاقتصاد، إذ أن هذه الاستراتيجية، وفي إطار تغطيتها للسوق المحلية فإنها تحتاج إلى واردات لإنتاج البعض من سلعها الوسيطة، ويتطلب تطبيق هذه الاستراتيجية توافر ثلاثة شروط أساسية هي:

¹ بعلّة الطاهر، مرجع سابق، ص 44.

² مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 86.

*تقليل التبعية للعالم الخارجي؛

*توسيع السوق (الرأسي والأفقي)؛

*زيادة الإنتاج والإنتاجية (كما ونوعاً).¹

نجد أن هذه الاستراتيجية تهدف لفكرة القضاء على التبعية، ويرجع السبب في ذلك لتخلف الدول النامية.

الفرع الخامس: استراتيجية إحلال الواردات

تعتبر هذه الاستراتيجية من سياسات التصنيع التي سلكتها الدول النامية ومنها الدول العربية، ويعني إحلال الواردات أن تنتج محلياً ما كان يمكن أن نقوم باستيراده لو لم ننتجه. ويتم ذلك على طريق خلق السوق المحلي للصناعة التي تحل محل الواردات.² ولكن عدم تحكم الدول النامية في التكنولوجيا يجعل المنتجات المحلية أقل جودة وتنافسية مقارنة بمنتجات الدول المتطورة، إضافة إلى أسعارها نظراً لارتفاع تكاليف إنتاجها، وهذا ما يحد من هذه الإستراتيجية في الدول النامية.

وفي الأخير نقول أنه نتيجة للأهمية البالغة التي يكتسبها موضوع التنمية الاقتصادية، سعت كل دولة إلى تبني إستراتيجية معينة تتوافق وإمكانياتها وقدراتها البشرية والمادية والمالية. إلا أن هذه الاستراتيجيات تباينت من دولة لأخرى، كما اختلفت بين الدول المتقدمة ونظيرتها الدول السائرة في طريق النمو من جهة أخرى.

المطلب الثالث: مقاييس التنمية الاقتصادية ومتطلباتها

تتباين مقاييس التنمية الاقتصادية تبعاً لتباين مفاهيم التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن تحديد مفهوم التنمية المستخدم يعدّ خطوة أساسية لتحديد المقياس الملائم، ومع هذا فإن وضع مقاييس للتنمية الاقتصادية، قد يواجه جملة من الصعوبات يمكن إيجازها فيما يلي:

¹إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص 187.

²حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص 156.

1- نظرا لكثرة المتغيرات الاقتصادية التي تسهم في التنمية، لذلك من الواجب الإلمام بها لبناء مقاييس مركبة جامعة للتنمية.

2- غالبا ما تتواجد متغيرات اجتماعية يصعب في الأساس قياسها، كالتطور الحضاري والمؤسسي والعدالة الاجتماعية والتغيير الهيكلي.

3- لبناء مقياس التنمية، يتطلب قياس كل متغير لوحده، ثم تجميع هذه القياسات على هيئة حزمة واحدة لمدى أهميتها داخل مفهوم التنمية الاقتصادية الذي تم الاتفاق عليه.¹

الفرع الأول: مقاييس التنمية الاقتصادية

وعليه سنوجز مقاييس التنمية المتعارف عليها كما يلي:

أولاً: مقياس نوعية الحياة المادية

وهو الرقم القياسي للظروف المادية لنوعية الحياة PQLI ويسمى بمقياس نوعية الحياة، وهو من المقاييس المستخدمة في الحكم على مدى نجاح التنمية، وهو عبارة عن تجميع لثلاثة من المؤشرات المتاحة، والتي تعكس تنوع الحاجات الأساسية للإنسان وهي: توقّع العمر عند الميلاد، ومعدل وفيات الأطفال ونسبة الأمية، حيث أن كل مؤشر منها خصصت له قيمة قياسية تبدأ من الصفر وحتى المائة وهي توضّح أفضل وأساء الحالات وفقا للحدود التي يعمل بها المقياس، رغم أن هذا المقياس جمع بين جملة من المعايير السابقة، إلا أنه واجه بعض الانتقادات:

- يعتمد على بعض الحاجات الأساسية من جوانب الحياة مهملا البعض الآخر؛
- اهتم المعيار بالنتائج، ولم يتعرض لجهود تحصيل هذه النتائج؛
- اعتبر الجوانب الثلاثة متساوية بدون أوزان ترجيحية، كما أهمل الدخل والقدرة الشرائية للأفراد.²

¹إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص 253.

²إسماعيل محمد بن قانة، نفس المرجع، ص 254.

ثانيا: دليل التنمية البشرية

لتصحيح أخطاء المعيار السابق، نتج معيار ثاني مركب تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP سنة

1990، أطلق عليه اسم دليل التنمية البشرية HDI (Human Development Index)

يحتوي هذا الدليل على ثلاثة معايير جزئية تتمثل في:

- المستوى الصحي، معبرا عنه بالعمر المتوقع عند الميلاد؛
 - مستوى التحصيل العلمي، معبرا عنه بالمتوسط المرجح لنسبة محو الأمية بين الكبار ومتوسط نسبة التسجيل في مراحل التعليم الثلاث الأولى من وزن نسبي $2/3$ ، $1/3$ على التوالي؛
 - مستوى المعيشة معبرا عنه بمتوسط الدخل الحقيقي المعدل.
- ولقياس دليل التنمية البشرية يتم تحديد أدنى قيمة وأقصى على مستوى العالم بالنسبة لكل معيار من المعايير السابقة، ويتم حساب ما يسمى بمستوى الانجاز لكل معيار في المعايير السابقة بالنسبة للدولة المعنية كما يلي :

$$\text{مستوى الانجاز للمعيار} = \frac{\text{قيمة المعيار في الدولة} - \text{الحد الأدنى للمعيار}}{\text{الحد الأقصى للمعيار} - \text{الحد الأدنى للمعيار}}$$

وإذا رمزنا لمستوى الانجاز للمعيار المعين بالرمز « I_i » فإن دليل التنمية البشرية HDI يحسب كمتوسط بسيط لمستويات الانجاز للمعايير الثلاثة، أي أن :

$$HDI = (1/3) \sum I_i$$

وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية من الناحية النظرية بين الصفر والواحد، وهو يستخدم في ترتيب الدول من حيث درجة التنمية البشرية فيها.¹

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 54-56.

ثالثاً: مقاييس كمية أخرى: توجد مقاييس أخرى مذكورها في الآتي:

مقياس كوسوف (Kosov): يعرف الاقتصادي فلاديمير كوسوف النمو بأنه تغيير في حجم النشاط، بينما يعرف التنمية الاقتصادية بأنها ليست فقط الزيادة في حجم النشاط الاقتصادي، بل والتغير الذي يطرأ على الاقتصاد لصالح القطاعات الأكثر تأمينا لتطوره على المدى الطويل، ومن خلال ذلك يمكن التمييز بين مؤشرين، يختص الأول بمقياس النمو معبرا عنه بمعدل النمو الاقتصادي، ويختص الثاني بقياس التنمية معبرا عنه بمعدل نمو الناتج الاجتماعي، بالإضافة إلى درجة تغير هيكل النشاط الاقتصادي نحو القطاعات الأكثر حيوية.¹

وفي الأخير فإن نجاح عملية التنمية الاقتصادية لابد أن يترجم في النتائج النوعية لتحسين ظروف حياة المجتمع عموماً والأفراد خصوصاً.

نستطيع القول أنه رغم توفر مؤشرات لقياس التنمية الاقتصادية، إلا أنها تظل غير معبرة بدقة على مدى نجاح أو فشل التنمية الاقتصادية، وذلك راجع لكون مؤشرات القياس لا تتعامل مع عينة واحدة في بلد واحد.

الفرع الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

لا شك أن نجاح التنمية الاقتصادية يتوقف إلى حد كبير على مدى قدرة الاقتصاد الوطني على توفير الموارد المالية اللازمة، بهدف تمويل البرامج الاستثمارية التي تستلزمها خطط التنمية الاقتصادية والتي تقوم بوضعها الدول.

وتنقسم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية عادة إلى مصدرين أساسيين وهما:

* متوسط الدخل يعدل أولاً بتحويله إلى دولارات وفقاً لسعر الصرف المحدد على أساس مبدأ تعادل القوى الشرائية حتى يكون قابلها للمقارنة بين الدول ثم يعدل ثانياً ليعكس حقيقة أن المنفعة الحدية للدخل تتناقص بعد زيادته عند حد أدنى معين.

¹ اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص 255.

أ- **مصادر التمويل المحلي:** يشمل كافة المصادر المتاحة في القطاعين العام والخاص داخل الاقتصاد الوطني، ومن أهم المصادر المحلية ما يلي:

1. الأفراد من خلال الجهود المباشرة في الاستثمار ومن خلال عمليات التمويل بالأسهم والسندات والتبرعات والمدخرات وغيرها.

2. المؤسسات الخاصة بمختلف أنواعها ومجالات نشاطها وسبل مساهمتها في جهود التنمية وتمويلها، من خلال الاستثمار المباشر وعمليات الاقتراض وشراء الأسهم والسندات الحكومية والمساهمة في رأس مال بعض المؤسسات المختلطة، وغير ذلك من أشكال المساهمة المالية.

3. المؤسسات الحكومية بمختلف أشكالها ووظائفها تساهم في تمويل الجهود التنموية العامة والخاصة، حيث يوجد العديد من المؤسسات العامة المتخصصة بالتمويل التنموي.

4. التمويل (التعاوني) من خلال تجمع أفراد أو مؤسسات مالية أو غيرها، من أجل تقديم تمويل مشترك لأغراض تنموية محددة، مثال على ذلك الجمعيات التعاونية للاستهلاك أو الإسكان وغيرها بالإضافة إلى التجمعات البنكية، التي تقدّم قروضا مشتركة وكبيرة للحكومة في مجال تنموي محدد.

ب- **مصدر التمويل الخارجي:** ويشمل كافة مصادر التمويل التي تأتي من خارج الاقتصاد الوطني، ومن أهم مصادر التمويل الخارجي ما يلي:

1. الاستثمارات الخاصة الفردية أو المؤسسية.
2. المصادر الحكومية الثنائية بين الدولة وحكومة أخرى وفقا للاتفاق بينهما حول شروط التمويل المختلفة.¹

¹ نائل عبد الحافظ العوامله : "إدارة التنمية - الأسس النظرية - التطبيقات العملية"، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص ص 138-139.

3. المؤسسات الإقليمية للتنمية والتعاون والتمويل في المجالات المتخصصة والعديدة في المناطق المختلفة من العالم، ومن أمثلة ذلك الجامعة العربية المتخصصة، منظمات أوروبية وإفريقية وغيرها.

4. المؤسسات الدولية والمتمثلة بمنظمة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة المنبثقة عنها في كافة مجالات التعاون الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي والإداري وغيرها من المجالات التنموية الشاملة.

ويعتبر اختيار المصدر التمويلي الملائم قرار ديناميكي ومعقد، يرتبط بالبيئة المحيطة كنظام مفتوح، وهناك مجموعة كبيرة من المتغيرات التي تحكم القرار المتعلق باختيار مصدر التمويل الملائم، كالتوقيت الملائم، حيث ما هو متاح الآن قد لا يكون متاحا بعدئذ، الشروط المتعلقة بالتمويل مثل الفائدة والمدة والمبلغ تكون متفاوتة، إضافة إلى الظروف السياسية والاقتصادية والبيئية هي متغيرات حاسمة.¹

رغم أن مصادر تمويل التنمية متعددة ومتنوعة، إلا أنها محدودة وقليلة عند الدول النامية، وهي أحد العقبات الاقتصادية التي تعرقل عملية التنمية في هذه الدول.

المطلب الرابع: علاقة الاستثمار بالتنمية الاقتصادية

تعتبر عملية زيادة الطاقات الإنتاجية للدولة وتوفير رأس المال اللازم للاستثمار، الطريق الرئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية، ذلك أن الانطلاق للتقدم يتطلب أن يجد المجتمع طريقا لاستخدام موارده الخاصة استخداما فعالا.

¹ نائل عبد الحافظ العواملة، مرجع سابق، ص 140.

ولما كان الاستثمار هو العامل الرئيسي للتنمية والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، فقد ساهمت الاستثمارات في الوصول إلى مستوى معيشة مرتفع في الدول المتقدمة والدول النامية.

الإسراع في التنمية لا بد أن تواكبه زيادة في الاستثمارات.

وأثر الاستثمار على التنمية يختلف باختلاف نوع الاستثمار ومصدره.¹

وباعتبار أن نجاح الدول في تحقيق التنمية يتوقف على مدى قدرتها في زيادة معدلات الاستثمار وبالمستوى الملائم لمعدل نمو السكان، للقضاء على العقبات الكامنة فيها، ارتأينا إيجاد العلاقة التي تربط معدل التنمية بمعدل الاستثمارات وفق ما يلي:

1/ معدل الاستثمار:

يتمثل معدل الاستثمار في نسبة الاستثمار إلى الدخل الوطني لبلد معين في فترة معينة (معدل التكوين الرأسمالي) ويحسب على الشكل الآتي:

- معدل الاستثمار الإجمالي = مجمل الاستثمار / إجمالي الناتج

- معدل الاستثمار الصافي = صافي الاستثمار / صافي الناتج

2/ معدل التنمية:

يقصد به نسبة النمو الاقتصادي السنوي الذي يحققه الاقتصاد خلال فترة الخطة.

إن تخطيط معدل التنمية يخضع في الواقع، إلى جملة من الاعتبارات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. حجم الطاقة الإنتاجية المتوفرة، أو ما يعبر عنه بحجم التكوين الرأسمالي.
2. حجم القوة العاملة وتركيبها ومستويات تأهيلها وتوزعها على مختلف القطاعات الاقتصادية.
3. التطور التقني الذي يركز على التطور العلمي وما يقدمه هذا العلم من منجزات تستخدم في التنمية الاقتصادية.

¹ لمنصوري الزين، مرجع سابق، ص 267.

وتتوقف عملية التنمية الاقتصادية بمجملها على مدى مشاركة هذه العوامل في العملية الإنتاجية.

حيث ينبغي أن تحقق هذه المشاركة بأقصى إنتاج وبأقل تكلفة.

*يتم تحديد معدل التنمية من خلال العلاقة القائمة بين معدل الاستثمار ومعامل رأس المال ومعدل

نمو الدخل الوطني المتمثلة كالتالي:

- معدل نمو الدخل القومي = معدل الاستثمار / معامل رأس المال

- معدل الاستثمار = معدل نمو الدخل القومي $\times$ معامل رأس المال.

- معامل رأس المال = معدل الاستثمار / معدل نمو الدخل الوطني

كما أن معدل التنمية (معدل نمو الدخل الوطني) يمكن أن يستخرج من العلاقة التالية:

معدل نمو الدخل الوطني = الزيادة السنوية في الدخل / المستوى الحالي للدخل¹.

وقد وضع الاقتصاديون عددا من الصيغ الرياضية التي اقتصررت على عامل التكوين الرأسمالي من أجل

تحديد معدل التنمية، ومنهم من أضاف إلى هذا العامل عنصري العمل والتطور التقني، والصيغة الأكثر

انتشارا من بين الصيغ التي اقتصررت على عامل التكوين الرأسمالي في تحديد معدل التنمية تمثلها

$$\text{معدل التنمية} = \frac{\text{معدل الاستثمار} - \text{معدل نمو السكان}}{\text{معامل رأس المال}}$$

المعادلة التالية:

¹ مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص ص، 123، 124.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال العرض السابق يتضح أن للاستثمار دور بارز في الحياة الاقتصادية للمؤسسة والمجتمع ككل، فهو ينطوي على توجيه المدخرات أو الثروة المجمعة إلى الاستخدامات المنتجة التي يمكن أن تسد حاجة اقتصادية وفي نفس الوقت ينتظر أن تنتج عائداً.

واتضح لنا أن الاستثمار على علاقة مباشرة بالادخار والاستهلاك، ذلك أن المدخرات المحلية تمثل المصادر الذاتية لتمويل الاستثمارات اللازمة للتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى مصادر التمويل الخارجية. ونظراً للأهمية البالغة الاستثمار الذي هو أساس التنمية الاقتصادية، نجد أنه محل اهتمام كبير من الاقتصاديين، إذ تعتبر عملية زيادة الطاقات الإنتاجية للدول وتوفير رأس المال اللازم للاستثمار الطريق لتحقيق التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني:

سياسات ومناخ الاستثمار في الجزائر

تمهيد الفصل الثاني:

يعد الاستثمار أحد المتغيرات المؤثرة في النمو الاقتصادي والمحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية، ذلك أن المشكل الذي يواجه غالبية البلدان النامية هو انخفاض حجم الاستثمارات بها، لذا نجد أن سبل تشجيع وتنشيط الاستثمارات أصبح من الانشغالات الكبرى للحكومات، وواضعي السياسات الاقتصادية في مختلف البلدان النامية. والجزائر كغيرها من البلدان النامية حاولت جاهدة منذ الاستقلال رفع مستوى استثماراتها من خلال رسم سياسات استثمارية تناسب كل فترة زمنية يمر بها الاقتصاد الجزائري، كما سعت إلى تحسين مناخ الاستثمار من خلال تطوير التشريعات وإقرار الحوافز والامتيازات، بالإضافة إلى إنشاء العديد من الهيئات، لترقية الاستثمار المحلي والأجنبي، وتعزيز الثقة لدى المستثمرين لزيادة استثماراتهم.

وللتوضيح أكثر، سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: سياسات ومناخ الاستثمار؛

المبحث الثاني: عرض وتحليل قوانين الاستثمار في الجزائر خلال الفترة: 2010-2019؛

المبحث الثالث: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر.

المبحث الأول: سياسات ومناخ الاستثمار

يسعى القائلون على إدارة الاقتصاد الوطني في أي دولة إلى إيجاد سياسة استثمارية على درجة عالية من الكفاءة، ذلك أن زيادة معدل النمو الاقتصادي يتحقق بالصورة المطلوبة إذا كانت هناك سياسة تسمح بتحقيق هذا الهدف، بالإضافة إلى أن سياسة الاستثمار يمكن أن تعمل على تحقيق باقي مجموعة الأهداف الأخرى مثل زيادة الدخل الوطني، مستوى التشغيل وغيرها من الأهداف.

المطلب الأول: سياسات الاستثمار وأهدافها

قبل التطرق إلى توضيح المقصود بسياسات الاستثمار وأهدافها، لابد من الإشارة والتحدث ولو بشكل موجز عن السياسة الاقتصادية وأهم الأهداف التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها.

الفرع الأول: ماهية السياسة الاقتصادية

سنقوم من خلال هذا الفرع بتعريف السياسة الاقتصادية وذكر أهدافها.

1-تعريف السياسة الاقتصادية: تعرّف على أنها مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه، وتعبّر عن تصرف عام للسلطات العمومية وإع، منسجم وهادف، يتم القيام به في المجال الاقتصادي: الإنتاج، التبادل، الاستهلاك وتكوين رأس المال. نتكلم عن السياسة الاقتصادية لما تقرر الدولة زيادة أو تخفيض العجز، المحافظة على مستوى التشغيل، الحد من التضخم، اعتماد جباية تفضيلية لدعم الصادرات....¹

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص ص 24، 25.

2-الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية:

تعتبر أهداف السياسة الاقتصادية مرنة وغايتها في النهاية تحقيق الرفاهية العامة، من خلال ما يلي:

- **النمو الاقتصادي:** حيث يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج، المداخيل، ثروة الأمة؛
- **التشغيل الكامل:** يتم البحث عنه لأن تعويض البطالين يعتبر تكلفة بالنسبة للمجتمع والتي تحد من إمكانية النمو الاقتصادي. إلا أن التشغيل الكامل بمفهومه الواسع ينصرف إلى الاستعمال الكامل لكل عوامل الإنتاج والتي من بينها عنصر العمل.
- **البحث عن التوازن الخارجي:** وهو توازن ميزان المدفوعات والذي يسمح بالحصول على استقرار العملة وتنمية المبادلات الاقتصادية، حيث أن التقلبات المفاجئة في قيمة العملة تحمل مخاطر للبلدان ذات العملات الضعيفة.
- **التحكم في التضخم:** العمل على خفض معدل التضخم، تجنباً لأي تشوه في المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، إضافة إلى كون التضخم يؤدي إلى فقدان الأعوان الاقتصاديين في كل التدابير المتخذة في إطار السياسة الاقتصادية.¹

الفرع الثاني: ماهية سياسات الاستثمار على المستوى الوطني

سنقدم تعريفاً لسياسات الاستثمار واستخلاص أهدافها كالآتي:

1-التعريف بسياسات الاستثمار وأهدافها:

تعرف سياسات الاستثمار على أنها " مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة (الحكومة) في أي مجتمع، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، وفي إطار تحقيق أكبر قدر

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 35-46.

ممکن من الزيادة في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، مع توزيع الاستثمارات على القطاعات والأنشطة والأقاليم الاقتصادية، بالشكل الذي يحقق أعلى معدل نمو اقتصادي ممكن خلال فترة زمنية معينة".

كما ينظر إليها على أنها "مجموعة من القواعد والمبادئ العامة والتوجهات المركزية التي تحكم العملية الاستثمارية في الاقتصاد الوطني من حيث حجم وأولويات الاستثمار وتوزيع الاستثمار القطاعي والإقليمي، وجنسية الاستثمار وملكيته واستراتيجية الإنتاجية ونمطه ومصادر تمويله خلال فترة زمنية معينة".¹

ومن خلال هذين التعريفين نستخلص ما يلي:

- توجد مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها سياسات الاستثمار على المستوى الوطني، ترتبط بمجموعة من المعايير لتقييم الاستثمار من وجهة نظر المجتمع، وتحكم على جدوى الاستثمارات المنفذة من عدمه؛

- ينطوي مناخ استثمار على مجموعة من المؤشرات والأدوات التي تؤدي إلى نجاح سياسات الاستثمار في تحقيق أهدافها من عدمه، وتتوقف كفاءة سياسات الاستثمار على مناخ الاستثمار بمكوناته المختلفة؛

- توجهات سياسات الاستثمار يمكن أن تتغير من فترة لأخرى مع تغير الأولويات والأهداف؛

- أن سياسات الاستثمار لابد أن تكون تحفيزية أي تضع المستثمرين وقبلهم المدخرين في القنوات التي تحقق الأهداف المطلوبة وفي المجالات والأنشطة والقطاعات المرغوبة؛

- هناك حاجة لوجود سياسات استثمار على المستوى الوطني تتميز بالكفاءة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المطلوبة، وتعمل على توزيع الاستثمارات بين الأنشطة والقطاعات والأقاليم بصورة تحقق أكبر معدل نمو

¹ عبد المطلب عبد الحميد، "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)"، مجموعة النيل العربية للطباعة - النشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 180.

اقتصادي ممكن، وتعمق الحاجة إلى سياسات الاستثمار ذات الكفاءة من منطلق أن آثارها تقع على المجتمع ككل، وأن أي خطأ في تصميم السياسة يؤثر على المجتمع ككل، فعلى سبيل المثال، إذا لم تساهم سياسات الاستثمار في تحقيق أهداف التوظيف المطلوبة، فإن ذلك يؤدي إلى البطالة.

2-العوامل المحددة لقيمة ونمط الاستثمار:

توجد مجموعة من العوامل المحددة لقيمة ونمط الاستثمار على المستوى الوطني، يجب على صانعي سياسة الاستثمار أخذها في عين الاعتبار، ودراستها عند تصميم سياسات الاستثمار التي يخطط لتنفيذها، ولعل أهم هذه العوامل هي:¹

- هيكل الإنتاج القائم وتوزيعه بين القطاعات ومعدلات النمو القائمة.
- الادخار الوطني والعوامل المؤثرة فيه وأهمها:
- هيكل الأجور والدخل ومدى التغيرات المتوقعة فيه؛
- هيكل الأسعار ومدى التغيرات المتوقعة فيه؛
- السياسات المالية المتوقعة من حيث مدى زيادة أو خفض الضرائب والإنفاق العام؛
- التغير في الأنماط الاستهلاكية، ومعدلات الاستهلاك؛
- السلوك الادخاري والنواحي الاجتماعية السائدة؛
- حالة الاقتصاد الوطني من حيث الكساد أو الانتعاش، أو حالة التفاوض والتشاؤم السائدة.
- معدلات النمو والتنمية المستهدفة؛
- هيكل الإنتاج المستهدف وتوزيعه بين القطاعات؛

¹عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 181-186.

- هيكل رأس المال المستهدف وتوزيعه بين القطاعات.

3-العلاقة بين أهداف سياسات الاستثمار ومعايير تقييم الاستثمار على المستوى الوطني:

من الضروري على صانعي سياسات الاستثمار تحديد العلاقة بين الأهداف ومعايير التقييم على مستوى الاقتصاد الوطني، والتي تعرف بمعايير الربحية الاجتماعية، والربط بين أهداف سياسات الاستثمار وتلك المعايير التي تحكم في هذه الحالة على جدوى الاستثمارات المقدر تنفيذها من عدمه، وهذا ما يطلق عليه "التخطيط التأشير"، أي محاولة إعطاء حوافز ومزايا مباشرة وغير مباشرة للمشروعات التي تحقق الأهداف الكلية للمجتمع من خلال الاستثمار.

فإذا تركزت أهداف سياسات الاستثمار في زيادة الدخل الوطني بمعدلات متزايدة، بالإضافة إلى زيادة القيمة المضافة الوطنية، وتحقيق التوظيف الكامل وتخفيض معدل البطالة بتوفير المزيد من فرص العمل، ودعم ميزان المدفوعات وإحداث التوازن الخارجي، والحفاظ على قيمة العملة الوطنية وغيرها، فإن تقييم الاستثمار على المستوى الوطني بمعايير الربحية الاجتماعية، عملية يكون أساسها محاولة التعرف على مدى مساهمة المشروع أو الاستثمار المقترح في تحقيق تلك الأهداف مع اختلاف الوزن النسبي لكل هدف.

وعلى صانع سياسات الاستثمار على المستوى الوطني أن يوفق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة للاقتصاد الوطني، من خلال إعطاء أوزان معينة لمعايير تقييم الاستثمار من وجهة نظر المجتمع، ومحاولة تحقيق أهداف سياسات الاستثمار بالأدوات المناسبة والتي تتلخص في إعطاء حوافز ومزايا مباشرة وغير مباشرة لتوجيه الاستثمار نحو تحقيق الأهداف الكلية للمجتمع بناءً على ما تظهره عملية تطبيق معايير الاستثمار على المستوى الوطني.¹

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص، 186، 187.

المطلب الثاني: أنواع سياسات الاستثمار

إذا نظرنا إلى سياسات الاستثمار على المستوى الوطني على أنها مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة، والتي تحكم العملية الاستثمارية من حيث حجم الاستثمار وأولوياته، وتوزيع الاستثمار القطاعي والإقليمي، وجنسية الاستثمار وملكيته وإستراتيجية الإنتاجية، نمط ومصادر تمويله، وهذا ما يكشف من الناحية التحليلية عن وجود أنواع مختلفة لسياسات الاستثمار، نتطرق إليها فيما يلي:

الفرع الأول: سياسة تحديد أولويات اختيار المشروعات الاستثمارية

يقوم صانعو السياسات الاستثمارية في هذه الحالة بتحديد أولويات معينة للبدائل الاستثمارية، من منطلق محدودية الموارد المتاحة، وبالتالي لابد من العمل على استخدام تلك الموارد أحسن استخدام ممكن في مرحلة التطوير الاقتصادي الوطني، من خلال تحديد الأهداف الاستثمارية مع الاستناد إلى معايير الاستثمار الملائمة.¹

الفرع الثاني: سياسة التوزيع القطاعي للاستثمار

في هذه الحالة يعمل صانعو السياسة الاستثمارية على تصميم سياسة التوزيع القطاعي للاستثمار على مرحلتين هما:

1- في المرحلة الأولى، يتم وضع خريطة استثمارية تقوم على أساس تحديد الأنشطة الاقتصادية بكل أبعادها، وهذه الأنشطة تنقسم من الناحية الاقتصادية إلى مجموعتين هي:

¹ القينعي عز الدين، مرجع سابق، ص 31.

- مجموعة الأنشطة السلعية (مثل النشاط الزراعي)، الأنشطة الصناعية التحويلية، والأنشطة الصناعية الاستراتيجية والتعدينية ونشاط البناء.

- مجموعة الأنشطة الخدمية الإنتاجية، والتي تنقسم بدورها إلى مجموعة أنشطة الخدمات الإنتاجية، مثل النشاط السياحي والنقل والمواصلات والتجارة وغيرها... ومجموعة الأنشطة الخدمية الاجتماعية، والتي تتضمن نشاط الخدمات الصحية والخدمات التعليمية وغيرها من الخدمات الاجتماعية.

2- في المرحلة الثانية، يتم تحديد أولويات الأنشطة التي ستهتم بها السياسة الاستثمارية، وبناءً على ذلك تتحدد توجهات وحوافز ومزايا وأدوات سياسة الاستثمار.

الفرع الثالث: سياسات توزيع الاستثمار بين القطاعين العام والخاص

إذ يتجه صانعو السياسات الاستثمارية في هذا المجال، إلى التدابير والإجراءات ووضع الأدوات التي تعطي وزناً أكبر للاستثمار، إما من خلال القطاع العام أو القطاع الخاص، ويحدد معالم سياسة الاستثمار لهذا المدخل اتجاه الدول إلى نظام اقتصادي بعينه، فقد يكون اقتصاد يقوم على الملكية العامة أو قد يكون قائماً على الملكية الخاصة أو مختلطاً.¹

يلاحظ في هذا المجال أن الاتجاه السائد في معظم دول العالم هو تطبيق الخصخصة وآليات السوق وبالتالي الاتجاه أكثر إلى تشجيع الاستثمار الخاص. وما يهم في هذا المجال هو أن يضع صانعو سياسة الاستثمار الأوزان النسبية الملائمة للاقتصاد الوطني لكل من القطاعين العام والخاص، والتي تؤدي في النهاية إلى تحقيق أكبر درجة من الكفاءة الاقتصادية الممكنة، وفي إطار تحديد الأهداف التي يراد تحقيقها من القطاعين دون تحيز وبشكل موضوعي، ويتوقف ذلك على طبيعة الاقتصاد الوطني وهيكله وطبيعة القطاعات المكونة له والأنشطة الغالبة عليه.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 199-201.

الفرع الرابع: سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي والمناطق الحرة

هي سياسة مكتملة للسياسة السابقة، والتي تعني استخدام مجموعة الأدوات والحوافز والمزايا والضمانات والإجراءات والتدابير التي تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي، سواء في الداخل أو من خلال المناطق الحرة. ويتوقف نجاح سياسة الاستثمار الأجنبي على موقف النظام السياسي والاقتصادي ومدى تقبله للاستثمار الأجنبي، خاصة الاستثمار داخل البلاد، إضافة إلى نظرة الاستثمارات الأجنبية للبلد المضيف من ناحية أنه مؤهل لاستقبال تلك الاستثمارات العملاقة أم لا. وما يلائم الدول النامية هو تشجيع الاستثمار من أجل التصدير في المناطق الحرة الصناعية، التي تستطيع استقبال الشركات المتعددة الجنسيات، التي تستطيع أن تربط الإنتاج بالمناطق الحرة بالأسواق الدولية.¹

الفرع الخامس: سياسة توزيع الاستثمار على الأقاليم الاقتصادية

يتم هنا تحديد الخريطة الاستثمارية طبقاً لتقسيم الاقتصاد الوطني إلى أقاليم اقتصادية، ثم يتم تحديد الأقاليم ذات الأولوية في التوجّه الاستثماري، فتستخدم التدابير والإجراءات التي تحقق ذلك. وقد يكون الهدف إحداث التوازن في التنمية الاقتصادية في بعدها الإقليمي.

الفرع السادس: سياسة الاستثمار الخاصة بالتعامل مع العالم الخارجي

يقوم هنا صانعو السياسات الاستثمارية بالمفاضلة بين سياسة إحلال الواردات، وسياسة الاستثمار للتصدير، فالسياسة الأولى ذات توجّه داخلي وتحل فيها المنتجات المحلية محل المنتجات المستوردة، وبذلك فهي لا تشجّع على المنافسة، أما الثانية فهي ذات توجّه خارجي، وتنتج منتجات من أجل التصدير وتعظيم العائد من النقد الأجنبي وتشجّع على المنافسة والتطوير في المنتجات والتكنولوجيا، وتتجه معظم دول العالم إلى سياسة الاستثمار من أجل التصدير.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 199 - 201.

الفرع السابع: سياسة الاستثمار حسب الفن الإنتاجي

تحدد الخريطة الاستثمارية ونمط الاستثمار هنا من منظور عناصر الإنتاج وأسعارها ومدى توافرها، وبالتالي يمكن أن تتجّه سياسة الاستثمار وتتحيز نحو مشروعات كثيفة رأس المال، أو كثيفة عنصر العمل.

الفرع الثامن: سياسة الاستثمار طبقاً لمصادر التمويل

تقوم هذه السياسة على وضع خريطة استثمارية حسب مصادر التمويل، من حيث درجة كفاية المصادر الداخلية وعلى مدى توافر مدخرات محلية لتحقيق البرامج الاستثمارية، أم لا بد من الاستعانة بالمصادر الخارجية، وتتوقف التوليفة المثلى على تكلفة كل مصدر من مصادر التمويل ومدى توافره.

من خلال وضع هذه الخريطة الاستثمارية، يمكن رسم سياسة الاستثمار المتوجهة أكثر نحو المدخرات المحلية، وبدرجة أقل نحو مصادر التمويل الخارجي، أو رسم سياسة الاستثمار المتوجهة أكثر نحو الاستفادة من مصادر التمويل الخارجي بدرجة أكبر من المصادر المحلية.¹

المطلب الثالث: مناخ الاستثمار وسياسات الاستثمار

يرى البعض أن مناخ الاستثمار ينصرف إلى مجموعة سياسات الاستثمار، فهو الذي يعكس سياسات الاستثمارات بالمعنى الواسع حيث يتضمن مناخ الاستثمار كل السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الاستثمارية بما في ذلك السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى وهي السياسة المالية والنقدية والتجارية، بالإضافة إلى الأنظمة الاقتصادية والبيئية والقانونية التي تؤثر على توجهات القرارات الاستثمارية في أي اقتصاد وطني.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص، 202، 203.

الفرع الأول: مفهوم المناخ الاستثماري

يحدد البعض المقصود بالمناخ الاستثماري بأنه مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر.¹

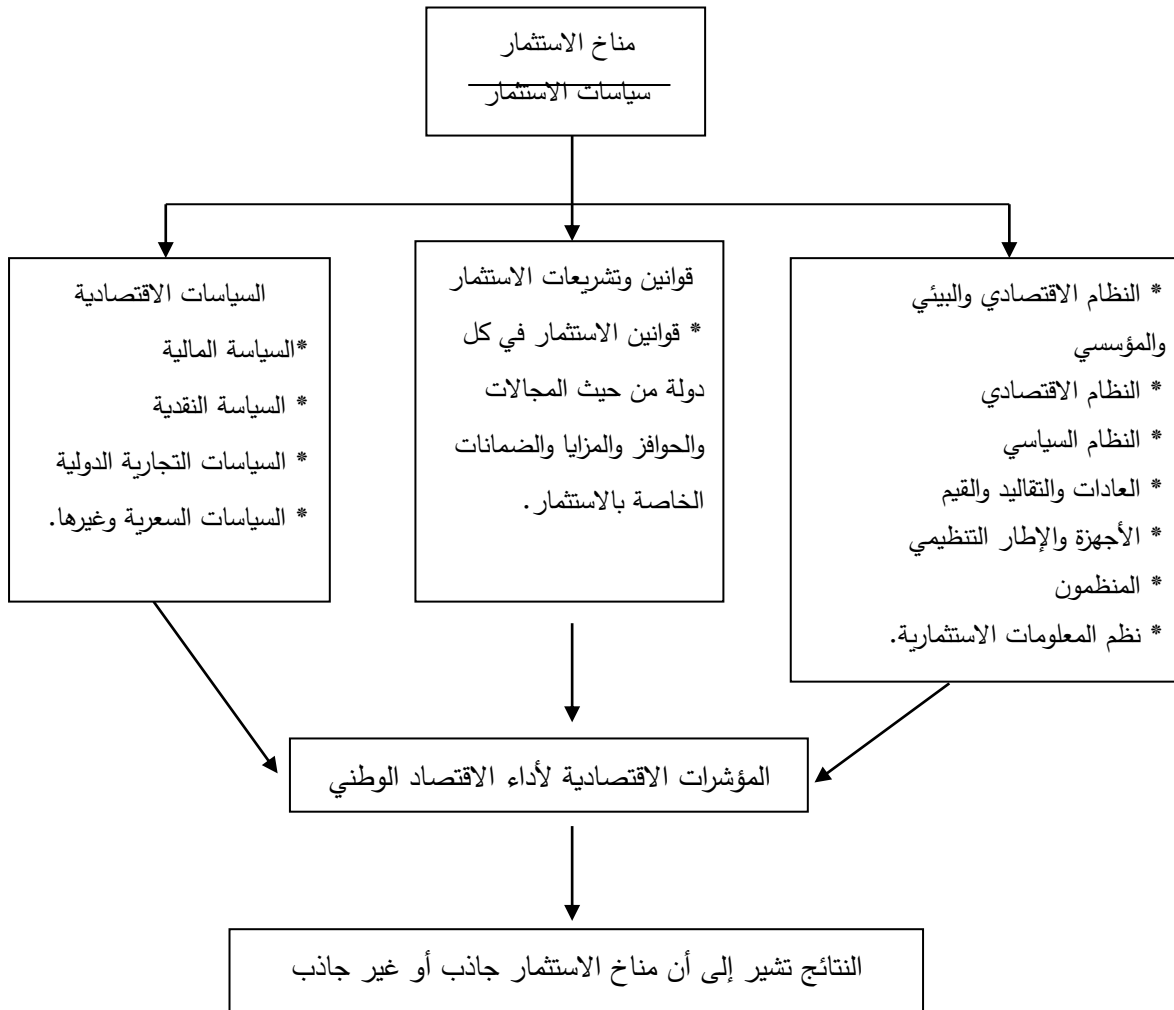
وهناك من يحدد المقصود بالمناخ الاستثماري أيضا بأنه مجموعة العوامل البيئية المرتبطة بالمجتمع بما تشتمل عليه من أفراد ومنظمات وقطاعات واتجاهات سياسية واقتصادية واجتماعية، وكذا مجموعة السياسات الحكومية المعلنة بما تتضمنه من اتجاهات ومؤشرات سياسية واقتصادية واجتماعية.²

إذ نجد أن مناخ الاستثمار ينطوي على مجموعة من المقومات والأدوات والمؤشرات التي تشير في مجموعها إلى ما إذا كان هناك تشجيع وجذب الاستثمار من عدمه، وهذه المقومات والأدوات تتفاعل مع بعضها البعض خلال مرحلة أو فترة معينة لتشكل معطيات وأوضاع جديدة تؤدي إلى جذب أو طرد الاستثمار. والمخطط الموالي يظهر لنا ويوضح ما سبق ذكره.

¹ أسعيد النجار، "آفاق الاستثمار في الوطن العربي"، ندوة آفاق الاستثمار، اتحاد المصارف العربية والبنك الأهلي، القاهرة، 1992، ص، ص، 11، 12.

² عبد المنعم عوض الله، "مقدمة في دراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية"، دار الفكر العربي، 1982، ص، ص، 28، 29.

الشكل رقم(01): مناخ الاستثمار وسياسة الاستثمار



المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)"، مجموعة النيل العربية للطباعة - النشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 190.

ويمكن عرض كل مكون من هذه المكونات كما يلي:

1- النظام الاقتصادي والبيئي والمؤسسي:

كلما كانت هذه الأنظمة مواتية للاستثمار، كلما أدت إلى جذب الاستثمار وزادت معدلاته، وتحسن مناخ الاستثمار وزادت كفاءة وفعالية سياسات الاستثمار والعكس صحيح.

وتتطوي تلك الأنظمة على:

1- **النظام الاقتصادي:** كلما كان متجها إلى الحرية الاقتصادية وآليات السوق، كلما كان جاذبا للاستثمار والعكس صحيح.

2- **النظام السياسي:** الأهم أن النظام الاقتصادي يعمل من خلال النظام السياسي، فكلما كان النظام السياسي ديمقراطيا كلما كان جاذبا للاستثمار مع خاصية الاستقرار وتوفر الأمن.

3 - **النظام البيئي:** هو مجموعة القيم والعادات والتقاليد التي يتكون منها المجتمع، فكلما كانت إيجابية كلما كانت مشجعة وجاذبة للاستثمار.

4- **النظام المؤسسي:** يتكون هذا النظام من عدة عناصر هي:

4-1- **النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والإطار التنظيمي:** كلما كان النظام الإداري يتميز بسلسلة الإجراءات ووضوحها، وعدم وجود تعقيدات ومعوقات إدارية، كلما كان جاذبا للاستثمار، وكلما كانت الأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والإطار التنظيمي الذي تعمل من خلاله تتميز بالكفاءة الإدارية والتنظيمية، كلما كانت جاذبة للاستثمار، بل كلما اتجهت الى تطبيق مبدأ لامركزية إدارة الاستثمار كلما جذبت الاستثمار.

4-2- **المنظمون:** كلما توافر عددا كافيا من المنظمين الأكفاء، كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار.

4-3- **نظام المعلومات الاستثمارية:** كلما توافر نظام معلومات استثماري، يتيح البيانات والمعلومات الاستثمارية للمستثمرين بالصورة التفصيلية المطلوبة وبالذقة المناسبة وفي الوقت المناسب، كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار.

الفرع الثاني: قوانين وتشريعات الاستثمار

هي عبارة عن القانون الرئيسي للاستثمار في أي دولة، بالإضافة الى مجموعة من القوانين والتشريعات المكّمة، مثل قانون النقد والبنوك، قانون الضرائب والجمارك، وغيرها من القوانين المؤثرة على قرارات الاستثمار. وقانون الاستثمار والقوانين المكّمة غالبا ما تنطوي على مجالات الاستثمار وتنظيم الاستثمار في الداخل والاستثمار في المناطق الحرة، وتحدد مجموعة من الضمانات والمزايا والاعفاءات للاستثمار.¹

الفرع الثالث: السياسات الاقتصادية

نقصد بالدرجة الأولى السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، التي كلّما كانت مرنة وواضحة، غير متضاربة في الوسائل والأهداف، وتتميز بالكفاءة والفعالية، تتلاءم مع التغيرات والتحولات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني، وعلى مستوى التحولات العالمية، كلّما كانت جاذبة للاستثمار، وأهم هذه السياسات هي:

1-السياسة المالية: هي الأداة الرئيسية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بمعنى أنها إجراءات تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام، مستخدمة أدوات مالية* للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي، والوصول الى أهداف السياسة الاقتصادية للدولة².

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ص 192-194.

² القينعي عز الدين، مرجع سابق، ص 28.

*أدوات السياسة المالية نوعان: أدوات تلقائية لا تتطلب تدخلا حكوميا مباشرا (الإعانات والتحويلات، الضرائب التصاعدية) وأدوات مقصودة تستخدم بشكل مباشر (زيادة أو تخفيض الإنفاق الحكومي).

السياسة المالية بأدواتها المختلفة، يمكن النظر إليها على أنها جاذبة للاستثمار كلما كانت السياسات الضريبية تحمل الإعفاءات الضريبية والجمركية المناسبة، وكلما كان السعر الضريبي مناسباً ولا يحتمل عبئاً ضريبياً كبيراً يثقل كاهل المستثمر.

وتكون السياسة المالية جاذبة أيضاً للاستثمار كلما كانت سياسة الانفاق العام تتجه إلى تقوية البنية الأساسية، وتبتعد عن تشويه هيكل الأسعار.

2- **السياسة النقدية:** تؤدي السياسة النقدية دوراً مهماً في الاقتصاد، وضمن إطار السياسات الاقتصادية التي تستخدم من أجل تحقيق التنمية، خاصة بعد أن استقر الفكر الاقتصادي على النشاط الحر. وتختلف أهدافها من دولة إلى أخرى ومن وقت لآخر في الدولة، تبعاً لطبيعة نظامها السياسي والاقتصادي وتبعاً لمرحلة التطور التي تمر بها.¹

فهي عبارة عن تلك البرامج أو الإجراءات التي تنتهجها السلطات النقدية لتنظيم النقد في المجتمع، وصولاً للأهداف المرغوبة، وفي معظم البلدان يقوم بهذه الإجراءات البنك المركزي.²

3- **السياسة التجارية الدولية:** كلما كانت تلك السياسة تحررية، محفزة لتنمية الصادرات ومشجعة للاستثمار من أجل التصدير، كلما كانت جاذبة للاستثمار. وكلما كانت تحررية للواردات ومرنة، وتعمل على إزالة القيود الكمية، وتتجه إلى معدلات منخفضة للتعريفات الجمركية، كلما كانت جاذبة للاستثمار.

4- **السياسة السعرية:** كلما كانت تحررية، وعملت بآليات السوق في تحديد الأسعار بحرية، كلما كانت جاذبة للاستثمار.

¹ أفليح حسن خلف، "التنمية والتخطيط الاقتصادي"، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص 265.

² القينعي عز الدين، مرجع سابق، ص 29.

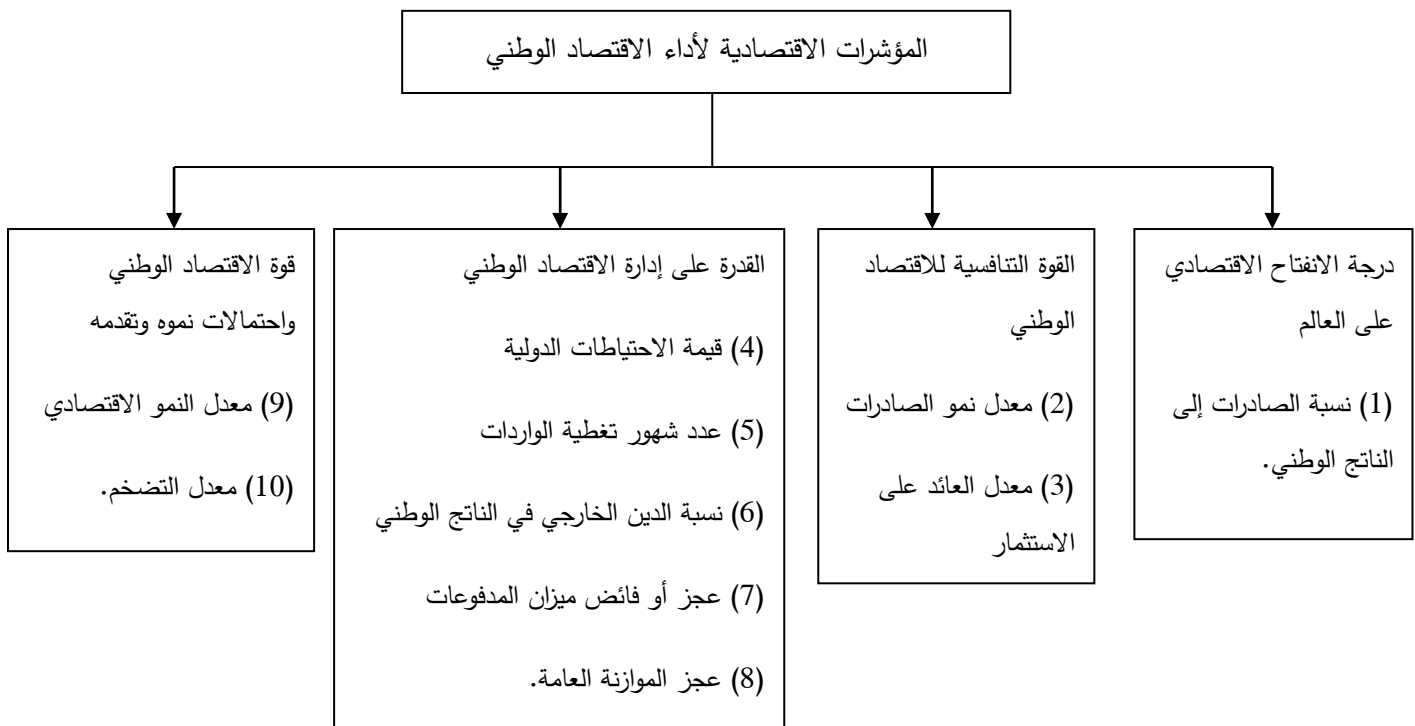
الفرع الرابع: المؤشرات الاقتصادية لأداء الاقتصاد الوطني

وهي مجموعة من المعايير والمحددات التي يشير تحليلها إلى درجة جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار،

وهي تأتي محصلة لعمل كل المكونات السابقة، وجزءاً من إطارها الكلي.

والشكل الموالي يلخص هذه المؤشرات الاقتصادية:

الشكل رقم (2): المؤشرات الاقتصادية لأداء الاقتصاد الوطني



المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)"، مجموعة النيل العربية للطباعة - النشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 196.

ولابد من الإشارة إلى إمكانية الوصول لنتيجة أجمالية لكل هذه المؤشرات العشرة، فإذا كان معظمها إيجابياً

يصبح الاقتصاد في مجموعه جاذباً للاستثمار، مع النصح بوضع برنامج للإصلاح الاقتصادي لمعالجة

النقاط السلبية، والعكس صحيح إذا كانت معظم المؤشرات سلبية، فإن الاقتصاد في هذه الحالة يكون

طارداً للاستثمار ويكون أمامه وقت طويل لعلاج هذا الوضع.

المبحث الثاني: عرض وتحليل قوانين الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2010-2019

بهدف تفعيل الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية، عمدت السلطات العمومية الجزائرية إلى سن مجموعة من القوانين الاستثمارية لتحديد ورسم سياسة الدولة في هذا المجال، فالإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الجزائر في بداية الثمانينيات بسبب انخفاض أسعار النفط الذي أدى إلى تفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي استدعى القيام بإصلاحات جذرية في بداية التسعينيات، وذلك قصد تشجيع الاستثمار وتقليص محدداته، ومسايرة التوجهات الجديدة التي سلكها الاقتصاد الوطني، وهو الانتقال من النظام الاقتصادي المخطط إلى النظام الاقتصادي الحر.

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى الإطار القانوني للاستثمارات في الجزائر خلال فترة الدراسة، الهيئات المكلفة والمعنية بتنظيم وترقية الاستثمار في الجزائر.

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمارات في الجزائر

عرفت الجزائر جملة من النصوص التشريعية المنظمة للاستثمارات، منها ما كان يخص مرحلة الاقتصاد المخطط، ومنها ما يخص ويساير التوجهات الحديدة التي سلكها الاقتصاد الوطني (الاقتصاد الحر)، وعليه فقد عرف تطور قانون الاستثمارات في الجزائر مرحلتين هامتين هما: مرحلة ما قبل الإصلاحات، ومرحلة الانفتاح الاقتصادي، إلا أننا سنتطرق إلى مرحلة الانفتاح الاقتصادي فقط.

الفرع الأول: قانون الاستثمار خلال مرحلة الانفتاح الاقتصادي

تعدّ هذه المرحلة من أهم المراحل في الاقتصاد الجزائري، حيث تميّزت بصدور أهم القوانين المنظمة والمسيرة للاستثمار بشكل عام والاستثمار الخاص بصفة خاصة، حيث عرفت في البداية إصدار قانون النقد والقرض 90-10 في 14 أفريل 1990، وقانون ترقية الاستثمار لسنة 1993 وهو قانون 93-12 في 05 أكتوبر 1993، ثم قانون 01-03 في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار¹.

¹ القينعي عز الدين، مرجع سابق، ص38.

1- قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض:

صدر القانون رقم 90-10 في 19 رمضان 1410هـ، الموافق لـ 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، وهدفه هو تنظيم قواعد اقتصاد السوق، وتنظيم سوق الصرف، وحركة رؤوس الأموال، وإعادة هيكلة النظام المصرفي بالجزائر، وإعادة تنظيم البنوك التجارية، ودورها في تمويل استثمارات المؤسسات وتحديد مهام البنك المركزي (بنك الجزائر).¹

وأهم ما جاء به قانون 90-10 نختصره في المواد التالية:

المادة 181: تنص على أنه يعتبر غير مقيم كل شخص طبيعي أو معنوي، يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي خارج القطر الجزائري.

المادة 182: وتنص على أنه يعتبر مقيما في الجزائر كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي في الجزائر.²

المادة 183: رخصت لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة أو المؤسسات المنفردة عنها، أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني. ويحدد مجلس النقد والقرض كيفية إجراء هذه التمويلات، مع مراعاة حاجات الاقتصاد الوطني في مجال:

- إحداث وترقية الشغل؛
- تحسين مستوى الإطارات والمستخدمين الجزائريين؛
- اقتناء واستخدام تكنولوجيا حديثة وتوازن سوق الصرف.

¹ عبد القادر بابا، "سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة"، أطروحة دكتوراه تخصص، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم ن التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص144.

² القانون 90-10 المؤرخ في 19 رمضان 1410 الموافق لـ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية رقم 16 الصادرة بتاريخ 18 أفريل 1990.

بناءً على مضمون المواد السابقة، نستنتج أن قانون النقد والقرض يأخذ بجنسية رأس المال وليس بجنسية الأشخاص.

لقد كرس القانون 90-10 مجموعة من المبادئ الأساسية والتي تخص الاستثمار، نستعرضها كما يلي:

المبدأ الأول: كانت حرية الاستثمار هي أهم مبدأ نص عليه النقد والقرض، غير أن هذه الحرية كانت غير تامة، لأن هذا القانون ولاسيما قانون¹* 1966، ترك قطاعات مخصصة للدولة والهيئات التابعة لها، على أن يكون هذا موضح في نص تشريعي كما جاء في المادة 183 من هذا القانون، حيث حددت تدخل رأس المال الخاص خارج القطاعات الخاص بالدولة.

المبدأ الثاني: نص هذا القانون أيضا على حرية تنقل رؤوس الأموال، وهذا بعد الحصول على تأشيرة بنك الجزائر خلال مدة شهرين (60 يوم)، من تقديم الطلب إلى بنك الجزائر، وهو ما نصت عليه صراحة المواد 184، 185، 186 من قانون النقد والقرض 90-10².

المبدأ الثالث: لم ينص هذا القانون صراحة على أي ضمانات، ماعدا الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي وقّعت عليها الجزائر، وتجدر الإشارة إلى أنه خلال فترة صدور هذا القانون لم تقم الجزائر بتوقيع أي اتفاقية في ميدان الاستثمار. كما أن هذا القانون نص فقط على ضمان تحويل رؤوس الأموال.

المبدأ الرابع: عمل هذا القانون على تبسيط عملية قبول المشاريع الاستثمارية من طرف مجلس النقد والقرض، حيث يحصل المستثمر على قرار المطابقة في مدة أقصاها شهرين بعد تقديمه لملف وطلب الاستثمار، وإذا لم يتحصل على هذا القرار خلال 60 يوم يستطيع المستثمر أن يعتبر طلبه مرفوضا

¹قانون 1966 جاء لتحديد دور رؤوس الأموال في التنمية الاقتصادية، كذلك مكانتها وأشكالها والضمانات الخاصة بها، واعتمد على أساس أن الاستثمار الخاص في الجزائر لا ينجز بكل حرية.

²القنعي عز الدين، مرجع سابق، ص40.

وبالتالي يمكنه تقديم طعن في القرار حسب المادة 50 من القانون، ويرفع هذا الطعن إلى الغرفة الإدارية للمحكمة العليا للنظر فيه.

بناء على ما سبق، يمكن القول أن قانون النقد والقرض من خلال نصوصه ألغى التمييز القائم بين المستثمر المقيم وغير المقيم، واعتمد مبدأ المساواة في التعامل معهما من حيث الحقوق والواجبات، ويمثل أيضا بداية الانفتاح الاقتصادي على الرأسمال الأجنبي، وقصد مواكبة التطورات الحاصلة في الاقتصاد الوطني، أوجب على الدولة إعادة النظر في أطرها القانونية، وتجسد ذلك من خلال المرسوم التشريعي رقم 93-12.¹

1- قانون الاستثمارات الصادر في 1993:

إن المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار، جاء موافقا للإصلاحات الاقتصادية، حيث جاء كتكملة للقانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، إذ يهدف إلى تحسين الشروط المتعلقة بجذب واستقبال رؤوس الأموال الأجنبية.² ويهدف كذلك إلى تحرير الاقتصاد الجزائري، وذلك بإرساء قواعد اقتصاد السوق، وتشجيع استثمار القطاع الخاص. بفضل هذا القانون فتحت الجزائر الباب للرأس المال الخاص الوطني، والأجنبي بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، غير أن الهدف الحقيقي هو البحث عن حل للخروج من أزمة المديونية.³

يعدّ قانون ترقية الاستثمار أول قانون خاص بالاستثمارات بصفة عامة وكاملا، حيث جاء موافقا للإصلاحات الاقتصادية، وكنتيجة لدراسة معمقة للاستثمار عبر التشريعات السابقة، إن فكرة قانون

¹القنعي عز الدين، مرجع سابق، ص 40.

²عبد الرحمان تومي، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر-الواقع والآفاق"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 90.

³عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص 146.

الاستثمار كما هي تنطلق من مبدأ أنه يتم تجميع في نص قانوني واحد كل الإجراءات التي كانت متفرقة من قبل سواء كانت تصدر في قانون المالية السنوي، أو في بعض النصوص القانونية كما رأينا سابقاً.

يحدد هذا المرسوم التشريعي النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة، وعلى الاستثمارات الأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات غير المخصصة صراحة للدولة أو فروعها، أو أي شخص معنوي معين صراحة بموجب نص قانوني.¹

تنجز الاستثمارات بكل حرية مع مراعاة التشريع والتنظيم المتعلقين بالأنشطة المقننة، وتكون هذه الاستثمارات قبل إنجازها، موضوع تصريح بالاستثمار لدى الوكالة، والتي تنشأ لدى رئيس الحكومة وتسمى وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها.*

حسب المادة 12 من القانون التشريعي رقم 93-12 يمكن أن تستفيد الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما من حيث حجم المشروع، ومميزات التكنولوجيا المستعملة، وارتفاع نسبة إدماج الإنتاج الذي يجري تطويره، وارتفاع الإرباح بالعملة الصعبة، أو من حيث مردودية هذه الاستثمارات على المدى الطويل، من امتيازات إضافية طبقاً للتشريع المعمول به، ويترتب عليها إبرام اتفاقية بين الوكالة لحساب الدولة والمستثمر.

وحسب المادة 06 من نفس المرسوم يمكن للاستثمارات المصرح بها، أن تستفيد من الامتيازات المرتبطة بالنظام العام، أو بالأنظمة التشجيعية الخاصة المنصوص عليها في المرسوم التشريعي، إذا قدّم طلباً بذلك إلى الوكالة في نفس الوقت الذي يتم في التصريح بالاستثمار.

¹القيني عز الدين، مرجع سابق، ص 40.

* سوف نعود إلى صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها لاحقاً.

وعليه تضمّن المرسوم 93-12 مجموعة من الحوافز والإعفاءات والامتيازات الضريبية الممنوحة للمستثمرين والتي نوجزها فيما يلي:

2-1- النظام العام للامتيازات: ويتضمن التدابير التالية:

أولاً: امتيازات برسم انجاز الاستثمار: تستفيد الاستثمارات من الامتيازات التالية برسم انجاز الاستثمار طوال

فترة لا يمكن أن تتجاوز ثلاث سنوات، أو المدة المحددة في المادة (14)¹، ابتداء من تاريخ تبليغ الوكالة:

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار؛

- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة تقدر ب 5 % تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال؛

- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها؛

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظّف مباشرة في انجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو محلية، إذا كانت هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة؛

* تطبيق نسبة مخفضة تقدر ب 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار، ويمكن أن تكون هذه السلع محل تنازل أو تحويل طبقاً للتشريع المعمول به بعد موافقة الوكالة.²

¹ورد في المادة 14 من المرسوم التشريعي 93-12 على أنه يجب انجاز الاستثمار في أجل أقصاه 3 سنوات، ابتداء من تاريخ قرار منح الامتيازات إلا إذا صدر قرار عن الوكالة يحدد أجل انجاز أطول.

²المادة 17، المرسوم التشريعي رقم 93-12.

ثانيا: امتيازات برسم استغلال الاستثمار: يمكن أن يستفيد الاستثمار، بناء على قرار الوكالة، من الامتيازات التالية ابتداء من تاريخ الشروع في استغلاله:

- الإعفاء خلال فترة أدناها سنتان (02) وأقصاها خمس (05) سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري؛

- تطبيق نسبة مخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء المحددة في المقطع السابق؛

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري، في حالة التصدير، حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه؛

- الاستفادة من نسبة اشتراكات أرباح العمل المقدرة بـ 07% برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال، طيلة فترة الإعفاء المحددة في المقطع الأول أعلاه، مع تحمّل الدولة لفارق الاشتراكات المذكورة، وذلك تعويضا للنسبة المئوية التي حددها التشريع والتنظيم في مجال الضمان الاجتماعي. وتحدد كيفية تطبيق المقطع السابق، عند الاقتضاء، عن طريق التنظيم.¹

ثالثا: امتيازات برسم التصدير: تستفيد المشتريات من السوق المحلية للسلع المودعة لدى الجمارك والموجهة لتموين المنتجات المعدة للتصدير، إعفاء من الحقوق والرسوم، وتستفيد كذلك عمليات الخدمات المرتبطة بالمشتريات المذكورة أعلاه من نفس الإعفاء من الرسوم.²

2-2- امتيازات المناطق الخاصة:

تستفيد الاستثمارات التي تنجز في المناطق الخاصة، والمصنفة حسب مناطق للترقية ومناطق للتوسع

¹المادة 18، المرسوم التشريعي رقم 93-12.

²المادة 19، المرسوم التشريعي رقم 93-12.

الاقتصادي التي تساهم في التنمية الجهوية¹، من الامتيازات برسم انجاز الاستثمار، والامتيازات برسم الاستغلال، ونوردها فيما يلي:

أولاً: امتيازات برسم انجاز الاستثمار: تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة، طيلة فترة لا يمكن أن تتجاوز ثلاث سنوات، ابتداء من تاريخ تبليغ الوكالة، من الامتيازات التالية:

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية التي تنجز في إطار الاستثمار؛
- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 5 % فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال؛

- تتكفل الدولة جزئياً أو كلياً بالنفقات المترتبة على أشغال الهياكل القاعدية اللازمة لإنجاز الاستثمار بعد أن تقومها الوكالة؛

- إعفاء السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار من الرسم على القيمة المضافة، سواء كانت مستوردة أو محصلاً عليها من السوق المحلية، إذا كانت هذه السلع والخدمات معدة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة؛

- تطبيق نسبة مخفضة تقدر بـ 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار. ويمكن أن تكون هذه السلع موضوع تنازل وتحويل طبقاً للتشريع المعمول به بعد موافقة الوكالة.²

ثانياً: امتيازات برسم استغلال المشروع: يمكن أن تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة، ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال بناء على قرار الوكالة من الامتيازات التالية:

¹المادة 20، المرسوم التشريعي 93-12.

²المادة 21، المرسوم التشريعي 93-12.

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، والدفع الجزافي، والرسم على النشاط الصناعي والتجاري، طيلة فترة أدناها خمس سنوات وأقصاها عشر سنوات من النشاط الفعلي؛
- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري، ابتداء من تاريخ الحصول عليها طيلة فترة أدناها خمس سنوات وأقصاها عشر سنوات؛
- تخفيض 50% من النسبة المخفضة للأرباح التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة بعد فترة النشاط المنصوص عليها في المقطع الأول أعلاه؛
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري، في حالة التصدير، حسب رقم أعمال الصادرات، بعد فترة النشاط المنصوص عليها في المقطع الأول أعلاه؛
- تتكفل الدولة جزئياً أو كلياً بمساهمات أرباب العمل في النظام القانوني للضمان الاجتماعي برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة خمس سنوات قابلة للتديد، بناء على قرار الوكالة.¹
- كما يمكن للدولة أن تمنح بشروط امتيازيه، قد تصل إلى الدينار الرمزي، تنازلات عن أراض تابعة للأموال الوطنية لصالح الاستثمارات التي تنجز في المناطق الخاصة.²

2-3- امتيازات المناطق الحرة:

تعرف المنطقة الحرة على أنها مساحات مضبوطة حدودها، تمارس فيها أنشطة صناعية وخدمات و/أو أنشطة تجارية، وتستحدث بمرسوم تنفيذي بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالمالية، ويحدد موقعها الجغرافي وحدودها وقوامها ومساحتها، وعند الاقتضاء تحدد الأنشطة التي يسمح بممارستها فيها، ويمكن أن تشمل أرض الأساس على مطار أو ميناء، أو تقع بالقرب من ميناء أو مطار أو منطقة صناعية.

¹ المادة 22، المرسوم التشريعي 93-12.

² المادة 23، المرسوم التشريعي 93-12.

يمكن القيام باستثمارات انطلاقاً من تقديم حصص من رأس المال، بعملة قابلة للتحويل الحر، ومسوّرة رسمياً من بنك الجزائر، الذي يتأكد قانوناً من استيرادها في مناطق من التراب الوطني، تسمى مناطق حرة، حيث تتم عملية الاستيراد أو التصدير أو التخزين أو التحويل أو إعادة التصدير وفق إجراءات جمركية مبسطة، و تنجز الاستثمارات المذكورة في مجال نشاطات موجّهة للتصدير.¹

يفهم من التصدير حسب المادة 26 من المرسوم التشريعي رقم 93-12، أنه تسويق السلع والخدمات التي أنتجتها هذه الاستثمارات خارج الإقليم الجمركي الوطني بما فيها المناطق الحرة، وتعتبر العلاقات التجارية بين المؤسسات الواقعة في المنطقة الحرة والمؤسسات الموجودة عبر التراب الوطني، كأنها من عمليات التجارة الخارجية في عرف التشريع المعمول به.

تستفيد الاستثمارات التي تقام في المناطق الحرة، من الامتيازات التالية:

- تعفى الاستثمارات التي تقام في المناطق الحرة، بعنوان نشاطها، من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي و شبه الجبائي والجمركي، باستثناء تلك المحددة أدناه:

- الحقوق والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة باستغلال المشروع؛
- المساهمات والاشتراكات في النظام القانوني للضمان الاجتماعي، غير أنه يجوز للعمال من ذوي الجنسية الأجنبية الذين يتمتعون بصفة "غير مقيم" قبل توظيفهم أن يختاروا نظاماً للضمان الاجتماعي غير النظام الجزائري، إلا إذا كانت هناك أحكام مخالفة لما نصت عليها اتفاقيات المعاملة بالمثل الثنائية في مجال الضمان الاجتماعي، وقّعها الجزائر مع الدول الأخرى التي يكون هؤلاء العمال من رعاياها، وفي هذه الحالة، لا تلزم الجهة المستخدمة ولا العامل بدفع المساهمات والاشتراكات في الضمان الاجتماعي بالجزائر.

¹ محمد بودهان، "الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر"، دار الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص 164.

- تعفى عائدات رأس المال الموزعة الناتجة عن نشاطات اقتصادية تمارس في المناطق الحرة، من الضرائب؛
- يخضع العمال الأجانب لنظام الضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 20% من مبلغ أجورهم؛
- تستورد السلع والخدمات التي تدخل في انجاز الاستثمار أو لازمة لاستغلاله بكل حرية. وتتم تسوية هذه العمليات وفق تنظيم الصرف الخاص بالمناطق الحرة؛
- يرخص للمستثمرين في المناطق الحرة القيام ببيع حصة من إنتاجهم الخاص في الجزائر، وتكون هذه البيوع خاضعة للتشريع والتنظيم المعمول بهما، لاسيما ما يحكم منهما التجارة الخارجية.¹
- كما يمكن للمستثمرين الذين يعملون في المناطق الحرة، أن يوظفوا بدون شكليات مسبقة، عمالا تقنيين ومؤطرين من جنسية أجنبية، بدون تحديد عدد العمال لكل مؤسسة. ويكون توظيف العمال الأجانب المنصوص عليهم بمجرد تصريح لدى مصالح التشغيل المختصة إقليميا.²

2-4- امتيازات المستثمر الأجنبي:

يحظى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب، بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون، من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتصل بالاستثمار، مع الاحتفاظ بأحكام الاتفاقيات المبرمة بين الدولة الجزائرية والدول التي يكون هؤلاء الأشخاص من رعاياها. ويعرض أي نزاع يطرأ بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية، إما بفعل المستثمر وإما نتيجة لإجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده، على المحاكم المختصة، إلا إذا كانت هناك اتفاقيات ثنائية أو متعددة، ويسمح للأطراف بالاتفاق على إجراء الصلح باللجوء إلى تحكيم خاص.³

¹ محمد بودهان، مرجع سابق، ص 163.

² المادة رقم 33، المرسوم التشريعي 93-12.

³ القيني عز الدين، مرجع سابق، ص 45.

2-5- امتيازات الاستثمارات المنجزة في مناطق أقصى الجنوب:

أتى قانون الاستثمارات بمجموعة من الامتيازات تخص المناطق الجنوبية، إذ قسّمت هذه المناطق إلى قسمين:
القسم الأول: تتمثل مناطق أقصى الجنوب، المساحة الإقليمية المشكّلة، من المناطق الإدارية للولايات التالية: تندوف - أدرار - تمنراست - إليزي.

تستفيد الاستثمارات المنجزة بهذه المناطق، من الامتيازات التالية:

أولاً: في مرحلة إنجاز الاستثمار:

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل، بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار؛
- تطبيق معدل مخفض يقدر بـ 5 %، فيما يخص الحق الثابت على العقود التأسيسية، والزيادات في رأس المال؛

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات، التي توظّف مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو محصلاً عليها من السوق المحلية، إذا كانت هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة (TVA)،

- تطبيق معدل مخفض يقدر بـ 5 %، في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.¹

¹ عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص 153.

* إذا كانت مداخيل ناتجة عن نشاط قائم في ولايات: تندوف - أدرار - تمنراست - إليزي. فإن القانون الجبائي يمنح بشكل استثنائي، تخفيض عن مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي، و الضريبة على أرباح الشركات مقداره 50 % لمدة 5 سنوات ابتداء من أول جانفي 2000، بمعنى أن نسبة التخفيض (50%) تطبق على المداخيل المحققة في السنوات 2000-2001-2002-2003-2004.

ثانيا: في مرحلة استغلال الاستثمار:

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)* ، والدفع الجزافي (VF)، والرسم على النشاط المهني (TAP)؛

- إعفاء الملكيات العقارية، التي تدخل في إطار الاستثمار، من الرسم العقاري. ابتداء من تاريخ الحصول عليها لمدة 10 سنوات؛

- الإعفاء بعد مدة 10 سنوات، من الضريبة على أرباح الشركات، والدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة على رقم الأعمال المحقق من الصادرات.¹

القسم الثاني: يتمثل في المساحة الإقليمية المشكّلة، من المناطق الإدارية للولايات التالية: بشار، غرداية، ورقلة، النعامة، الأغواط، الوادي، بسكرة والجلفة.*

يتمتع المستثمرون في الولايات المذكورة بنفس الامتيازات المذكورة في المناطق الخاصة بالإضافة إلى ما يلي:

- تتكفل الدولة بـ 50 % من قيمة الأشغال للبنايات القاعدية؛

- تخفيض 50 % من ثمن التنازل عن الأراضي الحكومية؛

- تخفيض لنسبة الفوائد عن قروض الاستثمار.

في مرحلة الاستغلال ولمدة 5 سنوات، تتكفل الدولة كليا بمساهمة أرباب العمل للضمان الاجتماعي، ولمدة 7 سنوات يتم الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزافي، الرسم على النشاط الصناعي والتجاري، وبعد انقضاء فترة الإعفاء، يأتي وبصفة دائمة، تطبيق ضريبة على أرباح الشركات

¹عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص ص، 153، 154.

* بعض البلديات من بسكرة و الجلفة غير معنية بهذا النظام.

بنسبة 16.5% لكل الأرباح المعاد استثمارها بالمناطق الخاصة وفي حالة التصدير، يتم الإعفاء من ضريبة أرباح الشركات، الدفع الجزافي، الرسم على النشاط التجاري والصناعي تتناسب مع رقم الأعمال المحقق في عمليات التصدير.¹

3- قانون الاستثمارات الصادر في سنة 2001:

أدخلت تعديلات على قانون الاستثمار بصدور أمر رقم 03-01 في أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار، مناخه وآلية عمله، وذلك من أجل إعطاء دفع جديد لمسيرة الاستثمارات في الجزائر، وذلك بعد النقائص والقصور التي ظهرت في المرسوم التشريعي رقم 93-12، رغم الضمانات والحوافز التي قدّمت فيه. لقد جاء الأمر رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار ليعزز الحوافز ويشجّع على المزيد من الاستثمارات.

- يحدد هذا الأمر النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة من النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز و/أو الرخصة²، وارتكز هذا الأمر على مبادئ أساسية أهمها:

- تنجز الاستثمارات في حرية تامة، مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة؛
- تنفيذ الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها؛
- تخضع الاستثمارات التي استفادت من المزايا، قبل انجازها، لتصريح بالاستثمار لدى الوكالة.

¹القيني عز الدين، مرجع سابق، ص ص، 45، 46.

²المادة رقم 01 من الأمر رقم 03-01 المؤرخ في أول جمادى الثانية 1422 الموافق ل 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47 الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001، ص 5.

3-1-المزايا والإعفاءات الممنوحة للمستثمرين:

وفق الأمر رقم 03-01، هناك مزايا مقدّمة تخص النظام العام، ومزايا مقدّمة تخص النظام الاستثنائي:

3-1-1-مزايا النظام العام: زيادة على الحوافز الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في

القانون العام، تستفيد الاستثمارات مما يأتي:

أولاً: بعنوان إنجازها:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة، والتي تدخل مباشرة في

إنجاز الاستثمار؛

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع غير المستثناة، المستوردة أو المقتناة محلياً

والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار

المعني.

ثانياً: بعنوان الاستغلال: بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر،

يستفيد لمدة سنة إلى ثلاث سنوات إذا قام بإنشاء أكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط من:

- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛

- إعفاء من الرسم على النشاط المهني.

ويمكن رفع هذه المدة من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تنشأ أكثر من 100

منصب شغل عند انطلاق النشاط.¹

¹القيني عز الدين، مرجع سابق، ص 49.

3-1-2-مزايا النظام الاستثنائي: تستفيد الاستثمارات التي تتجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة، وتحمي الموارد الطبيعية، وتدّخر الطاقة وتفضي إلى تنمية مستدامة¹، من المزايا الخاصة الآتية:

أولاً: بعنوان إنجاز الاستثمار:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية، التي تتم في إطار الاستثمار؛

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 2%، فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال؛

- تكفل الدولة جزئياً أو كلياً بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار؛

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة؛

-تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.²

¹المادة 10، الأمر رقم 03-01.

²المادة 11، الأمر رقم 03-01.

ثانيا: بعنوان استغلال الاستثمار:

- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من النشاط الفعلي، من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي، ومن الرسم على النشاط المهني؛
- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار؛

- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن و/أو تسهل الاستثمار، مثل تأجيل العجز وآجال الاستهلاك.¹

إن القوانين السابقة هي عبارة عن جهود الدولة في محاولة منها لتحرير أكبر لسوقها نحو المستثمرين الأجانب، ولكن مع نهاية سنة 2008 وقّع الوزير الأول قانونا يمنع فيه تملك المستثمر الأجنبي رأسمال بنسبة 100% وعليه أن يشترك مستثمر محلي بنسبة 30% من رأس المال على الأقل، مع هذا المستثمر الأجنبي، مما قد يضطر الكثير من الشركات للعزوف عن الاستثمار، كونها تحبذ تملك رأس المال كاملا ومن جهة أخرى قد لا تكون هناك مؤهلات كبيرة، تمكّن المستثمر من مشاركة المستثمر الأجنبي، أو قد لا يكون هناك بالمرة مستثمر محلي في نفس القطاع الذي يرغب المستثمر الأجنبي الدخول إليه.²

*تم إصدار القانون رقم 04-08 المؤرخ في أول سبتمبر 2008 المتعلق بتحديد شروط وكيفية منح الامتياز على الأراضي التابعة لأمالك الخاصة الدولة، والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية. وحتى يعطي هذا القانون مصداقية أكثر للمستثمرين الأجانب، أشر على الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، المتعلقة باعتماد القرارات التحكيمية الأجنبية وتنفيذها، وتلك المتضمنة تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى، إلى جانب الاتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية

¹المادة 11، الأمر رقم 03-01.

²سي محمد كمال، "قضايا في الاقتصاد الجزائري"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2017، ص ص، 251، 252.

لضمان الاستثمارات. نشير إلى أن هذا القانون الذي استمر لمدة 15 سنة، تعرّض للكثير من التعديلات وصلت إلى ثمانية، منها ما تم بمقتضى القوانين المالية السنوية.

*تم إصدار كذلك نص تشريعي بمقتضى القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار تزامنا مع الفساد المالي، والمنشور بالجريدة الرسمية رقم 46.¹

وحسب المادة الثانية من هذا القانون، يعرف الاستثمار على أنه اقتناء أصول تتدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، وتوسيع قدرات الإنتاج و/أو إعادة التأهيل، إلى جانب المساهمات في رأس مال الشركة.

تم إلغاء استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية الذي نص عليه القانون السابق.²

ويهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات.

-تنجز الاستثمارات المذكورة في أحكام هذا القانون في ظل احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها، لاسيما تلك المتعلقة بحماية البيئة، وبالنشاطات والمهن المقننة، وبصفة عامة بممارسة النشاطات الاقتصادية.

-تخضع الاستثمارات قبل إنجازها من أجل الاستفادة من المزايا المقررة في أحكام هذا القانون للتسجيل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المذكورة في المادة 26.

• المزايا: تتضمن المزايا المنصوص عليها في هذا القانون:

- المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة؛

¹ أحسن خلاص، "قوانين الاستثمار في الجزائر بين الثابت والتحول"، جريدة الوسط يومية وطنية شاملة، بتاريخ

18مايو 2022 متاح على الرابط التالي: <https://elwassat.dz>

² الجريدة الرسمية، العدد 46، الصادرة في 29 شوال عام 1434هـ الموافق لـ 3 أوت سنة 2016.

- المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/أو المنشئة لمناصب الشغل؛

- المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني.¹

*حافظ القانون على أجهزة الاستثمار والمتمثلة في المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، وفصل هذه الأخيرة إلى 04 مراكز هي:

مركز تسيير المزايا، مركز استيفاء الإجراءات، مركز الدعم لإنشاء المؤسسات، ومركز الترقية الإقليمية.

كما حافظ القانون الجديد على المزايا التي أقرها القانون السابق، وأضاف مزايا لأنشطة خصوصية كتلك المتعلقة بالسلع، بما فيها المجددة التي تشكل حصصا عينية خارجية، تدخل في إطار عمليات نقل النشاطات من الخارج، وكذا السلع التي تكون موضوع رفع خيار شراء المستأجر في إطار الاعتماد الإيجاري الدولي، بشرط إدخالها في حالة جيّدة. حافظ كذلك على إجراءات الطعن واللجوء إلى القضاء في حالة رفض الامتيازات الجبائية، وأضاف الامتيازات الخاصة بالنشاطات المنشئة لمناصب الشغل والاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني، حيث يعود للوكالة تحديد هذه النشاطات.²

وفي الأخير نلاحظ أن الجزائر منذ الاستقلال عرفت العديد من القوانين الخاصة بالاستثمار، وعرفت جل القوانين تعديلات كثيرة في ضوء القانون الواحد، خاصة بمقتضى قوانين المالية السنوية.

يحتاج قانون الاستثمار - الذي ينتمي إلى منظومة القوانين الاقتصادية - إلى الأمن القانوني، أي إلى استقرار نصوصه، بما فيها التطبيقية، حتى يجلب المستثمرين الخواص، سواء الأجانب أو الوطنيين.

¹ المواد 1، 3، 4، 7 على التوالي من القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016.

² أحسن خلاص، "قوانين الاستثمار في الجزائر بين الثابت والتحول"، جريدة الوسط يومية وطنية شاملة، مرجع سابق.

المطلب الثاني: الهيئات المكلفة والمعنية بتنظيم وترقية الاستثمار في الجزائر

لقد بذلت الجزائر مجهودات مستمرة، لتهيئة وخلق مناخ مناسب جاذب للاستثمارات المحلية والأجنبية، في مجال القوانين والمراسيم التشريعية والتنفيذية والداعمة للاستثمار في الجزائر، وكذا خلق وكالات بهدف دعم وتطوير وتدعيم وتسهيل عمليات الاستثمار، على جميع الأصعدة. وسنتطرق إلى الهيئات المتعلقة بالاستثمار من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها APSSI

أنشأت وكالة APSSI بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05/10/1993 المتعلق بترقية الاستثمار، وتدعم هذا القانون بالمرسوم التنفيذي رقم 94-319 الموافق لـ 17 أكتوبر 1997، المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، والتي عرّفها على أنها "مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتدعى الوكالة وتوضع تحت وصاية رئيس الحكومة".¹

تؤسس الوكالة في شكل شبك وحيد، يجمع كل الهيئات والمؤسسات والإدارات المعنية بالاستثمار في الجزائر، وهذا الشباك يضم وكالة APSSI، مصلحة الضرائب، بنك الجزائر، المركز الوطني للسجل التجاري، مصلحة الجمارك، إدارة الأملاك العمومية والبلدية، والبيئة والشغل، وهو يسمح بتأدية كل الإجراءات المطلوبة لإنجاز مشاريع الاستثمار، ومساعدة المستثمرين في جميع المجالات الاقتصادية على إنجاز مشاريعهم، ويضمن أفضل التسهيلات لعملية الاستثمار في الجزائر، كما أن الشباك الوحيد

*يعد المجلس الوطني للاستثمار، أهم جهاز للاستثمار انبثق من الأمر رقم 01-03 والذي سوف نتطرق إليه لاحقا.
¹المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمار ودعمها ومتابعتها، المادة 1، الجريدة الرسمية رقم 67، الصادرة بتاريخ 19 أكتوبر 1994، ص04.

يقوم بإبلاغ المستثمرين، قرار منح أو رفض المزايا المطلوبة في أجل أقصاه 60 يوما، وتسلم كل الوثائق المطلوبة لإنجاز الاستثمار.

1-أهداف الوكالة: تتمثل أهداف الوكالة فيما يلي:

- مساعدة المستثمرين على إنجاز مشاريعهم؛
- وضع كل المعلومات الخاصة بطبيعة المحيط الاقتصادي والعالمي تحت تصرف المستثمرين؛
- المساهمة في تطوير وترقية فضاءات وأشكال جديدة للاستثمار في السوق الوطنية والمناطق الحرة المنجزة بالجزائر؛
- تساعد المستثمرين في استيفاء الإجراءات اللازمة للاستثمار بإقامة الشباك الوحيد.¹

2-مهام الوكالة: تقوم الوكالة بالمهام التالية:

- تدعم وتساعد المستثمرين في إطار تنفيذ مشاريع الاستثمارات؛
- تضمن ترقية الاستثمارات؛
- تقرر منح المزايا المرتبطة بالاستثمارات في إطار المرسوم التشريعي رقم 93-12، وذلك طبقا للتوجيهات والمقاييس المحددة في إطار السياسة الوطنية؛
- تضمن متابعة احترام المستثمرين للالتزامات التي تعهدوا بها بالاتصال مع الإدارات المعنية.²

¹ عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص ص، 157، 158.

² المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها.

الفرع الثاني: المجلس الوطني للاستثمار CNI

لقد أنشأ هذا المجلس بواسطة الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار تحت رئاسة الحكومة، فهو يسهر على ترقية تطوير الاستثمار، وبهذه الصفة يقوم المجلس، بما يلي:

- يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياته؛
- يدرس البرنامج الوطني لترقية الاستثمار الذي يسند إليه ويوافق عليه وتحدد الأهداف في مجال تطوير الاستثمار؛
- يقترح التدابير التحفيزية للاستثمار مع التطورات الملحوظة؛
- يدرس مقاييس تحديد المشاريع التي تكتسي أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني ويوافق عليها؛
- يفصل على ضوء أهداف تهيئة الإقليم، فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي، والمتعلقة بالمناطق التي تتطلب تنميتها، مساهمة خاصة من الدولة وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني؛
- يضبط قائمة النفقات التي يمكن اقتطاعها من الصندوق المخصص لدعم الاستثمار وترقيته؛
- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ إجراء دعم الاستثمار وتشجيعه؛
- يحث ويشجع على إنشاء وتطوير مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار.

* يتشكل المجلس من الأعضاء الآتي ذكرهم: الوزير المكلف بالجماعات المحلية، الوزير المكلف بالمالية، الوزير المكلف بترقية الاستثمارات، الوزير المكلف بالتجارة، الوزير المكلف بالطاقة والمناجم،

الوزير المكلف بالصناعة، الوزير المكلف بالسياحة، الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
الوزير المكلف بتهيئة الإقليم والبيئة.¹

يشارك وزير القطاع المعني أو وزراء القطاعات المعنية، بجدول الأعمال في أعمال المجلس، ويحضر
رئيس مجلس الإدارة وكذا المدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بصفة ملاحظين، كما يمكن أن
يستعين المجلس عند الحاجة بكل شخص نظرا لكفاءته في ميدان الاستثمار.

يجتمع المجلس مرة كل ثلاثة 03 أشهر، ويمكن استدعاؤه عند الحاجة بناءً على طلب من رئيسه أو
بطلب أحد أعضائه.

في الأخير تتوج أعمال المجلس بقرارات وآراء وتوصيات.

الفرع الثالث: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب المادة 06 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت
سنة 2001، المعدّل والمتمم، والذي عرّف الوكالة على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع
بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمارات.

ويكون مقر الوكالة في مدينة الجزائر، ولها هياكل غير مركزية على المستوى المحلي.

مهام الوكالة: تتولى الوكالة المهام التالية:²

1- بعنوان مهمة الإعلام:

¹ الأمانة العامة للحكومة، قانون الاستثمار سنة 2007، المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 16 رمضان عام 1427 الموافق لـ 9 أكتوبر 2006، يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيله وتنظيمه وسيره.

² الأمانة العامة للحكومة، قانون الاستثمار سنة 2007، المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 16 رمضان عام 1427 الموافق لـ 9 أكتوبر 2006، المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.

-ضمان خدمة الاستقبال والإعلام لصالح المستثمرين في جميع المجالات الضرورية للاستثمار؛

-جمع كل الوثائق التي تسمح لأوساط الأعمال بالتعرف الأحسن على التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالاستثمار، بما ذلك تلك التي تكتسي طابعا قطاعيا، وتعالجها وتنتجها وتنتشرها عبر أنسب وسائل الإعلام وتبادل المعطيات؛

-وضع أنظمة إعلامية تسمح للمستثمرين بالحصول على المعطيات الاقتصادية بكل أشكالها، والمراجع الوثائقية و/أو مصادر المعلومات الضرورية لتحضير مشاريعهم.

2- بعنوان مهمة التسهيل:

-إنشاء الشباك الوحيد غير المركزي طبقا لأحكام المادة 02؛

-تحديد كل العراقيل والضغوط التي تعيق إنجاز الاستثمارات، وتقترح على الوزير الوصي التدابير التنظيمية والقانونية لعلاجها؛

-إنجاز الدراسات بغرض تبسيط التنظيمات والإجراءات المتعلقة بالاستثمار.¹

3- بعنوان ترقية الاستثمار:

-المبادرة بكل عمل في مجال الإعلام والترقية والتعاون مع الهيئات العمومية والخاصة في الجزائر وفي الخارج، بهدف ترقية المحيط العام للاستثمار في الجزائر، وتحسين سمعة الجزائر في الخارج وتعزيزها.

-ضمان خدمة علاقات العمل وتسهيل الاتصالات مع المستثمرين غير المقيمين مع المتعاملين الجزائريين وترقية المشاريع وفرص الاستثمار؛

-المشاركة في التظاهرات الاقتصادية المنظمة في الخارج والمتصلة بإستراتيجية ترقية الاستثمار المقررة من السلطات المعنية؛

¹ الأمانة العامة للحكومة، قانون الاستثمار سنة 2007، المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 16 رمضان عام 1427 الموافق لـ 9 أكتوبر 2006، المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمه وسيرها.

- إقامة علاقات تعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة وتطويرها.

4- بعنوان مهمة المساعدة:

- تنظيم مصلحة استقبال المستثمرين وتوجيههم والتكفل بهم ومرافقتهم ومساعدتهم لدى الإدارات الأخرى؛
- تنظيم مصلحة مقابلة وحيدة للمستثمرين غير المقيمين والقيام لحسابهم، على مستوى الشباك الوحيد، بالترتيبات المرتبطة بإنجاز مشروعهم.

5- بعنوان المساهمة في تسيير العقار الاقتصادي:

- إعلام المستثمرين عن توفر الأوعية العقارية؛
- تجميع كل معلومة مفيدة لفائدة بنك المعطيات العقارية، المؤسس على مستوى الوزارة المكلفة بترقية الاستثمارات؛
- تمثيل الوكالة على مستوى الأجهزة المتداولة للهيئات المحلية المكلفة بتسيير العقار الاقتصادي.

6- بعنوان تسيير الامتيازات:

- تحدد المشاريع التي تهم مصلحة الاقتصاد الوطني، استنادا إلى المعايير والقواعد المحددة في التنظيم المعمول به، التي صادق عليها المجلس الوطني للاستثمار؛
- تتحقق من أن الاستثمارات المصرح بها من المستثمرين وكذا السلع والخدمات التي تشكلها، مؤهلة للاستفادة من الامتيازات؛
- إصدار القرار المتعلق بالامتيازات وإعداد قوائم برنامج اقتناء التجهيزات للمستثمرين المؤهلين للاستفادة من نظام الحوافز، في حدود الشروط والإجراءات المحددة في التنظيم المعمول به؛
- إلغاء القرارات والسحب الكلي أو الجزئي للامتيازات.¹

¹ المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006، المادة رقم 03، ص ص، 06، 07.

7- بعنوان مهمة المتابعة:

-تطور خدمة الرصد والإصغاء والمتابعة لما بعد إنجاز الاستثمار باتجاه المستثمرين غير المقيمين المستقرين؛

-تجمع المعلومات حول مدى تقدّم المشاريع وكذا التدفقات الاقتصادية المترتبة عنها؛

-تتأكد من احترام التزامات المستثمرين فيما يتعلق بالاتفاقيات.

*وحسب المادة 04 يدير الوكالة مجلس إدارة يرأسه ممثل السلطة الوصية، ويسيرها مدير عام ويساعده أمين عام.

يتشكل مجلس الإدارة من ممثل السلطة الوصية، ممثل الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية، ممثل الوزير المكلف بالشؤون الخارجية، ممثلين (02) للوزير المكلف المالية، ممثل الوزير المكلف بالطاقة والمناجم، ممثل الوزير المكلف بالصناعة، ممثل الوزير المكلف بالتجارة، ممثل الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ممثل الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية والبيئة، ممثل بنك الجزائر، ممثل الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، وأربعة (04) ممثلين لأرباب العمل يعينهم نظراؤهم.

ويتولى المدير العام للوكالة أمانة مجلس الإدارة.¹

هذا ويجتمع مجلس الإدارة في دورة عادية أربع (04) مرات في السنة، بناءً على استدعاء من رئيسه، ويمكنه أن يجتمع في دورة غير عادية بناءً على استدعاء من رئيسه أو بناءً على اقتراح من ثلثي 2/3 أعضائه.

أحكام أخرى خاصة بالوكالة:

وحسب المادة 42 من المرسوم التنفيذي رقم 6-356 فإنه تستمر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في

¹المرسوم التنفيذي رقم 06-356، المواد رقم 06، 09، ص 08.

تسيير حافظة المشاريع، التي كانت تحوزها وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها طبقا للقواعد المنبثقة عن التشريع والتنظيم المعمول به.

المطلب الثالث: هيئات أخرى معنية بتنظيم وترقية الاستثمارات في الجزائر

بالإضافة إلى الهيئات السابقة، توجد هيئات أخرى معنية بتنظيم وترقية الاستثمار نوجزها في هذا المطلب.

الفرع الأول: الشباك الوحيد اللامركزي: (حسب المواد 23، 24، 25، 26، 27 من الأمر 01-03)

الشبابيك الوحيدة اللامركزية، تنشأ على مستوى كل ولاية، ويشمل الممثلين المحليين للوكالة والهيئات والإدارات المعنية بالاستثمار. أنشئ الشباك الوحيد اللامركزي من أجل تأمين سهولة العمليات الاستثمارية وهو المخاطب الوحيد للمستثمرين.

- فهو المؤهل قانونا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات، موضوع التصريح المذكور في المادة 04 من الأمر 01-03.

- يتأكد الشباك الوحيد بالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية، من تحقيق وتبسيط إجراءات وشكليات تأسيس المؤسسات وإنجاز المشاريع، ويسهر على تنفيذ إجراءات التبسيط والتحقيق المقررة؛

- تنشئ الدولة انطلاقا مما تبقى من أصول المؤسسات العمومية المنحلة، قصد ضمان تمثيلها لتطوير الاستثمار، حافظة عقارية وغير منقولة، يسند تسييرها إلى الوكالة المكلفة بتطوير الاستثمار؛

- يتم عرض الأراضي الأساسية العقارية من خلال تمثيل الهيئات المكلفة بالعقار الموجّه للاستثمار على مستوى الشباك الوحيد اللامركزي.

يحتوي الشباك على مجموعة من الهيئات من شأنها تقديم الخدمات التالية:

- إعلام وتوجيه وتسليم الملف لإيداع تصريحات منح الامتيازات؛

- الإعلام حول التنظيم الجمركي؛
- مساعدة المستثمر في حدود الإجراءات لتجاوز الصعوبات الجبائية لتنفيذ منح الامتياز؛
- تسليم رخص العمل للأجانب وإعلامهم حول القوانين والتشريعات الخاصة بالعمل؛
- تحصيل الحقوق المتعلقة بعائدات الخزينة غير المتحصل عليها من حصيلة الضرائب المتعلقة بإنشاء الشركات؛
- المصادقة على جميع الوثائق اللازمة المتعلقة بتكوين ملف الاستثمار.¹

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

1-إنشاء الوكالة:

أنشئت الوكالة لدعم وتنمية المقاولاتية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 06 ربيع الثاني لسنة 1442 والموافق لـ 22 نوفمبر 2020، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق لـ 8 سبتمبر سنة 1996 والمتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ويغير تسميتها.²

فحسب المادة 01 من هذا المرسوم فإنه تحدث هيئة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام هذا المرسوم تسمى "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية"، وتدعى في صلب النص "الوكالة".

¹ منصورى الزين، مرجع سابق، ص ص، 99، 100.

² المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 06 ربيع الثاني عام 1442 الموافق لـ 22 نوفمبر 2020، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق لـ 8 سبتمبر سنة 1996 والمتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ويغير تسميتها، الجريدة الرسمية رقم 70 الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2020، ص 9.

وحسب المادة 02 منه فإنه تعوض تسميتا "الوزير المكلف بالتشغيل" و"الوزير المكلف بالعمل والتشغيل" بتسمية "الوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة" في كل أحكام المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق ل 8 سبتمبر سنة 1996.

2- مهام الوكالة: تقوم الوكالة، بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية، بالمهام التالية:

- تطبق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- تعد البطاقة الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتحيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية؛
- تشجع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي و/أو الوطني؛
- تسهر على عصرنه ورقمنة آليات إدارة وتسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة؛
- تشجع تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية لدعم وترقية المقاولاتية والمؤسسة المصغرة؛
- تضمن تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة.¹

* ومن أجل تأدية مهامها، تتوفر الوكالة على:

- هياكل مركزية: تتضمن مديريات مركزية ومفتشية عامة.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 20-329، مرجع سابق، المادة 06، ص 9.

- هياكل محلية: وتتضمن وكالات ولائية وفروع محلية يحدد اختصاصها الإقليمي بموجب قرار من الوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة.¹

الفرع الثالث: الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري

أنشئت الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري بموجب المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 119-07 المؤرخ في 23 أبريل 2007، والذي عرّف الوكالة على أنها مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

تخضع الوكالة للقواعد المطبقة على الإدارة في علاقاتها مع الدولة وتعد تاجرة في علاقاتها مع الغير.² وحسب المادة 02 فإنه توضع الوكالة تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمارات، ويحدد مقرها في مدينة الجزائر، ويمكن إنشاء هياكل محلية للوكالة في أي مكان من التراب الوطني.

*مهام الوكالة:

- تتولى مهمة التسيير والترقية والوساطة والضبط العقاري لمكونات حافظة العقار الاقتصادي العمومي بهدف تثمينها في إطار ترقية الاستثمار؛

- تتولى مهمة الملاحظة فيما يخص العقار الاقتصادي العمومي، وتقديم لهذا الغرض المعلومات للهيئة المقررة المختصة محليا حول العرض والطلب العقاري، وتوجيهات السوق العقاري وآفاقه؛

- تضع بنك معلومات يجمع العرض الوطني حول الأصول العقارية والأوعية العقارية ذات الطابع الاقتصادي، مهما كانت طبيعتها القانونية؛

¹ المرسوم التنفيذي رقم 20-329، مرجع سابق، المادة 07 مكرر، ص 9.

² المرسوم التنفيذي رقم 119-07، المؤرخ في 23 أبريل 2007، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري.

- تعدّ جدول أسعار العقار الاقتصادي الذي تقوم بتحيينه كل ستة (06) أشهر، وتعدّ دراسات ومذكرات دورية حول توجيهات السوق العقارية؛

- القيام بكل العمليات على الأصول المنقولة أو العقارية، المالية أو التجارية المتصلة بنشاطها؛

- تطوير المبادلات مع المؤسسات والمنظمات المماثلة والمرتبطة بمحل نشاطها؛

- تتولى مهمة الخدمة العمومية طبقاً للتنظيم المعمول به.¹

هذا ويسير الوكالة مجلس إدارة، ويرأس المجلس الوزير المكلف بترقية الاستثمارات أو ممثله.

يحضر المدير العام للوكالة اجتماعات المجلس، ويكون له رأي استشاري، يمكن أن يستعين مجلس الإدارة بأي شخص مختص من شأنه أن يساعده في المسائل المدرجة في جدول أعماله.

يعيّن أعضاء المجلس بقرار من الوزير المكلف بترقية الاستثمارات، وبناء على اقتراح من السلطات التابعة لها لمدة ثلاثة (03) سنوات قابلة للتجديد.

في حالة شغور مقعد أحد أعضاء المجلس، يتم استخلافه وفقاً للأشكال نفسها بالنسبة للمدة المتبقية من العهدة.

يجتمع المجلس في دورة عادية ثلاث مرات في السنة، ويمكن أن يجتمع في دورة استثنائية بطلب من رئيسه، أو بطلب من المدير العام للوكالة، أو بناء على اقتراح ثلثي (3/2) أعضائه.²

¹ المرسوم التنفيذي رقم 07-119، مرجع سابق، المواد 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، ص ص، 25، 26.

² المرسوم التنفيذي رقم 07-119 مرجع سابق، المواد 11-12-14-16، ص ص، 26، 27.

المبحث الثالث: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر

لقد عرّفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة مناخ الاستثمار على أنه: "مجمّل الأوضاع والظروف المكوّنة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتتأثر تلك الأوضاع بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية، ويكون تأثيرها سلبيا أو إيجابيا في فرص نجاح المشاريع الاستثمارية".¹

يعرّف كذلك بأنه البيئة التي يمكن للقطاع الخاص، الوطني والأجنبي أن ينمو فيها بالمعدلات المستهدفة، حيث أن تهيئة هذه البيئة تعدّ شرطا ضروريا لجذب الاستثمارات.

فمناخ الاستثمار هو كل ما يمكن أن يؤثر في قرار الاستثمار، فهو البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي يجب العمل على توفيرها بصورة جيّدة، لتخدم المستثمر وتحقق له أعلى عائداً، وتقلل من الأعباء أو المعوقات التي تعيق استثماراته من أجل تحقيق التنمية والنمو الاقتصاديين.

المطلب الأول: مقومات المناخ الاستثماري في الجزائر

مما تقدّم يتضح أن الجزائر قد أولت اهتماما متناميا لتحسين مناخ الاستثمار، وهذا من خلال إصدار العديد من القوانين والتشريعات، وبعث العديد من الاتفاقيات المتعلقة بالاستثمار، والمشاركة في العديد من الملتقيات والندوات العالمية، ومعالجة مشكلة البيروقراطية والعمل على تسهيل الإجراءات الإدارية... كل هذه الجهود تهدف في مجملها إلى تحسين مناخ الاستثمار، وجعله أكثر جاذبية لرغبات ومتطلبات المستثمرين.

¹صبيحي شهنار، "مناخ الاستثمار في الجزائر-دراسة تحليلية تقييمية"، ص 178، متاح على: asjp.cerist.dz/en/downArticle/179/11/12/40127.

الفرع الأول: الظروف السياسية والأمنية

مرّت الجزائر بمراحل من عدم الاستقرار السياسي والأمني في مطلع التسعينات، وتعاقب الوزارات وفقدان الثقة بين الحاكم والمحكوم، ما جعل الجزائر تصنّف من بين الدول ذات الخطر السياسي المرتفع. ومع مطلع الألفية الثالثة، وبالرغم من توقف الأحداث الأمنية، إلا أن أوجه القصور ما تزال تشكل صورة انعدام الأمن في الجزائر، في هذا الإطار توجّب العمل على رفع درجة الاستقرار السياسي بالبلد، بانتهاج المزيد من الإجراءات لتثبيت النظام الديمقراطي والتنمية المدنية وتعزيز واقع حقوق الإنسان، كما توجّب رفع درجة الأمن والاستقرار في أغلب الوطن.

الفرع الثاني: الأوضاع الاجتماعية

إن المجتمع الجزائري مجتمع شاب، حيث أن نسبة الأفراد الأقل من 25 سنة إلى إجمالي السكان النشيطين بلغت 65% في تعداد 2010. كما نجد أن معدل النمو الطبيعي (معدل الولادات-معدل الوفيات) أصبح مستقرا عند مستوياته الدنيا منذ سنة 1999 أي في حدود 1,5%, وهذا يدل على أن الجزائر تجاوزت المرحلة الانتقالية، وهي تعيش المرحلة الأخيرة والعصرية المتميزة بمعدل ولادات ومعدل وفيات منخفضين، ويتمتع الجزائري بإجبارية التعليم إلى سن 15، وتقع أعباء التعليم والتكوين في جميع المستويات من الابتدائي إلى الجامعي على عاتق الدولة، من حيث عدد المتدربين الذين يقدر عددهم اليوم بالملايين، فإنه لا يمكن مقارنتهم مع الأيام الأولى للاستقلال، وهو ما تطلب إقامة الهياكل الضرورية في مختلف الولايات بما في ذلك الخاصة بالتعليم العالي.

غير أن من المهم التركيز على الجانب النوعي للتعليم والتكوين، ليستجيب وحاجيات سوق العمل، لأن الواقع الميداني يثبت عدم استجابة متطلبات المؤسسات الاقتصادية والتكوين المتحصل عليه من مختلف

الجامعات، بسبب انعدام التكامل بين المؤسسة الاقتصادية والمؤسسة الجامعية، مما يؤدي إلى صعوبة إدماج الطالب الجامعي المتخرج في الجهاز الإنتاجي.

*فيما يتعلق بالصحة، فقد حصل تحسن نسبي في الوضع الصحي للسكان، وأصبح معدل الحياة يتجاوز 70 سنة، كما انخفض معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة، لتلقيهم العناية الصحية المبكرة، وارتفاع عدد الأطباء بالنسبة لكل ألف ساكن.¹

الفرع الثالث: البنية التحتية

الجزائر بلد ذو رقعة جغرافية شاسعة تبلغ مساحتها 2.382 مليون كلم مربع، تربطها شبكة كبيرة من الطرقات المعبدة وغير المعبدة (لعل أهمها الطريق السيار شرق غرب بـ 1200 كيلومتر) والسكك الحديدية والمطارات والموانئ والخطوط الهاتفية والإنتاج الكهربائي. وبالنسبة للمطارات والموانئ فتسييرها يحتاج إلى إعادة النظر، كما أن السكك الحديدية بحاجة إلى الدعم والتوسيع.

أما الاتصالات فقد تحسنت كثيرا مع انتشار الانترنت ودخول الهاتف النقال، ويرتقب أن تعرف المزيد من التحسن.

وفيما يخص الكهرباء فهي تغطي كافة المناطق الصناعية والسكنية، كما أن الغاز الطبيعي قد تم إيصاله بغالبية المدن والمناطق الصناعية وحتى المناطق الريفية.

الفرع الرابع: التنظيم الإداري

تتميز الإجراءات الإدارية بالتعقيد وبتعدد القوانين والأنظمة المتضاربة أحيانا وكثيرة التغير، بما يقلل من شفافيتها، يضاف إلى ذلك عدم كفاءة بعض العاملين في الإدارة وتباطؤهم في أداء مهامهم وانتشار

¹القينعي عز الدين، مرجع سابق، ص 75.

البيروقراطية والرشوة والفساد.

فالجزائر ملزمة ببذل المزيد من الجهود قصد تسهيل الإجراءات والتقليل من التكاليف والأعباء لأداء الأعمال، وذلك لتحسين بيئة الاستثمار بها، لأن كل البيانات المتعلقة ببيئة الاستثمار في الجزائر تشير إلى بعدها عن المعدلات العالمية.

الفرع الخامس: القوانين والنظم المتعلقة بالاستثمار

لقد تبنت الجزائر منذ الاستقلال مجموعة كبيرة من النصوص القانونية، سعت من ورائها إلى تنظيم الاستثمار، وهو ما تناولناه بالتفصيل خلال المبحث السابق.

إضافة إلى ذلك فقد أبرمت الجزائر وانضمت إلى عدة اتفاقيات ثنائية ودولية منها:

* الاتفاقية الدولية لتسوية المنازعات؛

* اتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي؛

* اتفاقيات منع الازدواج الضريبي مع كثير من الدول، على اختلاف نظمها السياسية وتوجهاتها الإستراتيجية؛

* اتفاقيات ثنائية لحماية وتشجيع الاستثمارات لعدد معتبر من الدول، أهمها: مع الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا، فرنسا، رومانيا وإسبانيا.¹

¹ لمزيد من التفاصيل يرجى الإطلاع على المراسيم الرئاسية التالية:

* المرسوم الرئاسي رقم 90-319 المؤرخ في 17/10/1990؛

* المرسوم الرئاسي رقم 91-346 مؤرخ في 05/10/1991؛

* المرسوم الرئاسي رقم 94-01 المؤرخ في 2 يناير 1994؛

* المرسوم الرئاسي رقم 94-328 المؤرخ في 22 أكتوبر 1994؛

* المرسوم الرئاسي رقم 95-88 مؤرخ في 25 مارس 1995.

الفرع السادس: الوضعية الاقتصادية

من نتائج تطبيق برامج التصحيح الهيكلي تحسّن المؤشرات الاقتصادية الكلية ابتداء من سنة 1995 وذلك من خلال: تراجع في معدل التضخم، تراجع في نسبة خدمة المديونية، تحسّن في احتياطات الصرف وتحسّن نسبي في معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي.

كما يتعين علينا الإشارة إلى أن عبء الضريبة في الجزائر من أكثر الأعباء انخفاضا في البلدان الواقعة على ضفة البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي فهو ينسجم مع المسار الدولي نحو الانخفاض، فعلى سبيل المقارنة: الرسم على القيمة المضافة في هذه البلدان بين 18% و 25%، ومعدل الضريبة على أرباح الشركات بين 30% و 40%. في حين أن الرسم على القيمة المضافة في الجزائر لها نسبتيهما: 7% و 17%، ومعدل الضريبة على أرباح الشركات هو 25% و 12,5% عند إعادة استثمار جزء من الأرباح.¹

المطلب الثاني: فرص الاستثمار في الجزائر

خلال أكثر من عقدين من التنمية التي طبعها أولوية التصنيع، لم تلق القطاعات المختلفة الأخرى الاهتمام اللائق، وهو ما ترجم النتائج العكسية التي أدت إلى حالة جمود في هذه القطاعات، ولتحريك الاستثمار في هذه القطاعات، بذلت الجزائر جهودا ترويجية من خلال الهيئات والوكالات المعنية بالاستثمار، سعيا وراء استقطاب حصص أوفر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: فرص الاستثمار في القطاع الزراعي

تعتبر الحكومة القطاع الزراعي قطاعا استراتيجيا، وقد طورت خطة لثلاثة أعوام، هدفها رفع المساحة المخصصة للزراعة بمعدل 600 ألف هكتار، ما يكلفها 72 مليون دج ويخلق 500 ألف

¹ القينعي عز الدين، مرجع سابق، ص 76-78.

فرصة عمل جديدة.

تسعى الحكومة أيضا لاجتذاب استثمارات أجنبية إلى القطاع الزراعي، حيث أقامت مشروعا مشتركا مع جهات اسبانية، وقد تمكنت الدولة من تصدير البطاطا للمرة الأولى وذلك إلى بريطانيا، كما تمكنت من سد العجز في إنتاج الطماطم، وتسعى لتأمين الاستثمارات والمياه المطلوبة لتطوير إنتاج الحبوب.

الفرع الثاني: فرص الاستثمار في القطاع السياحي

الجزائر هي بلد سياحي متكامل، شواطئ جميلة على المتوسط، جبال وغابات ومناطق صحراوية تزينها واحات نحيل وغيرها...، كل هذه الثروة السياحية تبرز فرص الاستثمار في القطاع السياحي، سواء في الفنادق أو في مجالات أخرى كالمطاعم والنوادي الصحية والمرافق الرياضية.

وأهم الخطوات التي قامت بها الجزائر للنهوض بالقطاع السياحي هو إعلانها عن برنامج لخصخصة جميع المؤسسات السياحية التابعة للقطاع العام، وذلك بأشكال عدة مثل البيع الكامل أو تسليم الإدارة للقطاع الخاص أو من خلال عملية شراكة مع مؤسسة أجنبية.

هذا وأقرت الحكومة بموجب قانون الاستثمار الذي يؤكد على حرية الاستثمار، السماح للمستثمرين الأجانب بإنشاء وكالات ومكاتب للسفر والسياحة، وهو مجال يكمل البنية السياحية ويخدم أهدافها.¹

الفرع الثالث: فرص الاستثمار في القطاع المصرفي

يحتاج النمو الاقتصادي إلى أجهزة وأدوات تواكبه وتقدم الخدمات والمساعدات لتحقيقه، وتشهد الجزائر اليوم نموا متسارعا في مؤشرات القطاع الاقتصادية، وفي عدد المؤسسات والشركات الوطنية والأجنبية، وتبدو

¹ زغبة طلال، "مناخ الاستثمار في الجزائر: دراسة قياسية لتحديد حجم الاستثمار المرغوب للفترة 2007-2011"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2009/2008، ص ص 105، 106.

الحاجة ملحة لوجود قطاع مصرفي فعّال، يكون بمثابة القاطرة التي تقود اقتصادا متنوع النشاطات وكبير الطموحات بقطاعه العام ومؤسساته الخاصة وأفراده.

تحتاج الجزائر إلى قطاع مصرفي نشط وعصري، لخدمة اقتصادها ومؤسساته، خصوصا في حالة وجود نصف الكتلة النقدية يتم تداولها خارج الجهاز المصرفي، والفرص كبيرة لإعادة تعبئة هذه الموارد واستخدامها في تمويل النشاط الاقتصادي.

الفرع الرابع: فرص الاستثمار في قطاع التأمين

يعيش قطاع التأمين الجزائري مرحلة تغييرات عميقة، ويعرف تحولات هيكلية مهمة، تسمح له بلعب دوره كاملا في الحماية المالية للمشاريع الاستثمارية التي تتجزأ، حيث يحاول تطوير المهنة على جميع الأرصدة، من أساليب إدارية وخدمات ومنتجات جديدة.

المطلب الثالث: تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر

اعتمادا على المفاهيم المقدّمة لمناخ الاستثمار من جهة، وعلى التشخيص الوارد أعلاه لمناخ الاستثمار في الجزائر خلصنا إلى ما يلي:

الفرع الأول: الجوانب الإيجابية للمناخ الاستثماري في الجزائر

- عودة التوازنات الكبرى، والتحسّن الواضح في الأوضاع الاقتصادية: تحسّن معدل النمو الاقتصادي، تراجع معدل التضخم، تحسّن في وضعية ميزان المدفوعات....إلخ.

- التغيّر الواضح في المجال التشريعي لصالح المزيد من التحرر الاقتصادي، بما يسمح بتعميق وتكريس مبادئ اقتصاد السوق والحث على المنافسة.

- تحسين النظام الجبائي وتقديم المزيد من المزايا والتحفيزات، وفقا للنظام الاستثماري الذي ينشط ضمنه المستثمر.

- تقديم المزيد من الضمانات للمستثمر الأجنبي سواء بشكل مباشر: ضمان تحويل رؤوس الأموال والأرباح وإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة اختلاف الأطراف المتعاقدة، أو بشكل غير مباشر من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية وإقليمية لحماية الاستثمارات والمصادقة على الاتفاقية الدولية لتسوية النزاعات.

- توقيع الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وانضمامها المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، يعدّ ضمانا إضافيا للمستثمر الأجنبي.

- توفر الموارد الطبيعية واليد العاملة الرخيصة وفرص استثمارية عديدة غير مستغلة.¹

الفرع الثاني: العقبات التي تواجه المناخ الاستثماري في الجزائر

بالرغم من زيادة عدد المشاريع من سنة إلى أخرى، إلا أن البيئة العامة مازالت تعيق وتعرقل باستمرار تجسيد المشاريع الاستثمارية.

وسنحاول تقديم أهم العوامل التي تعيق الاستثمار في الجزائر، فيما يلي:

-**الجانب الإداري:** يتضمن الإجراءات الخاصة بالشروع في تجسيد المشروع الحصول على شهادة خاصة من المركز الوطني للسجل التجاري، ثم إجراء يتعلق بإيداع رأس المال لدى الموثق، ثم إجراءات متعلقة بتشكيل الشركة وتدابير خاصة بالحصول على وثائق مثل السجل القضائي والشهادات المختلفة، ثم مراحل أخرى لنشر تأسيس المؤسسة في الجريدة الرسمية، وإجراءات خاصة بتقييد المؤسسة في السجل التجاري، وفتح رصيد بنكي والتسجيل في الضرائب وفي الضمان الاجتماعي، وهي إجراءات تمتد من يوم إلى

¹القينعي عز الدين، مرجع سابق، ص 80.

أسبوع لتتجاوز الشهر أحيانا؛

- من حيث متابعة الاستثمار، نذكر التأطير غير الكافي للمستثمر، حواجز إدارية مرهقة، ضعف الإجراءات الإدارية، غياب هيئات تتكفل وتعتني بالمؤسسات، وفي غياب جهاز خاص بتشجيع الاستثمارات، فقد تستمر هيكلية تشغيل الاقتصاد الوطني بإبعاد كل جهود تنويع الاقتصاد، التي من شأنها أن تحرر القدرات المتاحة، ويبدو أن دور النظام المصرفي والمالي في إعادة تشكيل البيئة الاقتصادية قد أصبح ضروريا؛

- **الجانب التمويلي:** فيما يخص تمويل المشروع بالعملة الصعبة، فإن البنك لا يتوفر عادة على خطوط قرض كافية، والسبب راجع إلى السياسة التي كانت تسيطر في سنة 1996 و 1997 والتي كانت ترفض القروض متعددة الأطراف للبنك العالمي والبنك الإفريقي للتنمية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى ضعف دعم البنوك وانعدامه أحيانا ضف إلى ذلك المماطلة في منح القروض وصعوبتها؛

- **نقص المعلومات:** وجود نظام معلومات دقيق يوفر على المستثمر الكثير من الوقت والجهد للقيام بالاستثمار، خاصة في الوقت الذي يشهد العالم فيه ثورة في مجال تكنولوجيا المعلومات، ومن ثم دفع الاستثمار والنمو، لكن الجزائر لا تتوفر على قدر كافٍ من أنظمة المعلومات الخاصة بالمشاريع الاستثمارية؛

- **عامل البيروقراطية:** كمثال على ذلك البنك الذي يقبل منح القرض يشترط السجل التجاري الذي يثبت تأسيس الشركة، بينما المصالح المختصة لا تسلم السجل التجاري إلا إذا كان المستثمر حائزا على محل، والمقاول لم يقم بعد ببناء المحل، لأنه لا يستطيع القيام بذلك إلا بعد منح القرض... وهكذا يجد هذا

المستثمر المبتدئ نفسه أمام عامل يهدد مستقبله الاستثماري وهو عامل البيروقراطية.¹

¹نبيلة عرقوب، مرجع سابق، ص ص، 108، 109.

خلاصة الفصل الثاني:

بعد استعراضنا لمختلف المفاهيم الأساسية حول الاستثمار والتنمية الاقتصادية في الفصل الأول، قمنا بتحديد مفهوم السياسة الاستثمارية على المستوى الجزئي والمستوى الكلي، فعلى المستوى الكلي هي تمثل مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تحكم وتوجه قرارات الاستثمار على المستوى الوطني، وتوصلنا إلى أن مستوى الاستثمار أو السياسة الاستثمارية يمكن الحكم على فعاليتها من خلال مناخ الاستثمار.

وما يمكن استخلاصه أن الجزائر قد أبدت إرادة قوية وبذلت جهودا معتبرة لتطوير وترقية الاستثمار، وذلك بانتهاج سياسة إصلاح اقتصادي، وبسن التشريعات والقوانين المحفزة للاستثمار، وبعث المؤسسات المؤطرة له.

وفي الأخير، يمكننا أن نقول أن الاستثمار في الجزائر يعاني من عدة عقبات وعراقيل اجتماعية، سياسية وأمنية، وكذا مشاكل إدارية متمثلة في البيروقراطية والضعف في التسيير، فينبغي تدارك هذه المشاكل والقضاء عليها من أجل ترقية وتدعيم هذه الاستثمارات وجعلها في المستوى اللائق بها.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لواقع الاستثمار في الجزائر

تمهيد الفصل الثالث:

في ظل إدراك العالم كافة والدول النامية خاصة للتحديات الجديدة التي خلقها النظام الدولي الجديد، كان لابد لها من انتهاز استراتيجيات جديدة للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تطبيق تدابير شاملة، لتعبئة الموارد الإنتاجية، وتعزيز كفاءة استخدامها، وذلك باتباع سياسات اقتصادية بعيدة الأثر لتحسين مناخ الاستثمار، إلى جانب ذلك إعادة النظر في دور الدولة والعمل على تعظيم دور القطاع الخاص وتأهيله لممارسة دور أكبر في مسيرة التنمية الاقتصادية.

لقد عمدت الجزائر في ظل الوفرة المالية التي حققتها نتيجة ارتفاع أسعار النفط، إلى تصميم إستراتيجية بعيدة المدى، من خلال تقصي سياسة إنفاقية توسعية، تهدف إلى بعث ديناميكية الاستثمار على النحو الكفيل بإنعاش المؤشرات الاقتصادية الكلية، والعمل على رفع الكفاءة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري، من خلال بعث مقومات استدامته وفق هيكل متنوع ومتوازن من الناحية الجهوية والقطاعية. وعلى هذا الأساس تم التوجّه نحو سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي (الاستثماري)، من خلال إقرار مختلف البرامج الاستثمارية من 2001 إلى غاية 2019.

ونظرا للدور الحيوي الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في الرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاديات الوطنية، وزيادة معدلات التشغيل بالإضافة إلى إدخال التقنية الحديثة، قامت الجزائر بعدة إصلاحات متمثلة في استخدام العديد من الحوافز والامتيازات، لدفع وتطوير مناخها الاستثماري، لغرض جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وعلى هذا الأساس تناولنا كلا من البرامج الاستثمارية التي انتهجتها الجزائر من سنة 2001 إلى غاية سنة 2019، الاستثمار في القطاع الخاص، والاستثمار الأجنبي المباشر في كل مبحث على حدة خلال هذا الفصل.

المبحث الأول: السياسة الاستثمارية الجزائرية عبر البرامج التنموية

تعتبر البرامج التنموية والإصلاحية من بين الاستراتيجيات التنموية التي يمكن لأي دولة الاعتماد عليها في اقتصادها، من خلال تخصيص مبالغ تقدّر وفقا للقدرة المالية للدولة لتخطيط وتنفيذ مجموعة من البرامج، والتي تقوم على دفع عجلة التنمية بمختلف جوانبها إلى الأمام.

والجزائر من بين الدول التي اعتمدت على هذه البرامج، خصوصا بعد تحسّن الحالة الأمنية للجزائر بعد سنوات التسعينات، واستفادة الجزائر من مداخل البترول المرتفعة الناجمة عن ارتفاع أسعاره، مما منحها حالة مالية جيّدة، قامت باستثمارها من خلال مجموعة من البرامج التنموية وفقا لظروف كل مرحلة، والنتائج التي وصل إليها البرنامج السابق.

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لا يهدف إلى تسوية المشاكل الموجودة، وإنما إلى تدارك التأخر المسجل والمتراكم على مدى عشرة سنوات من الأزمة، وإلى تخفيف التكلفة الاجتماعية للإصلاحات والمساهمة في إعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي.

الفرع الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري قبل تطبيق البرنامج

عرف الاقتصاد الجزائري قبل الشروع في تبني وتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الظروف التالية: تطبيق الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي 1995-1998 الذي فرض عليها من طرف صندوق النقد الدولي، والذي كان يقتضي على السلطات العمومية تطبيق سياسة إنفاقه جد صارمة، تلتزم فيه بالدرجة الأولى بتطبيق سياسة تقشفية بهدف تقليص النفقات العمومية لاسيما منها نفقات التجهيز، وهذا بهدف تجاوز المديونية الخارجية التي كانت تعرفها الجزائر، وإعادة تحقيق التوازنات المالية الكبرى؛

-تبني الجزائر طوال العشرية جملة من الإصلاحات المؤسساتية والهيكلية، التي كانت تهدف إلى إعادة بعث القطاع العمومي، والسماح له بالمساهمة بفعالية في الاقتصاد الوطني بشكل يسمح له بالاندماج في الاقتصاد العالمي، الذي أضحت تحكمه قواعد السوق والمنافسة الحرة؛

- ارتفاع أسعار البترول، مما سمح بتحقيق نتائج إيجابية عكستها الأرقام المعلن عنها في نهاية سنة 2001، والتي جعلت خزينة الدولة في وضعية مالية إيجابية، حيث سجل الميزان التجاري فائضا قيمته 5,7 مليار دولار، كما سجلت موارد الخزينة العمومية فائضا قيمته 232,6 مليار دج، وارتفعت إيرادات الميزانية العامة للدولة بنسبة 17,1 %، وقفز احتياطي الصرف إلى 18 مليار دولار خلال شهر نوفمبر 2001 مقابل 11,7 مليار دولار لعام 2000، وانخفض حجم المديونية إلى 22,5 مليار دولار مقابل 25,2 مليار دولار عام 2000؛

- برنامج التعديل الهيكلي والإصلاحات المتبناة لم تتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة، مع تسجيل زيادة حدة الركود الاقتصادي مما أثر على الحياة الاجتماعية للسكان، بالإضافة إلى تخريب المنشآت القاعدية نتيجة للحالة الأمنية المتوترة التي عرفت البلاد¹؛

-تدهور القدرة الشرائية والإطار المعيشي للأفراد وفتح المجال للفقر واللامساواة الاجتماعية، حيث سجل معدل نمو جد منخفض لم يتجاوز 3%، وهو ما لا يستجيب لتطلعات وحاجات السكان؛

- وفقا لهذه الظروف سخرت السلطات العمومية العوائد النفطية التي كانت متوفرة لإنعاش التنمية، من خلال التركيز على سلسلة من العمليات أهمها:

- تشجيع ودعم الأنشطة والمبادرات كثيفة العمالة؛

- تطوير المشاريع الصغيرة؛

- إنشاء القنوات المناسبة لتمويل الأنشطة الاقتصادية؛

- تنمية القطاع الزراعي وقطاع صيد الأسماك ومختلف الأنشطة المحلية؛

¹فرحات عباس، سعود وسيلة، "عرض عام لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014"، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 1، جوان، 2018، ص03.

- تعزيز وتطوير المرافق التعليمية وتحسين الإطار المعيشي للسكان؛
- تطوير وإعادة تأهيل البنية التحتية.¹

الفرع الثاني: محتوى برنامج الإنعاش الاقتصادي "2001-2004"

يعتبر برنامج الإنعاش الاقتصادي إتماما لما جاء في خطة التنمية المحلية، التي نصّت عليها المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13 جويلية 1998، المتعلق بنفقات تجهيز الدولة، حيث يحدد كل برنامج أو مخطط الأعمال، العمليات التي تستهدف تحقيق تطلعات المواطنين وضمان التناسق بين مساعي التنمية الاقتصادية والرقى الاجتماعي والتهيئة العمرانية.

هذا البرنامج قدّمه باسم الحكومة وزير المساهمة وتنسيق الإصلاحات، بهدف إيجاد الظروف المثلى للنهوض بالاقتصاد الوطني، ويعتمد هذا الدعم خصوصا على رفع ملءة الطلب الداخلي وإعادة تحريكه عن طريق الإنفاق العمومي، ويرتكز الجهد المطلوب على دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة والشغل، لاسيما من خلال تنمية الاستغلال الفلاحي وتشجيع المؤسسة المنتجة الصغيرة والمتوسطة، خاصة المؤسسات المحلية، وإعادة الاعتبار للمنشآت القاعدية، وتقوية الخدمات العمومية، وتحسين الظروف المعيشية وتنمية الموارد البشرية.²

وخصّصت لهذا البرنامج مبالغ مالية تقدر بـ 525 مليار دينار (أي حوالي 7 مليار دولار).

أهداف البرنامج: جاء في برنامج الحكومة العمل على إنجاز الأولويات التالية:

- 1- معالجة أشكال العوز والفقر والتهميش والإقصاء التي تعانيها شرائح واسعة من المجتمع، مع ضمان ديمومة التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- 2- المساهمة في إنشاء مناصب شغل، لاسيما في مجالي البناء والأشغال العمومية والسكن؛
- 3- تفعيل المسعى الشامل للتنمية الوطنية من خلال:

¹فرحات عباس، سعود وسيلة، مرجع سابق، ص 04.

² بيان مجلس الوزراء، متاح على www.el-mouradia.dz/arab/president/communiques/recherche.htm

- الإسراع في وتيرة انجاز كبرى التحويلات من المياه، لرفع مستوى المناطق الداخلية في إطار سياسة تهيئة الإقليم في شقها الخاص بالهضاب العليا؛
- مواصلة الجهد المبذول المتعلق بالمناطق الصناعية، سواء كان ذلك من حيث تطوير العقار الصناعي أو العصرية؛
- دعم البرامج المخصصة لعودة سكان الريف إل مناطقهم، وتشجيع الأنشطة الإنتاجية التي بادر بها قطاع الفلاحة؛
- إنشاء شبكات تضامن لحماية الشرائح الهشة من المجتمع واستعادة التلاحم الاجتماعي.¹

مخصصات البرنامج:

وقد قسم المبلغ المخصص للبرنامج على المحاور التالية:

جدول رقم (01) الغلاف المالي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب المحاور للفترة 2001-2004

الوحدة: مليار دج

النسبة (%)	القيمة المخصصة (المبلغ)	القطاعات
8,6%	45	دعم الإصلاحات
12,4%	65,4	دعم القطاعات المنتجة (الفلاحة والصيد البحري)
21,7%	113,9	التنمية المحلية
40,1%	210,5	تدعيم الخدمات العمومية وحسين إطار الحياة ومعيشة المواطنين
17,2%	90,2	تنمية الموارد البشرية
100%	525	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Le programme de soutien à la relance économique à court et moyen terme 2001-2004. Développement local et humain.PDF

¹ عبد الرحمان تومي، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص ص، 216، 217.

أ- دعم الإصلاحات:

من أجل بلوغ نتائج مرضية وبأقل تكلفة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، كان لزاماً على السلطات العمومية إرفاق هذا البرنامج بمجموعة من السياسات المصاحبة لضمان حسن تنفيذه، فهذه السياسات تندرج في إطار دعم الإصلاحات، التي خصص لها مبلغ 45 مليار دج، أين تصب في تحسين المحيط بما يسمح للمؤسسات بالعمل وفق مقاييس النجاعة، لتكون فعالة في السوق، وبذلك تصبح الدولة تلعب بالكامل دور المؤطر والمدعم والمنظم للنشاط الاقتصادي.

ب- دعم القطاعات المنتجة:

بحسب برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، تمثلت القطاعات الإنتاجية في:

ب-1- الفلاحة: يندرج البرنامج من أجل توسيع الإنتاج الزراعي بما فيها الصادرات، والعمل على استقرار سكان الريف إلى جانب:

-تكثيف الإنتاج الزراعي، شاملاً كذلك المنتجات واسعة الاستهلاك، بالنسبة للمنتجات التي تتمتع بمزايا نسبية عند التصدير؛

- تحويل أنظمة الإنتاج لاحتواء ظاهرة الجفاف في سياق محدد؛

- حماية الأحواض المنحدرة والتوسع في التشغيل الريفي؛

- تطوير المراعي وحماية النظام البيئي؛

- مكافحة الفقر والتهميش، ومعالجة ديون الفلاحين.

ولقد بلغت التكلفة الإجمالية لهذا البرنامج 55,9 مليار دج.¹

¹مدوري عبد الرزاق، "عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر (نظرة تحليلية)، مؤتمر دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، يومي 11، 12 مارس 2013، ص10.

ب-2- **الصيد والموارد المائية:** بالرغم ما يزخر به قطاع الصيد والموارد المائية من ثروة سمكية مهمة، نظرا لطول الساحل (1200 كلم) إلا أنه لم يستغل بالشكل المنتظر والمطلوب، ومن أجل استغلال رشيد لهذه الطاقة، أهتم هذا البرنامج أساسا بكل عمليات البناء والتصليح والصيانة البحرية وآخرها بالتكيف والتبريد والنقل، فتنفيذ هذه البرامج يقتضي وجود إجراءات مؤسسية وهيكلية، تضمن التّكفل بها، كذا الإجراءات التي وردت في قانون المالية التكميلي لسنة 2001 أو بواسطة آليات أخرى.

قدّرت المبالغ الإجمالية لتمويل هذا البرنامج بـ 9,5 مليار دج.

ج- التنمية المحلية:

البرنامج المقترح والمقدر بـ 113,9 مليار دج، يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، فهو يساعد على إعادة تأهيل المناطق بأكملها، مع وضع الوسائل اللازمة لتوفير انطلاقة اقتصادية مفتوحة على عدة جهات منها، التقدم وتمكين المجتمعات من العيش في حيّزها الخاص بدون تهيمش وفقر.

د- تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي:

يعمل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي، من خلال الاهتمام بالمشاريع والأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية، حيث قدر غلافها المالي بـ 210,5 مليار دج، علما أن هذا البرنامج يتكون من ثلاثة أجنحة كبرى: التجهيزات الهيكلية الإقليم، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا والواحات والسكن والعمران.

هـ- التنمية البشرية:

وقد خص البرنامج التنمية البشرية بغلاف مالي قدر بـ 90,2 مليار دج، لتقييم إمكانيات وقدرات هي موجودة لهياكل ومنشآت صحية وتربوية.

من خلال اطلعنا على أرقام المشاريع التنموية، اتضح لنا أن تعزيز الخدمة العمومية وتحسين الإطار المعيشي قد نال باهتمام سلطات البلد، خاصة أنها احتوت بداخلها إنشاء هياكل قاعدية، ومن ثم خصص لها أعلى نسبة من برنامج الإنعاش الاقتصادي، تلتها مباشرة المخصصات المالية لتمويل التنمية المحلية، وبعدها يأتي جانب التنمية البشرية الذي نال قسطاً لا بأس به في البرنامج. إلى جانب كل من القطاع الفلاحي والصيد البحري ودعم الإصلاحات في الأخير.

بمقارنة المبلغ المخصص لبرنامج الإنعاش الاقتصادي والمقدر بـ 525 مليار دج أي ما يعادل حوالي 7 ملايين دولار أمريكي، باحتياطات الصرف لسنة 2001، والتي بلغت مستوى 17,9 مليار دولار أمريكي، نجد أن التنمية الاقتصادية للبلد قد استثمرت مبلغاً فاق نسبة ثلث ثروة الوطن.¹

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو "2005-2009"

يعد هذا البرنامج تكملة للبرنامج السابق الممتد بين 2001 و2004 وهذا راجع لما سجله هذا الأخير من إنجازات، وحرصاً على مواصلة مشوار التنمية الاقتصادية في البلاد، والحفاظ على المكتسبات خلال الفترة الأولى من البرنامج الرئاسي، وفيما يلي تفصيل للبرنامج بكل ما يحتويه:

الفرع الأول: الإطار العام للبرنامج

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، يستهدف مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع مجالات قطاعات النشاط ومراقبة أداة الإنتاج الوطنية في تحوّلها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي.¹

¹مدوري عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 11-13.

هذا وقد تم استشراف الإطار الاقتصادي للفترة 2005-2009 على أساس الافتراضات الأساسية التالية:

- سعر البرميل يساوي 19 دولار خلال سنوات الفترة المذكورة؛
- معدل سنوي لنمو الواردات يساوي 5%؛
- معدل تضخم يساوي 3% يرتبط بسياسة الميزانية خلال فترة البرنامج؛
- سعر صرف يساوي 76 دينار مقابل دولار أمريكي خلال فترة البرنامج؛
- تطور في الصادرات بمعدل سنوي 6,2 % خلال فترة البرنامج؛
- معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي يصل إلى 5,3% سنويا خلال فترة البرنامج.²

الفرع الثاني: مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو "2009-2005"

سوف نحاول التطرق لمخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو " 2009-2005"

الوحدة: مليار دج

النسبة (%)	المبلغ	القطاعات
45,5%	1908,5	برنامج تحسين ظروف معيشة السكان
40,5%	1703,1	برنامج تطوير المنشآت الأساسية
8,0%	337,2	برنامج دعم التنمية الاقتصادية
4,8%	203,9	تطوير الخدمة العمومية وتحديثها
1,1%	50,0	برنامج التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال
100%	4.202,7	مجموع المبلغ المخصص في إطار البرنامج 2009-2005

¹ ساسية عناني، "تقييم فعالية برامج الإنعاش الاقتصادي في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2012" ملحق دولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة، بتاريخ 28 و 29 أكتوبر 2013، ص ص 5، 6.

² صالح صالحي، "محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري"، جامعة سطيف 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، محاضرات منشورة، للسنة 2014-2015، ص 05.

المصدر: بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو، متاح على الموقع:

www.prenierministre.gov.dz/arabe/media/pdf/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBrlan/ProgCroissance.pdf

يتضح من الجدول رقم 2 أن برنامج تحسين ظروف معيشة السكان قد استحوذ على أكبر نسبة من المبالغ المخصصة للبرنامج التكميلي، إذ استفاد من مبلغ يقدر بـ 1908,5 مليار دج، حيث وزّع المبلغ المخصص للبرنامج على عدة قطاعات، يأتي في المرتبة الثانية قطاع الأشغال العمومية والمنشآت الأساسية والذي حصل على مبلغ يقدر بـ 1703,1 مليار دج ما يمثل 40,5%، وهو ما يعكس الاهتمام الذي توليه الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية لدوره الهام في تشجيع الاستثمار، يأتي في المرتبة الثالثة من حيث حجم الموارد المخصصة لقطاع دعم التنمية الاقتصادية، ويهدف إلى استمرار دعم الدولة للمشاريع ضمن القطاعات الإنتاجية، من أجل استحداث مناصب شغل جديدة، وزيادة مساهمتها في التنمية المحلية.

أما قطاع تطوير الخدمات العمومية فيأتي في المرتبة الرابعة، حيث استحوذ على نسبة 4,8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وذلك بغية تحديث قطاعات الخدمة العمومية، والهدف منها هو تمكين المواطن من الحصول على الخدمات العمومية التي يحتاجها بأعلى جودة وأقل وقت.

عادت أقل حصة لقطاع تكنولوجيا المعلومات بنسبة تقدر بـ 1,1% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج.

- البرامج البلدية للتنمية:

يعتبر البرنامج البلدي للتنمية برنامجا مرافقا للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وقد خصص له غلاف مالي من حساب التخصيص رقم 120-320 ومقدار 200 مليار دج موجّهة لإنجاز أكثر من 15.000 عملية تتعلق على الخصوص بـ:

- إنجاز مشاريع للتزويد بالماء الشروب والتطهير؛
- عملية فك العزلة (إنجاز طرقات ومسالك)؛
- إعادة تأهيل المرافق التربوية وصيانتها؛
- إنجاز وإعادة تأهيل المنشآت الشبابية والرياضية والثقافية؛
- عمليات تحسين المحيط الحضري؛
- عمليات الإنارة العمومية.¹

الفرع الثالث: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

- في ظل استمرارية مسار الإنعاش الاقتصادي، فإن هذا البرنامج يهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها:
- استكمال الإطار التحفيزي والاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية، من شأنها أن تتم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي؛
 - مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية، مع الانفتاح العالمي، سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والبنكي؛
 - انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخصوصية، مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية؛
 - تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة، التي تخلّ بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة؛
 - تحديث وتوسيع الخدمات العامة: حيث أن ما مرّت به الجزائر خلال فترة التسعينات من القرن الماضي سواء كانت الأزمة السياسية أو الاقتصادية، أثّر سلباً على نوع وحجم الخدمات العامة بشكل جعل من

¹ لبوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو، مرجع سابق.

تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة، قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة أخرى كتملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني؛

- تحسين مستوى معيشة الأفراد؛
- تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي، باعتباره الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصبّ فيه كل الأهداف السابقة الذكر.¹

المطلب الثالث: البرنامج الخماسي للتنمية "2010-2014"

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني، التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، الذي تمّت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة وقت ذلك. وتواصلت الدينامية هذه ببرنامج فترة 2005-2009 الذي تدعّم هو الآخر بالبرامج الخاصة، التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا ولايات الجنوب. وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس ما يقارب 17500 مليار دج.

الفرع الأول: مستلزمات البرنامج

استلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و2014 من النفقات 21.214 مليار دج (ما يعادل 286 مليار دولار) وهو يشمل شقين هما:

1- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها، على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج (ما يعادل 130 مليار دولار)؛

¹ بوعشة مبارك، "الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية مقارنة نقدية"، ملتقى دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 11-12 مارس 2013، ص ص 13-14.

2- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.535 مليار دج (ما يعادل حوالي 156 مليار دولار).

الفرع الثاني: مخصصات البرنامج

*خصص لبرنامج 2010-2014 أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية، وذلك على

الخصوص من خلال:

- ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و 850 ثانوية) و 600.000 مكان بيداغوجي جامعي و 400.000 مكان إيواء للطلبة، وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين.
 - أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و 45 مركبا صحيا متخصصا و 377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.
 - مليوني (02) وحدة سكنية منها 1,2 مليون وحدة يتم تسليمها خلال الفترة الخماسية، على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014.
 - توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء.
 - تحسين التزويد بالماء الشروب، على الخصوص من خلال إنجاز 35 سدا و 25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.
 - أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجّهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعبا و 160 قاعة متعددة الرياضات و 400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب.
 - وكذا برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.¹
- *ويخصص البرنامج ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية، وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص:

¹ برنامج عمل الحكومة لسنة 2010، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، المرادية، الجزائر في 24 ماي 2010.

- أكثر من 3100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.
- أكثر من 2800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل، من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية، وتحسين النقل الحضري (على الخصوص تجهيز 14 مدينة بالترامواي) وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.
- ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة.
- ما يقارب 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية، وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.
- *وعلاوة على حجم النشاطات التي يستفيد بها، أداة الإنجاز الوطنية، خصّص لهذا البرنامج أكثر من 1500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال:
- أكثر من 1000 مليار دج تم رصدتها لدعم التنمية الفلاحية والريفية.
- وما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية، التي تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض.
- ثم تعبئة التنمية الصناعية أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة، من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية، وتحديث المؤسسات العمومية.
- *أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل استفاد من 350 مليار دج من البرنامج لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليا إنشاء مناصب الشغل. تضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيديرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي. كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء ثلاثة ملايين منصب شغل خلال خمس سنوات.

*وعلى صعيد آخر خصص البرنامج مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي، وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.¹

- ما يلاحظ من خلال هذا البرامج أن الدولة بذلت جهودا كبيرة من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، فالجزائر خصّصت خلال سنوات 2010-2014 غلafa ماليا، لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن، والمقدّر بحوالي 286 مليار دولار، والذي من شأنه تطوير الجهود التي تم الشروع فيها منذ 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعكس قيمة الاستثمارات العمومية للبرنامج الخماسي إرادة السلطات العمومية في المحافظة على "هذه الدينامية الخاصة"، التي تشمل جميع قطاعات النشاط، سيما بالنسبة لمنشآت الطرق والنقل والصحة وإدخال الكهرباء الريفية، أو التزويد بالمياه الصالحة للشرب حتى في المناطق الريفية المعزولة.

*هذا ويرى خبراء اقتصاديون أن مبلغ الالتزامات المالية التي أقرها رئيس الجمهورية خلال هذا البرنامج، يترجم إرادة السلطات العمومية في الاستفادة من الصحة المالية للخرينة الوطنية، من أجل تسريع وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الجدول رقم (03): مخصصات برنامج مواصلة دعم النمو 2010-2014

الوحدة: مليار دج

النسبة (%)	المبلغ	القطاعات
49.5%	10.122	التنمية البشرية
31.5%	6.448	المنشآت القاعدية الأساسية
8.16%	1.666	تحسين وتطوير الخدمات العمومية
7.7%	1.566	التنمية الاقتصادية

¹برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، مرجع سابق.

الحد من البطالة	360	1.8%
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	1.2%
المجموع	21.214	100%

المصدر: هدى بن محمد، "عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 5، يناير 2020، ص 48.

من خلال الجدول رقم 3 يتبين لنا أن التنمية البشرية أخذت أكبر حصة في البرنامج بنسبة 49,5% من مبلغ البرنامج، حيث وجهت لإنشاء مؤسسات تربوية وجامعية وصحية ورياضية ومؤسسات للتكوين المهني وبرمجة إنجاز مليوني وحدة سكنية، توصيل الكهرباء والغاز والماء إلى المناطق الريفية المعزولة، وإعداد مجموعة من البرامج لفائدة قطاع المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.

أما قطاع المنشآت القاعدية الأساسية، فقد خصص له ما نسبة 31,5 % من مبلغ البرنامج، وجه لمواصلة توسيع وتحديث شبكات الطرق والسكك الحديدية، وزيادة قدرات الموانئ وتحديث الهياكل القاعدية للمطارات، وتحسين النقل الحضري. كما خصص مبلغ لقطاع تهيئة الإقليم والبيئة موجه خصوصا لإنجاز أربع مدن جديدة، وكذا مختلف عمليات المحافظة على البيئة مثل تسيير النفايات.

وخصص ما نسبته 8,16 % من مبلغ البرنامج لتحسين وتطوير الخدمات العمومية، وجه أساسا إلى الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية الوطنية، وقطاع العدالة، المالية وقطاع العمل.¹

أما دعم التنمية الاقتصادية فخصص لها 7,7% من مبلغ البرنامج، موجهة لدعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية، وتحديث وإنشاء مناطق صناعية.

¹ هدى بن محمد، مرجع سابق، ص ص، 48، 49.

خصّص ما نسبة 1,8% من مبلغ البرنامج للحد من البطالة، موجّه لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، ودعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة، وترتيبات للتشغيل المؤقت.

كما خصّص ما نسبته 1,2 % من مبلغ البرنامج للبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال، موجّه لتطوير البحث العلمي، تجهيزات موجّهة لتعميم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظمة الوطنية للتربية والتعليم والتكوين، وتجسيد الحكومة الإلكترونية.

الفرع الثالث: أهداف البرنامج

حددت أهداف هذا البرنامج كما يلي:

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين؛
- مكافحة البطالة من خلال استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل جديد؛
- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب، ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق؛
- ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، وتعميم استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال داخل المنظومة الوطني للتعليم وفي المرافق العمومية؛
- تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية، وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة، وترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني، وتطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية؛
- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد؛

- تتمين الموارد الطاقوية والمنجمية؛
- تتمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية؛
- الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية.¹

المطلب الرابع: برنامج توطيد النمو الاقتصادي "2015-2019"

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة، إذ يغطي عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة 2015-2019، حيث تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 والذي جاء ضمن حساب التخصيص الخاص رقم 143-302.

الفرع الأول: مخصصات البرنامج

وقد خصص مبلغ قدر بـ 4079.6 مليار دج في 2015، مقابل مبلغ بـ 1894,2 مليار دج في 2016، حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية الحصة الأكبر، وقد قسّم البرنامج على تسع (09) قطاعات رئيسية نبينها من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (04): مخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة: 2015-2016

الوحدة: مليار دج

النسبة (%)	المبلغ	2016	2015	القطاعات
0.2	9.9	4.8	5.1	الصناعة
6.8	407.6	198.2	209.4	الفلاحة والري
0.8	47.5	14.9	32.6	دعم الخدمات المنتجة
38.4	2295.5	441.3	1854.2	المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية
5.1	306.4	78.6	227.8	التربية والتكوين
3.1	184	32.7	151.3	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية

¹ هدى بن محمد، مرجع سابق، ص ص، 47، 48.

4.3	258.7	24.4	234.3	دعم الحصول على سكن
29.5	1760	860	900	مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى
11.8	703.6	239	464.6	عمليات برأس المال
100	5973.8	1894.2	4079.6	المجموع

المصدر: هدى بن محمد، مرجع سابق، ص52.

من خلال الجدول رقم 4 يتبين لنا أن قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية أخذ الحصة الأكبر من البرنامج، وذلك بنسبة 38,4% من مبلغ البرنامج، وهذا بعدما كان قطاع تنمية الموارد البشرية في البرامج السابقة هو الذي يأخذ الحصة الأكبر، ويعود ذلك إلى توجيه أكبر قدر من المبالغ لإتمام المشاريع المبرمجة سابقا، خاصة مع اتجاه موارد الدولة نحو الانخفاض، أما المخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى الموجهة لتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية، مثل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الإنجاز والتجهيزات التجارية، فقد أخذت حصة تقدر بـ 29,5 % من مبلغ البرنامج، ثم عمليات برأس مال (مبالغ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، تخفيض الفوائد، ...) بـ 11,8 % من مبلغ البرنامج، ثم الفلاحة والري بحصة تقدر بـ 6,8 % من المبلغ المخصص للبرنامج، ثم التربية والتكوين بحصة تقدر بـ 5,1 % من مبلغ البرنامج، ثم باقي القطاعات الأخرى مجتمعة بحصة تقدر بـ 8,4 % من مبلغ البرنامج.¹

ما يلاحظ أن حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2016 قد انخفض كثيرا بالمقارنة مع حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2015، وهذا راجع لانخفاض مداخيل البلاد والتدابير المتخذة من قبل السلطات العمومية الرامية إلى التقليل من الإنفاق أو ما يعرف بسياسة التقشف.

¹ هدى بن محمد، مرجع سابق، ص ص، 52، 53.

الفرع الثاني: أهداف برنامج توظيف النمو 2015-2019

تتمثل أهدافه فيما يلي:

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاع السكن، التربية، التكوين والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الكهرباء والمياه والغاز.... وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة؛
- بلوغ نمو قوي للناتج المحلي الخام، بمستوى نمو سنوي قدره 7% مع حلول سنة 2019؛
- إيلاء الاهتمام أكثر بالتنوع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي وتنويعه؛
- استحداث مناصب الشغل، ومواصلة مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج للثروة ومناصب العمل؛
- إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الإطارات واليد العاملة المؤهلة؛

*ومع استمرار انخفاض أسعار البترول مع حلول سنة 2015، أدى بالسلطات الجزائرية تبني مجموعة من الإجراءات، الهدف منها ترشيد النفقات العامة، من أجل تدارك الوضع الاقتصادي. وعلى هذا الأساس تم غلق حساب هذا البرنامج في تاريخ 31 ديسمبر 2016، وفتح حساب آخر بعنوان "برامج الاستثمارات العمومية" قدر بمبلغ 300 مليار دج خلال الفترة (2017-2019) وهي الفترة المتبقية، وهذا دليل على انخفاض معدل تمويل برامج الاستثمارات العمومية، بالإضافة إلى تجميد جميع المشاريع التي لم يكن قد تم الانطلاق في تنفيذها، والحفاظ فقط على الالتزام بالعمليات الضرورية، والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى، وهذا سيؤدي بالضرورة إلى التأثير السلبي على الأهداف، التي كان يطمح لها البرنامج، وخاصة المتعلقة

بالنمو والتشغيل.¹

في الأخير لا يسعنا سوى أن نقول أنه تمكنت هذه البرامج التنموية من تحقيق نتائج إيجابية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها تفتقر للفعالية لاعتمادها المفرط على عائدات المحروقات المعرضة للصدمات من فترة لأخرى، مما يؤثر سلبا على تحقيق أهدافها، وهذا يتطلب حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال إصلاحات عميقة من شأنها خلق الثروة خارج قطاع المحروقات.

المبحث الثاني: الاستثمار الخاص في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية

يحتل القطاع الخاص دورا محوريا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، انطلاقا مما يتميز به من إمكانيات وخصائص، تؤهله للتأثير في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يؤثر بدوره على النشاط الاقتصادي، بشكل يدفع صانعي السياسة الاقتصادية إلى ضرورة التركيز على آليات تطوير وتوفير المناخ المناسب لنشاطه، حيث ينمو القطاع الخاص من خلال تراكم الاستثمار الخاص. يملك القطاع الخاص دورا حيويا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المحلية، من خلال زيادة معدلات النشاط الاقتصادي وتوفير فرص عمل للمواطنين، كما يساهم في تعزيز القدرات التنافسية للاقتصاديات المحلية، وفي رفع مستوى وكفاءة الخدمات العامة المحلية، خاصة في مجال البنية الأساسية والمرافق العامة بهدف تحسين نوعية الحياة للجميع.

¹-العالية مناد، عاشور مزريق، "مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، 2020، ص212.

المطلب الأول: مدخل عام حول الاستثمار الوطني الخاص

يمثل الاستثمار الخاص في الاقتصاديات الحرة أهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بمكوناته الأخرى، مثل الاستهلاك والإنفاق الحكومي، ففي الاقتصاديات الحرة يعدّ الحصول على المعدات الرأسمالية قرارا خاصا تحركه الدوافع الربحية.¹

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الوطني الخاص

يمكن تعريف الاستثمار الوطني الإجمالي الخاص وفق ما جاءت به مصلحة التجارة الأمريكية لعام 1973، بأنه يتكون من صافي حيازة السلع الرأسمالية الثابتة من قبل المؤسسات الخاصة والمؤسسات غير الربحية، بما في ذلك العمولات الناشئة عن بيع وشراء الأصول الثابتة الجديدة، ويشمل أساسا العقارات، الزيادة في حجم المخزون والمساكن الخاصة، يتضح من هذا أن الاستثمار الوطني الخاص يتكون من ثلاث مجموعات هي:

- الاستثمار الثابت، والذي يشمل الزيادة في التراكم الرأسمالي والتجديدات والاستبدال؛
- التغير في المخزون؛
- تشييد السكنات.

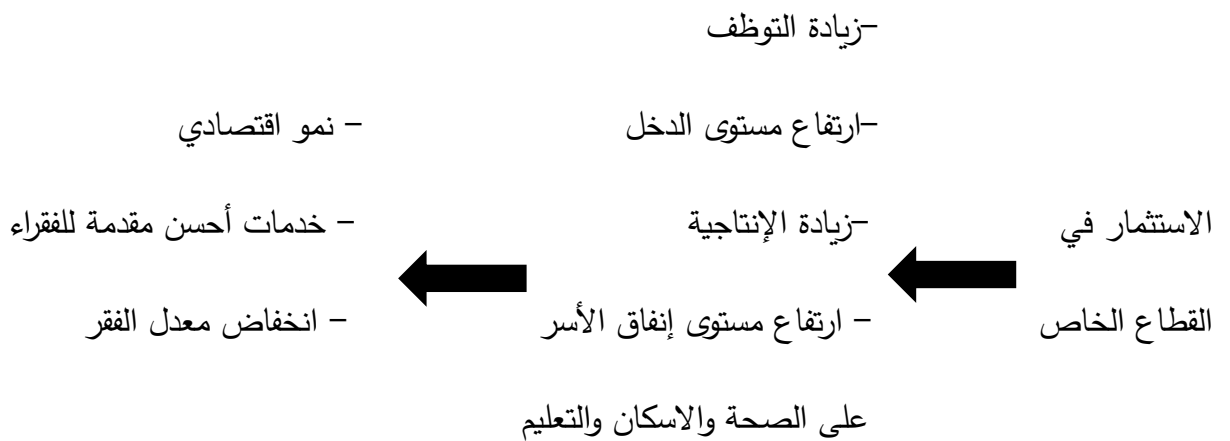
كما يعرف على أنه تكوين رأس المال واستخدامه، بهدف تحقيق الربح في الأجل القريب أو البعيد بشكل مباشر أو غير مباشر، ويدخل ضمن هذا التعريف إنشاء نشاط إنتاجي، أو توسيع الطاقة الإنتاجية، أو حيازة ملكية عقارية، أو خلق أموال إنتاجية (إصدار أسهم)، أو شرائها من الآخرين.

كما أن حجم الاستثمار الخاص يختلف من دولة لأخرى، ويمكن القول أن حجم الاستثمار الخاص في

¹ القينعي عز الدين، مرجع سابق، ص 192.

الدول المتقدمة أكبر منه في الدول النامية، كما أنه يختلف أيضا تبعا للنظام الاقتصادي السائد في تلك الدول، ويختلف حسب حجم الدولة، وحجم اقتصادها، ومستوى دخلها الوطني، فنجد أن استثمارات القطاع الخاص تعتبر الممول الرئيسي للاقتصاد في دول العالم المتقدم، وفي الدول التي تطبق نظام الاقتصاد الحر، وهذا يعكس ما يحدث في الدول النامية، حيث تعتبر الدولة ممثلة في الاستثمار العام هي المحرك الرئيسي للاقتصاد، والاستثمار الخاص له الدور الثانوي.¹

كما أن الاستثمار الخاص يساعد في الحد من الفقر، إذ أن القطاع الخاص المحلي القوي والفعال يشكل عنصرا أساسيا في نمو الاقتصاد المستدام، فعبّر توفير فرص العمل وفرص توليد الدخل، يستطيع القطاع الخاص تقديم وسائل للحد من الفقر، ويوصي تقرير مشروع الألفية التابع للأمم المتحدة (2005) بأن تتضمن استراتيجيات الحد من الفقر المستندة إلى الأهداف الإنمائية للألفية، إستراتيجية من شأنها تعزيز القطاع الخاص المحلي وتوليد الدخل للفقراء، إن تحفيز وتنمية القطاع الخاص المحلي في الدول النامية، وإشراكه في عملية تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، صارا يشكلان شيئا فشيئا عنصرا أساسيا من جدول الأعمال الإنمائي.²



¹القنيعي عز الدين، مرجع سابق، ص ص، 192، 193.

²مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، "دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية-دراسة حالة الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 97، 2009-2010، ص 139.

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الوطني الخاص

تتطلب تنمية القطاع الخاص توفر مجموعة من العوامل الأساسية المرتبطة بمناخ الاستثمار، ومن أهم العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص نذكر ما يلي:

1- **معدلات نمو اقتصادي مقبولة:** حيث أن زيادة معدل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي من شأنها أن تعطي المستثمرين مؤشرا إيجابيا عن مستقبل الطلب الكلي والأداء الاقتصادي، ما يحفزهم على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة؛

2- **القروض الاستثمارية:** إن المؤسسات الاقتصادية في كثير من الدول تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من استثماراتها على القروض المصرفية، لذا فإن توفر هذه القروض من شأنه أن يدعم القطاع الخاص، خاصة في الدول النامية؛

3- **سعر الفائدة:** إن الأدب الاقتصادي المعاصر الذي بدأ مع ظهور نموذج ماكينونشو في أوائل التسعينات من القرن العشرين، وتبني صندوق النقد والبنك الدوليين لسياسات الإصلاح الاقتصادي، طالب بإزالة التشوهات في سعر الفائدة، ونادى بتحرير القطاع المالي وإتباع سياسة نقدية تعمل على رفع أسعار الفائدة الحقيقية إلى قيم موجبة، تهدف إلى زيادة حجم الاستثمار، وذلك على اعتبار أن أسعار الفائدة المرتفعة ستؤدي من ناحية إلى تشجيع المدخرات، ومن ناحية أخرى إلى التوظيف الكفء لهذه المدخرات على أساس من المنافسة، التي تؤدي في النهاية إلى سيادة الاستثمارات الأكثر كفاءة وربحية، أما على المستوى التجريبي، فإن التطبيق العملي لسياسات أسعار الفائدة في الدول النامية قد أسفر عن وجود اختلاف بين الباحثين حول أثر سعر الفائدة على الاستثمار، بمعنى أنه ليس هناك اتفاق عام لهذا الأثر على الاستثمار الخاص؛¹

¹مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، مرجع سابق، ص 139، 140.

4- **السياسة الضريبية:** تؤثر معدلات الضريبة المرتفعة على استثمارات القطاع الخاص، من خلال تأثيرها على الدخول المتاحة للقطاع العائلي، مما يؤدي إلى نقص الادخار والحد من الاستثمار. كما أن الضرائب على أرباح الشركات تحد بصورة مباشرة من الاستثمارات الخاصة، لأنها تؤثر على معدل العائد المتوقع من الاستثمارات؛

5- **الإنفاق الحكومي أو الاستثمار العام ومزاحمته للقطاع الخاص:** يؤثر الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص من خلال عدة قنوات:

- يمثل الإنفاق الحكومي نسبة كبيرة من الإنفاق أو الطلب الكلي في الدول النامية، وأي نقص فيه نتيجة لانخفاض إيرادات الدولة أو نقص في مخصصاته بهدف معالجة التضخم، من شأنه أن يؤثر سلبا على الطلب الكلي، وبالتالي يؤثر سلبا على توقعات القطاع الخاص باتجاه ربحية الاستثمارات الجديدة.

والزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى زيادة في الطلب الكلي، ما يحفز القطاع الخاص على زيادة الاستثمار، بغية التوسع في الإنتاج، استجابة لزيادة الطلب الكلي، فمن المتوقع أن تكون العلاقة موجبة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص.

- قد يكون الإنفاق الحكومي على البنى التحتية (الطرق، السدود، الكهرباء، المواصلات ...) أثر تكاملي موجب على الاستثمار، فالكثير من المشاريع يصبح تنفيذها غير مجدٍ ويحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها، إذ لیس على المستثمرين تحمل تكاليف إضافية لإنشاء الطرق أو توليد الطاقة الكهربائية أو بناء الخزانات والسدود التي يحتاجونها لتنفيذ مشاريعهم الجديدة، وعلى الدولة أن تقوم بالإنفاق على تلك البنية التحتية ليصبح الاستثمار مجديا ويقبل القطاع الخاص على تنفيذه، وهذا ما أكدته دراسة كل من سرفنو سوليمانو (Servenand Solimano 1991) مما يدعم الأثر السابق للإنفاق الحكومي.

- يرى آخرون أمثال بلاس 1988 Blass أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص قد تكون عكسية، باعتبار أن الإنفاق الحكومي ربما نافس الاستثمار الخاص على مصادر التمويل عندما يتم تمويل عجز الموازنة العامة بقروض من الأفراد والهيئات أو الجهاز المصرفي، فزيادة الإنفاق الحكومي في ظل عجز الموازنة يقلل من الأموال المتاحة لإقراض القطاع الخاص، كما ترفع من معدلات الفائدة على القروض، فتزيد تكلفة رأس المال للمشاريع الاستثمارية، ما يؤثر سلباً على الاستثمار الخاص. وهكذا نجد أن للإنفاق الحكومي آثار تكاملية إيجابية وأخرى تنافسية سلبية على الاستثمار الخاص، والتأثير الصافي للإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص هو محصلة القوى المؤثرة في كل اتجاه؛¹

6- **الاستقرار السياسي والأمني:** والذي يعتبر من عناصر المناخ الاستثماري، فعدم الاستقرار يؤخر من خطوات التنمية، لأنه يؤدي إلى عدم التأكد وعدم الضمان تجاه المستقبل، الأمر الذي يؤدي برجال الأعمال الخواص إلى سحب أو توقيف مشاريعهم التنموية؛

7- **الاستقرار التشريعي:** إن نجاح الدول في إصدار تشريعات ملائمة لأوضاعها الاقتصادية الداخلية ومتجاوبة مع الأوضاع الاقتصادية العالمية، يمكّنها من استقطاب المزيد من الاستثمارات الخاصة، وعلى ذلك فإن عدم شفافية التشريعات وغموضها، يثبّط المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية، فعدم التأكد من استقرار السياسات، وتوقع التعديل في القوانين المطبّقة، يمثل عاملاً جوهرياً في إعاقة التوسع الاستثماري الخاص؛

8- **البنية التحتية المادية والاجتماعية:** تتمثل في الطرق والطاقة والموانئ والاتصالات، إضافة إلى التعليم والصحة. ولتكوين وتعزيز هذه الخدمات الأساسية أهمية كبيرة بالنسبة لنشاطات المؤسسات بصفة عامة، ومؤسسات القطاع الخاص بصفة خاصة، فتوفر بنية تحتية مادية عالية الجودة يؤثر في فعالية

¹مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، مرجع سابق، ص ص 140، 141.

عمليات وأنشطة المؤسسات الاقتصادية، كما أن الاستثمار في رأس المال البشري، ولاسيما التعليم والصحة، ترسي الدعائم لتطوير القطاع الخاص.¹

الفرع الثالث: خصائص القطاع الخاص

تؤكد العديد من الدراسات في هذا الصدد على أن تطوير القطاع الخاص يساهم في خلق نمو اقتصادي سريع ويستمر على المدى الطويل، وهذا ما انعكس بالخصوص في تزايد الاتجاه في العديد من الدول بداية الثمانينات من القرن الماضي نحو عملية خوصصة المؤسسات العمومية، وتوسيع مكانة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، والتي تتمثل في إعادة تخصيص الموارد في القطاع العام إلى القطاع الخاص بشكل يزيد من مكانته في النشاط الاقتصادي، إذ أن عملية الخوصصة تحوّل الاهتمام من الأهداف السياسية التي يعكسها نشاط القطاع العام، إلى الأهداف الاقتصادية التي يعكسها نشاط القطاع الخاص، وقد جاء هذا التحول انطلاقاً مما يتميز به من مزايا عديدة مقارنة بالقطاع العام وذلك كما يلي:²

- ارتكاز نشاطه الاقتصادي على تحقيق الربح مقارنة بالقطاع العام، الذي يغيب عن نشاطه مفهوم الربح، لتغليب الهدف الاجتماعي ذو الخلفية السياسية على الهدف الاقتصادي في نشاطاته؛
- الكفاءة في إدارة الموارد نظراً لما يتحمله من تكاليف مقابل الحصول عليها، في حين أن القطاع العام يتميز في الغالب بالتبذير وعدم الرشادة في استخدام الموارد؛

¹ شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، "دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية، دراسة حالة الجزائر"، ص، 241-243، متاح على: <http://www.asjp.cerist.dz/en/downarticle/276/6/10/8262>

² ساسي فطيمة، بعلي حمزة، نبية محمد، "القطاع الخاص كأحد البدائل التنموية للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات"، ملتقى وطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار البترول، 25، 26 أبريل 2017، ص ص 04 ، 05.

- قدرة القطاع الخاص على خلق وتوفير الحوافز لعنصر العمل، بما يضمن ارتفاع الإنتاجية والصرامة في الأداء؛

- الإدارة الكفؤة للنشاط الاقتصادي بالنسبة للقطاع الخاص، انطلاقاً من استهدافه للموارد البشرية المؤهلة ذات الخبرة والمهارة والكفاءة العالية؛

- التميز بروح المبادرة وديناميكية الإبداع والابتكار والتجديد في النشاط الاقتصادي، للقدرة على المنافسة والبقاء في السوق بخلاف القطاع العام.

الفرع الرابع: طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والخاص

انتهت كثير من الدراسات إلى أنه من أكثر العوامل تأثيراً على الاستثمار الخاص هو حجم وطبيعة القطاع العام، حيث كشفت هذه الدراسات عن وجود علاقة ارتباط قوية بين الاستثمار الخاص والعام في الدول النامية، إلا أن تحديد طبيعة هذه العلاقة تنافسية أم تكاملية يتوقف على طبيعة الاستثمار العام.

فإذا كانت الاستثمارات العامة موجّهة إلى مجالات وأنشطة منافسة للقطاع الخاص، فإن العلاقة بينهما تصبح عكسية، بمعنى أن الاستثمار العام يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص، وتفسير ذلك يكمن في افتراض أن الأول يمارس أثراً تراحيمياً على الثاني، نتيجة لاستثائه بجزء كبير من الموارد المحلية المتاحة، سواء عن طريق فرض الضرائب أو القروض الداخلية أو التمويل التضخمي، ما يترتب على ذلك رفع أسعار الفائدة على مستثمري القطاع الخاص.

إلا أن الدراسات الحديثة تبنت وجهة نظر مخالفة، وأكّدت على وجود علاقة طردية بين كل من الاستثمار العام والخاص، حيث يؤدي التوسع في الاستثمارات العامة إلى رفع معدل العائد على الاستثمار الخاص، فالإنفاق الاستثماري العام وخاصة في مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة يمارس أثراً تكاملياً مع

الاستثمار الخاص، وهو ما نتج عن التأكيد على ضرورة المزج بين هذين النوعين من الاستثمارات لرفع القدرات الإنتاجية الكلية للاقتصاد في مجموعه.¹

الفرع الخامس: الخصوصية كآلية للإصلاح الاقتصادي

في ظل التحولات المعاصرة في كثير من الدول، كسياسات التحرير وإعادة الهيكلة، وتحول دور الدولة من الدور الإنمائي إلى الدور التصحيحي، وتعزيز دور القطاع الخاص والانفتاح الاقتصادي والانتقال إلى اقتصاد السوق، تأتي أهمية الخصوصية، كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية لما لها من مزايا تكمن في زيادة إيرادات الدولة، وتحقيق المنافسة والكفاءة الاقتصادية، والإسراع بالتحوّل إلى اقتصاد السوق. وتعتبر الخصوصية المرحلة الأخيرة من مراحل الإصلاح الاقتصادي، وقد توجّهت كثير من الدول إلى تطبيقها في الوقت الحالي، فهناك بعض الدول حققت نتائج مذهلة في عملية التخصيص، وأخرى لم تفلح في تجربتها وقد كانت النتائج سلبية لاقتصادياتها.

1-تعريف الخصوصية:

أ-إن المقصود بالخصوصية هو زيادة دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية، وتقليص دور الدولة (القطاع العام)، فهي إذن التحوّل التدريجي نحو القطاع الخاص، وهي تعبير عن نقل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، وبالتالي هي وسيلة لزيادة الإنتاج وتحسين الجودة، وخفض تكلفة الوحدة المنتجة وكبح نمو الإنفاق العام، وكذلك تدبير السيولة اللازمة لسداد ديون الحكومة.

ب-كما أن هناك مفهومين للخصوصية:

-المفهوم الضيق، والذي يعتبر الأكثر انتشاراً، يعني بيع أصول القطاع العام (المشروعات العامة) أو أسهمها إلى الأفراد، سواء كان البيع كلياً أو جزئياً، وسواء تم البيع للعاملين بالمشروع أو لمستثمر.¹

¹لقينعي عز الدين، مرجع سابق، ص ص، 175، 176.

وعليه يرتبط المفهوم الضيق للخصوصية بقضية أساسية، وهي دور الملكية في الإصلاح، حيث أن الملكية الخاصة تعد مطلباً أساسياً للإصلاح.

-أما المفهوم الواسع، وهو الأكثر شمولاً، فيعني زيادة دور وقوى السوق، أو بمعنى آخر، تعني الخصوصية التحرر من القيود التي تتعلق بالكفاءة في المنشآت العامة وتحويلها إلى حوافز القطاع الخاص، أي وضع القيود على دور الدولة وعلى سياساتها الاقتصادية.

وهكذا يتضح أن الخصوصية سياسة اقتصادية تهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تقنين الأدوار بين الحكومة والقطاع الخاص، وتشجيعه وزيادة مشاركته في الناتج الوطني الإجمالي، وكذا تشجيعه على تحسين جودة منتجات المشروعات والابتكار والمنافسة وجذب الاستثمارات.

2-أهداف الخصوصية: يمكن تحديد أهدافها فيما يلي:

-تعدّ الخصوصية محركاً أساسياً لجذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال الاستثمار المباشر (شراء مؤسسة عامة من طرف مستثمر استراتيجي) أو من خلال الاستثمار غير المباشر (الاستثمار في الأسهم والسندات، الاستثمار في محفظة الأوراق المالية).

- زيادة الإيرادات الحكومية من جراء بيع المشاريع العامة، واستعمال هذه الإيرادات في تسديد الدين الخارجي للدولة، وقد رافقت عملية الخصوصية زيادة معتبرة في مداخل الدول من جراء بيع الشركات العامة؛

¹مولاي لخضر عبد الرزاق، "متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية-دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2010/2009، ص ص، 170، 171.

- زيادة نمو الناتج الكلي، وذلك بسبب تخصيص الموارد، والذي يؤدي لزيادة الإنتاجية، وكذلك استثمار الأموال المحررة في أصول القطاع العام المباعة ويترتب على استثمار هذه الأموال زيادة في الناتج؛¹
- إن الاتجاه للخصوصية يؤدي إلى زيادة الطاقة الوطنية، والقدرة المحلية على الاعتماد على الذات وعدم اللجوء إلى المصادر الخارجية للتمويل، وفي الوقت ذاته تؤدي إلى الحد من ظاهرة هروب الأموال الوطنية إلى الخارج.

3-عوامل الدفع للخصوصية في الجزائر:

يمكن تفسير حركة الخصوصية في الجزائر بعدة عوامل اقتصادية، مالية، قانونية وسياسية، وعدم وجود المتاحات المالية، لذلك تسعى إلى معالجة عجز مالياتها العمومية دون رفع حجم مديونيتها.

3-1-الدوافع الاقتصادية: وذلك من خلال السعي لرفع الكفاءة الاقتصادية، تقديم سلع وخدمات بأسعار قادرة على منافسة الأسعار الدولية.

3-2-الدوافع المالية: من خلال تقليص عجز ميزانية الدولة، ومعالجة العجز المالي.

3-3-الدافع السياسي: لكونها تعني الديمقراطية في مجال التخطيط، الإنتاج، توزيع الثروة، الاستهلاك وحقوق التملك.

3-4-الدافع القانوني: ويتمثل في إعادة النظر في التشريع وتكييفه مع متطلبات اقتصاد السوق.²

بالإضافة إلى وجود عوامل داخلية وأخرى خارجية:

¹مولاي لخضر عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 171، 172.

²فوزية ساحي، "الإصلاحات الاقتصادية في المؤسسة العمومية الجزائرية-الأسباب والنتائج"، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية-بحوث ودراسات، المجلد 08، العدد 02، 2021، ص 44.

*العوامل الداخلية: تتمثل في:

- الخلل في تسيير الاقتصاد لإفلاس مؤسسات القطاع العام، وعدم فعاليتها، إذ لم تعد الدولة قادرة على تقديم إعانات لإنقاذها؛

- الخلل في تسيير التوازن الخارجي التجاري والتكنولوجي للتبعية إلى الخارج، نمو غير متوازن بين القطاعات الاقتصادية؛

- الخلل في إستراتيجية التنمية لسوء الاستغلال لمختلف الموارد وتهميش القطاع الخاص.

*العوامل الخارجية: وتتمثل في:

- ظهور نظام دولي جديد تقوده قوى رأسمالية تتبنى المنافسة واقتصاد السوق، التراجع الكبير لأكبر البنوك التجارية الخارجية في تمويل استثمارات الدول النامية، بتأثيره على مداخل ميزانية الدولة بالانخفاض؛

- نجاح الإيديولوجيات الليبرالية، في ظلها يقتصر دور الدولة على اقتطاع الضريبة لضمان تقديم الخدمات العامة، وابتعادها عن النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص؛

- موقف المؤسسات المالية الدولية بتأكيدا عقد اتفاقية القرض في أكتوبر 1991، مع الالتزام بفتح المجال الواسع لإمكانية الخصخصة. إذ أصبحت هذه المنظمات تشكل أداة ضغط خارجي لتطبيق سياسات الإصلاح من قبل الدول التي تعاني من الاستدانة الخارجية، بسبب نمط التسيير المتبع؛

- مشكل المديونية بسبب انهيار سعر البترول بأكثر من ثلثي قيمته منذ 1986، تقلص حجم العائدات السنوية للدولة، مما سبب أزمة مالية خانقة، انعكست سلبا على التوازن العام لميزان المدفوعات الذي

تضاعف عجزه، هذا العجز دفع بالبلاد إلى اللجوء السنوي المتكرر للاقتراض من الخارج، ما أدى إلى تزايد المديونية الخارجية للبلاد.¹

المطلب الثاني: آليات مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية

تشير التجارب الدولية الناجحة إلى أن القطاع الخاص يستطيع دفع معدلات التنمية الاقتصادية وتحقيق أهدافها المنشودة، من خلال ما يلي:

- المشاركة في عملية التخطيط الاستراتيجي للتنمية لزيادة كفاءة وفعالية هذه العملية؛
- تأمين المزيد من الموارد المالية والمادية، والمعرفة والخبرة، التي غالبا ما لا تتوفر داخل المجتمع المحلي؛
- كفاءة التعامل مع ظروف الاقتصاد المحلي، حيث أن أصحاب المشاريع الخاصة عادة ما يكونون أكثر دراية بالفرص الموجودة، مقارنة بالقطاع العام أو السلطات المحلية. وأكثر قدرة على تحديد العقبات التي تواجه إستراتيجية التنمية؛
- ربط السكان المحليين بالأنشطة الاقتصادية المحلية، ومن ثم توفير فرص عمل جديدة لهم؛
- تحسين مستوى المرافق العامة والبنية الأساسية للمناطق المحلية، ومن ثم رفع جودة الحياة في هذه المناطق وجعلها أكثر جذبا للعمل والإقامة؛
- مساندة إستراتيجية التنمية على النحو الذي يساعد على تعزيز ثقة المستثمرين ورجال الأعمال والشركات؛
- إضفاء الشرعية اللازمة على عملية التنمية المحلية، وتنقيتها من الاعتبارات السياسية لضمان استدامتها على المدى البعيد.¹

¹ساحي فوزية، مرجع سابق، ص 45.

• مساهمة القطاع الخاص في خلق قيمة مضافة:

الجدول رقم (05): مدى مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة خارج المحروقات في الجزائر
الوحدة: مليار دج

البيان	2009	2010	2011	2012	2014	2018	2020
	النسبة المئوية %	النسبة المئوية %	النسبة المئوية %	النسبة المئوية %	النسبة المئوية %	النسبة المئوية %	النسبة المئوية %
مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة	16.4	15.5	15.2	5.83	6.08	14.7	15.0
مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة	83.6	84.5	84.8	94.17	93.92	85.3	85.0
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر التالية :

- الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية من 2000 إلى 2011 رقم 609.
- الحسابات الاقتصادية من 2018 إلى 2020 رقم 933.

متاح على: www.ons.dz

Ministère de l'Industrie, et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME 201,

n°18 « <http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/bulletin-d-information-statistique-N°18.pdf> ».

*القيمة المضافة (VA) = الإنتاج الخام - الاستهلاك الوسيط.

يبين الجدول رقم 5 نسب مساهمة القطاع العام والخاص في تكوين القيمة المضافة، إذ نلاحظ أن القطاع العام قد سجل انخفاضاً في سنتي 2010 و2011 بنسبة 15%، ليعاود في الانخفاض سنة 2012 وسنة 2014 بنسبة لا تتعدى 6%، بينما القطاع الخاص تزايدت مساهمته في تكوين القيمة المضافة من 86,2% سنة 2006 إلى 88,15% سنة 2009 ليصل إلى حوالي 94% سنتي 2012 و2014، وهذا كله راجع إلى التحولات الاقتصادية التي عرفت الجزائر من خلال تخليها عن التسيير المخطط للاقتصاد عن طريق خوصصة المؤسسات العمومية، وإعادة هيكلة وتأهيل المؤسسات المتبقية،

¹ شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، مرجع سابق، ص ص، 243 ، 244.

وتشجيع الاستثمار الخاص، من خلال الإطار التشريعي الجديد وما تضمنه من ضمانات وتشجيعات لهذا الأخير.

المطلب الثالث: المعوقات التي تواجه نمو القطاع الخاص في الجزائر

على الرغم من المجهود الذي تقوم به الهيئات المكلفة بدعم وترقية الاستثمار في الجزائر من أجل تحسين بيئة الاستثمار، وذلك من خلال سن القوانين والتنظيمات واللوائح التي تهدف على تنمية الاستثمارات المحلية والأجنبية، إلا أن الواقع العملي ووضع الجزائر في المؤشرات الدولية لقياس جاذبية مناخ الاستثمار، يكشف عن وجود الكثير من العراقيل والمعوقات التي تحول دون نمو الاستثمارات الخاصة، ويمكن إجمالاً تصنيف تلك المعوقات فيما يلي:

أ- **مشكل التمويل ومزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص:** يعتبر مؤشر نصيب القروض الموجهة للقطاع الخاص، مقارنة بالقطاع العام، أحد الدلالات على مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على التمويل الكافي.

ب- **المعوقات الإدارية والتنظيمية:** يواجه الاستثمار الخاص في الجزائر عدة مشاكل إدارية وتنظيمية أهمها:

- تعقد وطول الإجراءات والوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع؛
- ضعف البنية التحتية وعدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار؛
- ثقل النظام الضريبي من حيث تعقد الإجراءات الجبائية وعدم الوضوح في التطبيق، وهو ما يترك المجال للتلاعب والتفسير الشخصي، أي تؤثر على بيئة الاستثمار.¹

¹ مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، مرجع سابق، ص ص 146، 147.

ت- **مشكل العقار الصناعي:** يمثل العقار الصناعي أحد أهم العوائق التي يواجهها المستثمر في الجزائر، وقد توقفت العديد من المشاريع الاستثمارية المهمة بسبب هذا المشكل، فصعوبة الحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة نشاط استثماري، بالإضافة إلى الارتفاع الكبير في أسعار العقارات القابلة للاستغلال بسبب المضاربة، وتعدد الإجراءات الإدارية والقضائية، كلها تعيق نمو القطاع الخاص في الجزائر.

ومن جهة أخرى، أظهرت نتائج التحقيقات المنجزة حول مسألة العقار في الجزائر إلى وجود عدد كبير من الأراضي غير المستغلة، حيث يوجد حوالي 30% من المساحة الكلية المتوفرة غير مستغلة، وقد بينت تقديرات وزارة الصناعة إلى أن حجم العقار الصناعي متاح يقدر بـ 189 مليون م²، بينما بلغ حجم الطلبات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 80 مليون م²، ولهذا يتبين أن الأزمة لا تكمن في نقص العقار بقدر ما هي مشكلة فساد وضعف في التسيير والتنظيم وغياب الشفافية في توزيع الأراضي.

ث- **مشكل الفساد:** يعتبر الفساد ظاهرة عالمية تحد وتقلص من فعالية الاستثمار الخاص، فقد صنّفت الجزائر في المرتبة 99 عالميا ضمن مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة "الشفافية الدولية" لسنة 2007، في حين تراجع في سنة 2021 بـ 13 درجة، لتحل المرتبة 117 من أصل 180 دولة شملها التقرير بعدما كانت في سنة 2020 تحتل المرتبة 104 دوليا، وقد أشارت الدراسة التي أجراها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر إلى أن 34,3% من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7% من رقم أعمالهم في شكل رشاوى لتسريع معاملاتهم، والاستفادة من بعض المزايا والخدمات.

ج- **مشكل القطاع الموازي:** قدّر خبراء ومتابعو حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر ما بين 40 و60 مليار دولار، وفشلت محاولات سابقة في احتواء كتلة الأموال المتداولة في السوق الموازية، حيث عددت

وزارة التجارة 566 سوق موازية بمساحة إجمالية قدرها 2,7 مليون م²، ينشط فيها أكثر من 100 ألف متدخل، وأكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على حوالي 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية. وعليه فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا، وأن المنتجين الخواص الذين يعملون في إطار القانون يعانون وضعاً غير مشجّع على الإطلاق.¹

خلاصة القول أنه رغم الجهود المبذولة منذ بداية التسعينات لتحسين مناخ الاستثمار الخاص في الجزائر، ورغم الوفرة المالية والسيولة المتوفرة لدى البنوك، ورغم المكانة التي اكتسبها القطاع الخاص في الجزائر عبر فترة الإصلاحات، سواء في المساهمة في التشغيل، أو في تكوين القيمة المضافة والتنويع الاقتصادي، إلا أننا نجد أن القطاع الخاص في الجزائر مازال غير فاعل وغير نشط في الاقتصاد الوطني، واستمرار سيطرة القطاع الخاص على القطاعات الإستراتيجية في ظل استمرار اعتماد هيكل الاقتصاد الجزائري على المحروقات بالدرجة الأولى. فبالرغم من أن الجزائر استعادت تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، والتي تعتبر شرطا أساسيا لتنمية القطاع الخاص، غير أنها لا تكفي وحدها لخلق مناخ يساعد على نمو القطاع الخاص، إن المسائل المتعلقة بالعقار والتمويل والبيروقراطية والمنافسة غير الشرعية تطرح كل مرة في قائمة العوائق التي تعيق نمو الاستثمارات الخاصة، المحلية والأجنبية.

¹مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، مرجع سابق، ص147.

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية

ازدادت أهمية الاستثمارات الأجنبية ودورها في عملية التنمية، خصوصا بعد التغيرات الكبرى التي طرأت على النظام المالي الدولي في أعقاب أزمة المديونية الخارجية في أوائل الثمانينات، إذ أصبحت الاستثمارات الأجنبية مجالا خصبا لدراسة العلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية من خلال تدفق هذه الاستثمارات في صور متعددة، لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

توجد صعوبة في تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة وجود مفاهيم متعددة تتناول هذا الموضوع، زيادة على تداخل التعاريف التي تهتم بالجانب الاقتصادي مع التعاريف التي تهتم بالجانب القانوني أو الجانب الاجتماعي، وسنحاول إعطاء تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك عدة تعريف للاستثمار الأجنبي المباشر، نذكر على سبيل المثال لا الحصر منها ما يلي:

التعريف 1: يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمار حقيقي طويل الأجل، يكون من خلال انتقال رؤوس الأموال والمعدات والخبرات والأيدي العاملة الماهرة والتكنولوجيا المتطورة نسبيا، من أجل الحصول على أصول رأسمالية ومشروعات اقتصادية إنتاجية وخدمية مدرة للدخل والأرباح وتكون أكثر تنافسية في السوق العالمية.¹

التعريف 2: وفقا للتعريف الوارد في تقرير الأمم المتحدة للتنمية والتجارة UNCTAD، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل، ويعكس مصلحة وسيطرة دائمة من جانب

¹ أحمد جبر سالم، أحمد جاسم محمد، "الاستثمار في البنية التحتية ومصادر التمويل"، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2017، ص14.

كيان مقيم في اقتصاد معين (مستثمر أجنبي مباشر أو مؤسسة رئيسية) في مشروع مقيم في اقتصاد آخر من المستثمر الأجنبي المباشر (مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر أو مؤسسة تابعة أو شركة تابعة أجنبية).¹

التعريف 3: يعرفه الاقتصادي Bernard Raymond على أنه وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وخاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة.²

من خلال هذه التعاريف نستخلص أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يقوم به مستثمر أجنبي في بلد غير البلد الذي يقيم فيه، ويتخذ عدة أشكال بحيث يديره ويشرف عليه بشكل مستقل أو بشكل مشترك، بغرض تحقيق أهداف مختلفة.

هذا ويمكن التفرقة بين شكلين رئيسيين من أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الأجنبية غير المباشرة، إلا أننا سوف نسلط الضوء في هذا المبحث على الاستثمار الأجنبي المباشر، لكونه موجود في الاقتصاد الجزائري، بينما النوع الثاني لا يظهر أثره في الاقتصاد.

الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف الإستراتيجية التي يحددها المستثمر في تكيّفه مع الأوضاع لتحقيق أهدافه، ونميز:

1- المشروعات المشتركة: وهي تلك المشاريع الناجمة عن اتفاق طويل المدى بين طرفين (طرف

محلي وطرف أجنبي)، حيث يقوم هذا الاتفاق على قيام مشروع استثماري إنتاجي أو خدماتي داخل البلد المضيف للاستثمار، سواء كان الطرف قطاعا خاص أو عاما، كما يشارك في هذه المشاريع المشتركة

¹UNCTAD (2007), **World Investment Report 2007**, United Nations Conference on Trade and Development, Geneva, p245.

²Raymond Bernard, « **économie financière internationale** », édition , PUF, Paris , 1971 , p49.

شخصين قانونيين أو طرفين أو أكثر من دولتين تشتركان في ملكية المشروع، في إدارته وفي تسير رأس ماله، وتكنولوجيته وكذا علامته التجارية.

حيث تجدر الإشارة هنا إلى كون أن الطرف الأجنبي غالبا ما يكون شركة متعددة الجنسيات، تمتلك مزايا خاصة غير متوفرة لدى الشريك المحلي.¹

كما تعرّف على أنها تلك الاستثمارات التي تكون نسبتها مشتركة بين المستثمر المحلي والشركات الأجنبية بنسب متفاوتة، تحدد وفقا لرضا الشركاء وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب. حيث تقوم الكثير من الدول بتحديد النسبة القصوى التي يحق للمستثمر الأجنبي تملكها، وهي في العادة (49%) من إجمالي رأس المال، وذلك ضمانا لعدم تمكين المستثمر الأجنبي من التحكم في إدارة الاستثمارات.

• يتميز الاستثمار المشترك بالخصائص التالية:

- أنه عبارة عن اتفاق طويل الأجل لممارسة نشاط إنتاجي داخل البلد المضيف، هذا الاتفاق يكون بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي؛
- أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص؛
- قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة من شركة وطنية قائمة، يؤدي تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك؛
- طرفا الاستثمار (سواء الطرف الوطني أو الأجنبي) تكون مشاركتهما في مشروع الاستثمار من خلال المشاركة في رأس المال أو كله، على أن يقدم الطرف الآخر التكنولوجيا، أو قد تكون المشاركة من خلال تقديم الخبرة والمعرفة، المعلومات أو المعرفة التسويقية.

¹قادري محمد، "الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق، (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1995-2017)"، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018-2019، ص ص 39، 49.

وبالنسبة للدول النامية يعتبر الاستثمار المشترك من أكبر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر قبولاً، ويرجع ذلك لأسباب سياسية واجتماعية، أهمها تخفيض درجة تحكّم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني، إذ يساهم الاستثمار المشترك إذا أحسن تنظيمه وتوجيهه وإدارته في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية وخلق فرص جديدة للعمل، إضافة إلى تحسين ميزان المدفوعات وتنمية قدرات الكوادر الوطنية، وخلق علاقات تكامل اقتصادية مع النشاطات الاقتصادية بالدول المضيفة.¹

2- المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

تعتبر الاستثمارات التي يملكها المستثمر الأجنبي بالكامل، من أكثر الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات، حيث تقوم هذه الشركات بإنشاء مشروع للإنتاج والتسويق أو أي نوع من النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدول المضيفة، ويتمثل بقيام المستثمر الأجنبي بجلب الحزمة التكنولوجية التي يحتاجها، والتي تتضمن دراسة الجدوى الاقتصادية والتقنية للمشروع المراد إقامته دون تدخل الدولة المضيفة، ثم القيام بالأعمال الهندسية وجلب الخبراء والتقنيين، والإداريين، الآلات والمعدات، والقيام بالإشراف على إنجاز المشروع، ثم مباشرته بالإنتاج والتسويق دون مشاركة الطرف المحلي.²

إن هذا النوع من الاستثمارات وبالنظر إلى طبيعة الملكية فيه، فإنه غالباً ما يكون مصدر قلق بالنسبة للبلدان المضيفة، والتي تتردد كثيراً في التصديق عليه خوفاً من التبعية الاقتصادية، والهيمنة من قبل المستثمر الأجنبي، خاصة بعد الأرباح الكبيرة التي حققتها تلك الشركات من جراء استنزاف الموارد الطبيعية للدول المضيفة بأرخص الأثمان، وتسببها في زيادة عبء ميزان مدفوعات هذه الدول.

¹قادري محمد، مرجع سابق، ص 40، 41.

²باسم حمادي الحسين، "الاستثمار الأجنبي وعقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد"، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2014، ص 25.

3- مشروعات أو عمليات التجميع:

يمكن أن تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرفين الأجنبي والمحلي، حيث يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف المحلي بمكونات منتج معين، لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا. وفي غالب الأحوال في معظم الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة، والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه. وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو تكون مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، وقد تكون في شكل اتفاقية لا تتضمن أي ملكية للطرف الأجنبي.

4- الاستثمار في المناطق الحرة:

باعتبار المناطق الحرة فضاءات خارج المنطقة الجمركية، فإن الشركات متعددة الجنسيات غالبا ما يشكّل لها ذلك حافزا على مزاوله نشاطها الإنتاجي في مثل هذه المناطق، مستفيدة من ذلك من الإعفاءات الجمركية، حيث أنه غالبا ما تقوم البلدان المضيفة بخلق وإنشاء المناطق الحرة، قصد تشجيع إقامة الصناعات الموجهة للتصدير، ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات، وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات.¹

• الشركات متعددة الجنسيات:

تعرف الشركات متعددة الجنسيات على أنها شركات ذات رؤوس أموال ضخمة، تملك أعمالا ووسائل إنتاج في أكثر من دولة ويدير نشاطها على المستوى الدولي مجلس إدارة، يتخذ من الوطن الأم مركزا رئيسيا لها، وهي عبارة عن شركة أم تسيطر على عدد كبير من المشروعات من مختلف الجنسيات وبذلك تكون مجموعة ضخمة تتجمع لديها الموارد المالية والبشرية، وفي نفس الوقت تتبع إستراتيجية مشتركة، كما أن الحجم يحتل أهمية كبرى في تمييز المجموعات متعددة الجنسيات.

¹قادري محمد، مرجع سابق، ص ص، 42، 43.

كما يعرّفها آخرون بأنها مجموعة من الشركات تتمتع بجنسيات دول مختلفة، ويتعدى نشاط حدود دولة واحدة، وتمارس إحداها (الشركة الأم) سيطرتها ورقابتها على الشركات الأخرى (التي تسمى بالشركات الوليدة أو التابعة) عن طريق مساهمتها في رأسمال الشركة الوليدة بنسبة تسمح لها بممارسة هذه السيطرة، وتخضع الشركات الوليدة لإدارة الشركة الأم في إطار إستراتيجية عالمية واحدة.

ويرى "رولف" بأنها الشركة التي يجب أن تصل مبيعاتها الخارجية أو عدد العاملين في الخارج أو حجم الاستثمار في الدول الأجنبية حوالي 25% من إجمالي المبيعات أو العاملين أو الاستثمار.¹

ويعرفها "كلاودنز" بأنها شركة تستمد قسما هاما من استثماراتها ومواردها وسوقها وقوة العمل بها من خارج البلد الذي يوجد فيه مركزها الرئيسي.²

وعليه من التعاريف السابقة يمكن القول بأن الشركات متعددة الجنسيات هي شركات ضخمة تتمتع برؤوس أموال كبيرة، يدير مجلس إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة. وتباشر هذه الشركات عملها الاقتصادي في أكثر من دولة عن طريق شبكة فروعها الموزعة في العالم، وتنتشر في الدول الأقل تكلفة، وتبيع في الأسواق العالمية بأعلى الأسعار.

ونظرا لتزايد نشاط الشركات متعددة الجنسيات، وشموله معظم مناطق العالم، وكذلك تسابق معظم الدول المتقدمة والنامية -على حد سواء- من أجل اجتذاب هذا النوع من الشركات للعمل لديها، فإنه يبدو من المفيد أن نشير لأهم خصائص هذه الشركات والتي تتمثل فيما يلي:

¹ قادري محمد، مرجع سابق، ص 49، 50.

² أحمد عبد العزيز، "الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 25، 2010، ص 117.

- **الحجم الكبير:** لقد وصلت الشركات متعددة الجنسيات إلى أحجام خيالية، ويظهر ذلك من خلال قيمة العمليات التي تقوم بها، مما يضفي على هذه الشركات قوة اقتصادية تتضاءل أمامها قوة معظم الدول منفردة.
- **تنوع المنتجات:** إن هذه الشركات تخرج من دائرة التخصص في الإنتاج، بما ينطوي عليه من الارتباط بسوق وقيود سلعة معينة.
- **التنوع في النشاط:** حيث لا تقتصر هذه الشركات على نشاط معين، بل قد تجمع بين أنشطة المال والتجارة جنباً إلى جنب مع أنشطة الإنتاج والاستثمار في مختلف فروع الصناعة والزراعة والتعدين.
- **التفوق التكنولوجي:** تتجه هذه الشركات في العادة نحو الاستثمارات التي تتطلب درجة كبيرة من الخبرة والتكنولوجيا، يساعدها على ذلك إمكانياتها الهائلة وامتداد نشاطها دولياً، وتنوع منتجاتها.
- **التشتت الجغرافي:** لقد ازداد توجه هذه الشركات نحو توزيع قطاعات وحدات الإنتاج على عدد كبير من الدول، دون أن يترتب على ذلك فقدان هذه الشركات لتبعية وحداتها الخارجية وفروعها للمركز الرئيسي.
- **تركيز الإدارة العليا:** أخذت هذه الشركات تمارس سيطرة مركزية كاملة من البلد الأصلي على فروعها الأجنبية المنتشرة في أنحاء العالم، حيث تعمل جميع الفروع تحت نظام انضباطي دقيق وإستراتيجية وسيطرة عالمي مشتركة.¹

الفرع الثالث: دوافع اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في نهاية القرن العشرين، وقد ساهمت العولمة في ذلك من خلال انخفاض القيود على التبادل التجاري والاستثمار وحرية تنقل رؤوس الأموال والتقدم التكنولوجي وانخفاض تكلفة النقل والاتصالات، بالإضافة إلى تراجع أهمية القروض الدولية نظراً للمشاكل الاقتصادية التي تخلفها، وهكذا أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر بديلاً عن القروض الأجنبية في التمويل الدولي.

¹ القينعي عز الدين، مرجع سابق، ص ص 226، 227.

كما أصبحت الجزائر تولي أهمية كبيرة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك نظرا للفوائد التي يمكن أن يحققها، والتي تتمثل في العناصر التالية:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر شكلا بديلا للمديونية، بحيث لا يتطلب أي التزامات بالدفع من طرف الدولة المضيفة، كما يجنبها مصاعب تسيير الديون الخارجية. بالإضافة إلى جدية مشاريع الشركات الأجنبية، إذ تكون فرص نجاحها كبيرة، بينما عدم فعالية القروض الخارجية، بحيث قد يكون استخدامها غير أمثل وموجه للاستهلاك العام؛
- يعمل على تقليص حجم البطالة من خلال فرص العمل التي يتيحها، وذلك بزيادة حجم الاستثمارات. وتتوقف قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر على إحداث أثر إيجابي على العمل على ممارسات الشركات الأجنبية المستثمرة والبيئة التنظيمية التي تعمل فيها، بالإضافة إلى مستوى ومهارة قوة العمل في الدول المضيفة.¹
- يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر نقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة عن طريق جلب التقنيات والمهارات والخبرات العالية، وتتوقف أهمية ذلك على مدى احتكاك الشركات المحلية بالشركات الأجنبية، كما أن المنافسة التي تمارسها الشركات الأجنبية تدفع بالشركات المحلية إلى استعمال تكنولوجيا حديثة لضمان البقاء في السوق.
- إن وجود المشاريع الاستثمارية الأجنبية قد يشكّل حافز لإنشاء مشاريع محلية جديدة، تعمل على تزويدها بما تحتاجه من المواد الأولية والوسيط.
- يعدّ وسيلة مكتملة للاستثمارات الوطنية الحكومية والخاصة، ذلك أن زيادة هذا الاستثمار يقلل من الضغط على المدخرات المحلية، من خلال إقامته للمشاريع الاقتصادية، ويعوّض بها عن النقص الحاصل في استثماراتها المحلية، التي تعاني الأقطار النامية من عجز فيها.

¹ ناصر مراد، "دوافع اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وسبل تفعيله"، ص ص، 79، 80،

- بالإضافة إلى تلك المزايا يوجد عدة عوامل داخلية وخارجية، دفعت بالجزائر إلى اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تتمثل في العناصر التالية:
- الإخفاق التنموي، نتيجة فشل نهج التنمية وفشل سياسات التصنيع المتبعة، لعدم قدرتها على بناء اقتصاد قوي وتلبية احتياجات أفراد المجتمع؛
 - الاختلالات الهيكلية التي أدت إلى عجز الميزانية العامة، وتميز الاقتصاد الوطني بالطابع الريعي لاعتماده على المحروقات بشكل كبير؛
 - فشل سياسة إحلال الواردات وسياسة التصنيع الموجهة للتصدير؛
 - تفاقم عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية، خاصة البطالة والفقر وضعف الإنتاج، وعدم قدرته على منافسة الإنتاج الأجنبي؛
 - التبعية التكنولوجية وعدم مقدرتها على بناء قدرات تكنولوجية ذاتية، نظرا لعدم ملائمة التكنولوجيا المستوردة وارتفاع تكلفتها؛¹
 - تصاعد موجة العولمة والاتجاه نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي، وما يصاحبه من التحرير التجاري والمالي، وفتح الأسواق وزيادة شدة المنافسة الدولية، وتقليص دور الدولة من خلال زيادة مشاريع القطاع الخاص، تلك التحولات شكّلت ضغوطات على الجزائر، أجبرتها على صياغة توجهات تنموية تتماشى مع تلك التطورات العالمية الجديدة؛
 - انتشار الخطاب على المستوى الدولي الذي يؤيد الإيديولوجية التي مفادها أن اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته، عامل أساسي لتدعيم تحقيق التنمية في الدول المضيفة له، والمكاسب الحقيقية التي يمكن أن تجنيها وراء انفتاحها عليه، وعامل حقيقي للاندماج في الاقتصاد العالمي، والسعي لاستقطاب حصة أكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بغية الحصول على مختلف المعارف التكنولوجية والتسيرية والتسويقية.²

¹ناصر مراد، مرجع سابق، ص ص، 80، 81.

²نفس المرجع، ص ص، 81، 82.

المطلب الثاني: الاتجاهات الجغرافية والقطاعية العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر

تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالأوضاع الاقتصادية العالمية السائدة، والتي بدورها تؤثر في الأوضاع التنموية لكافة بلدان العالم، ولعل أهمها التي حدثت بعد الأزمة المالية العالمية في قلب النظام الرأسمالي عام 2008، أين شهدت خارطة الاستثمار الأجنبي المباشر تغيراً ملحوظاً، خاصة وأن العالم شهد حركية وديناميكية في انتقال رؤوس الأموال دون أية قيود، ونظراً للتسارع التكنولوجي وتطور البنية التحتية الرقمية وتعاضل دور الشركات متعددة الجنسيات، سنحاول التعرف على اتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الجغرافية والقطاعية العالمية بداية من الألفية الجديدة إلى غاية سنة 2018.

الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم للفترة (2000-2018)

بعدما هيمنت الثلاثية (الو.م.أ وأوروبا الغربية واليابان) طوال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الدولي، أضحت هذه التدفقات في السنوات الأخيرة تشكل موجة آسيوية. وبحلول عام 2012 تجاوزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية مستوياتها في الاقتصاديات المتقدمة لأول مرة. كما تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا بانتظام، بعدما شهد نمواً بطيئاً حتى أعوام التسعينات، إلا أنها ارتفعت بشكل متسارع منذ بداية الألفية الجديدة، ومن بين أسباب ذلك هو دخول الصين منظمة التجارة العالمية، وأهم ما ميّز تلك الفترة هيمنة المجموعة الأولى الرائدة، التي تضم كلا من هونغ كونغ والصين وسنغافورة، حيث صدرت أكثر من 70% من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب وجنوب شرق آسيا عام 2012. وتأتي بعدها المجموعة الثانية التي تشمل جمهورية كوريا ونمور كتلة الآسيان بما فيها أندونيسيا وتايلندا وماليزيا. أما المجموعة الثالثة فتشمل تايوان وماكاو وفيتنام والفلبين وبروناي وميانمار وكومبوديا ولاوس.¹

¹مفتاح صليحة، "توعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية"، أطروحة دكتوراه لم د في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2020/2019، ص 51-54.

ومن ناحية أرصدة الاستثمار الأجنبي ظلت هونغ كونغ أكثر وجهة جاذبة خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في العالم تراجعها بنسبة 13,4% إلى 1297 مليار دولار، وذلك رغم ارتفاع صفقات التملك والاندماج عبر الحدود بنسبة 17,6% إلى 816 مليار دولار. كما تراجعت تقديرات أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول العالم بمعدل 1,1% لتبلغ 32272 مليار دولار بنهاية عام 2018.

الجدول رقم (06): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والواردة في العالم للفترة (2015-2018)
الوحدة: مليار دولار

التدفقات الصادرة				التدفقات الواردات				المنطقة
2018	2017	2016	2015	2018	2017	2016	2015	
558.2	925,3	1105,1	1243,5	556,9	759.3	1197,7	1268,6	الدول المتقدمة
418,4	375,5	579,6	774,9	171,9	384,0	611,7	715,0	أوروبا
-13,1	380,2	359,2	331,8	291,4	302,1	507,8	511,5	أمريكا الشمالية
417.6	461.7	419.9	407.0	706.0	690.6	656.3	728.8	الدول النامية
9.8	13.3	9.5	9.7	45.9	41.4	46.5	56.9	أفريقيا
401.5	411.9	399.1	372.6	511.7	492.7	473.3	514.4	آسيا
341.1	361.7	352.8	324.2	428.2	412.0	387.0	432.0	شرق وجنوب شرق آسيا
271.5	290.8	302.7	255.2	279.5	267.8	270.3	317.8	شرق آسيا
69.6	70.8	50.1	69.0	148.7	144.2	116.8	114.3	جنوب شرق آسيا
11.2	11.5	5.5	7.8	54.2	52.3	54.2	51.2	جنوب آسيا
49.2	38.8	40.8	40.5	29.3	28.4	32.1	31.2	غرب آسيا
6.5	36.4	11.1	24.9	146.7	155.4	135.3	155.9	أمريكا اللاتينية والكاريبي
-0.2	0.1	0.1	-0.1	1.7	1.1	1.1	1.6	أوقيانوسيا
38.2	38.5	25.2	32.1	34.2	47.5	64.7	36.4	الدول المتحولة
1014,2	1425,4	1550,1	1682,6	1297,2	1497,4	1918,7	2033,8	العالم

المصدر: الأونكتاد ، تقرير الاستثمار في العالم 2019.

وحسب الإحصائيات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2019، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الاقتصاديات النامية بمعدل 2,2 % إلى 706 مليارات دولار، وارتفعت حصتها من التدفقات العالمية لتبلغ 54,4 %. في المقابل تراجعت بحدة التدفقات الواردة إلى الدول المتقدمة بنسبة 26,7 % إلى 557 مليار دولار عام 2018 لتمثل 42,9 % من إجمالي التدفقات العالمية، وذلك نتيجة الهبوط الكبير في التدفقات الواردة إلى أوروبا بنسبة 55,2 % إلى 172 مليار دولار.

وفيما يتعلق بنشاط الشركات متعددة الجنسيات ودورها على صعيد الاستثمار، رصد التقرير ارتفاعا بمعدل 5,3 % في قيمة أصول فروع الشركات الأجنبية في العالم إلى 110,5 تريليون دولار بنهاية عام 2018، فيما زاد حجم العمالة التي توظفها بمعدل 3,2 % إلى 75,9 مليون عامل.

وعلى صعيد الدخل من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد فقد ارتفع بمقدار 108 مليارات دولار عام 2018، كما استقر معدل هذا العائد عند 7 % على أرصدة الاستثمارات لنفس العام.¹

• أزمة كوفيد 19 أدت إلى انخفاض كبير في الاستثمار الأجنبي المباشر:

انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 35 % في عام 2020، لتصل إلى تريليون دولار بعد أن بلغت 1,5 تريليون في العام السابق، وأدت عمليات الإغلاق في جميع أنحاء العالم للتصدي لجائحة كوفيد 19 إلى إبطاء المشاريع الاستثمارية القائمة، ودفعت آفاق الركود الشركات المتعددة الجنسيات إلى إعادة تقييم المشاريع الجديدة.

¹UNCTAD, «World Investment Report 2019, Special Economic Zones-Key Messages and Overview », 2019, p20.

وشهدت الاقتصاديات المتقدمة أشد انخفاض، حيث تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 58% ويرجع ذلك جزئياً إلى إعادة هيكلة الشركات والتدفقات المالية داخل الشركات. أما في الاقتصادات النامية، فقد انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة أكثر اعتدالاً وصلت إلى 8%.

وقد تراجعت جميع عناصر الاستثمار الأجنبي المباشر، وأدت لانكماش عام في أنشطة المشاريع الجديدة، إلى جانب تباطؤ عمليات الدمج والتملك عبر الحدود، إلى انخفاض في تدفقات الاستثمار في رأس المال بأكثر من 50%، ومع تراجع أرباح الشركات متعددة الجنسيات بنسبة 36 % في المتوسط، تقلص أيضاً حجم أرباح الشركات الفرعية الأجنبية المعاد استثمارها، والتي تشكل جزءاً هاماً من الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات العادية.

وتركز أثر الجائحة على الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في النصف الأول من عام 2020، كما واصلت الاستثمارات التأسيسية - الأهم للبلدان النامية - اتجاهها السلبي طيلة عام 2020 وحتى الربع الأول من عام 2021.¹

الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر

عرف التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر تطوراً على مر الزمن، وذلك ليتناسب مع تغير احتياجات الدول لقطاع من القطاعات، مع ظهور التحرر الاقتصادي ومفهوم العولمة، حيث تركز الاستثمار الأجنبي المباشر في بداياته في قطاع الصناعة الاستخراجية، وفي السبعينات تحول إلى القطاع الصناعي الذي بلغت نسبته حوالي 45% من المخزون العالمي للاستثمار الأجنبي. ليصبح قطاع الخدمات القطاع الأكثر جذباً للمستثمرين في الثمانينات من القرن الماضي، وبحسب UNCTAD أصبح قطاع الخدمات هو القطاع الذي يطغى على تركيبة الاستثمار الأجنبي في كافة مناطق العالم. ويعود

¹ الأونكتاد، "تقرير الاستثمار العالمي 2021"، ص ص، 01، 02.

اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع الخدمات إلى مزايا هذا القطاع، كونه سريع الربحية وقليل المخاطرة، بالإضافة إلى أنه يتطلب رأس مال صغير نسبيا مقارنة بالقطاع الصناعي، كما كان لدخول العالم مرحلة الاستهلاك الواسع في إطار العولمة.¹

المطلب الثالث: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أكدت تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بأن الجزائر خطت خطوات مهمة وقطعت أشواطاً كبيرة في طريق تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

الفرع الأول: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر لفترة 2002-2018

بالرغم من أن بعض القطاعات في الجزائر استطاعت جلب اهتمام المستثمرين الأجانب، فقد استثمرت شركة ORASCOM المصرية في قطاع الاتصالات سنة 2001، وفي الإسمنت سنة 2004، كما استثمرت الوطنية الكويتية في قطاع الاتصالات سنة 2004، واستثمرت شركة DANONE الفرنسية في قطاع الصناعة الغذائية، وغيرها من الشركات، إلا أن أغلب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر لا تزال تتمركز في قطاع المحروقات. ففي الفترة (2002-2018) توزعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر على مختلف القطاعات بنسب متفاوتة، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (07): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر للفترة 2002-2018

القطاع الاقتصادي	عدد المشاريع	النسبة من إجمالي عدد المشاريع (%)	القيمة المحققة (مليون دج)	النسبة من إجمالي القيمة (%)	عدد مناصب الشغل المحققة	النسبة من إجمالي عدد مناصب الشغل المحققة (%)
الزراعة	13	1,44	5.768	0,23	641	0,48
البناء	142	15,76	82.593	3,28	23.928	17,91
الصناعة	558	61,93	2.050.277	81,37	81.413	60,95
الصحة	6	0,67	13.572	0,54	2.196	1,64

¹-مفتاح صليحة، مرجع سابق، ص56.

النقل	26	2,89	18.966	0,57	2.407	1,80
السياحة	19	2,11	128.234	5,09	7.956	5,73
الخدمات	136	15,09	130.980	5,20	13.842	10,36
الاتصالات	1	0,11	89.441	3,55	1.500	1,12
الإجمالي	901	100	2.519.831	100	226.471	100

المصدر: مفتاح صليحة، مرجع سابق، ص 153.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 7 أن قطاع الصناعة احتل مرتبة الصدارة من حيث عدد المشاريع والقيمة المحققة، ما يعني أنه الوجهة المفضلة للمستثمر الأجنبي، وذلك راجع لارتفاع مردودية هذا القطاع، حيث بلغ عدد المشاريع الموجهة إليه 558 مشروع خلال الفترة (2002-2018)، بقيمة إجمالية قدرها 2.050.277 مليون دج، أي ما يعادل 61,93% من إجمالي عدد المشاريع الواردة إلى الجزائر، وقام بتوفير حوالي 81.413 منصب عمل. ليليه قطاع البناء، بعده قطاع الخدمات ب 136 مشروع ولكن بقيمة أكبر من قطاع البناء والتي بلغت 89.441 مليون دج، وهو ما يمثل كذلك أزيد من 15% من التدفقات الواردة. ليأتي فيما بعدها قطاعي النقل والسياحة بنسب متقاربة، تزيد عن 2% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، أما النسبة المتبقية فتتمثل 2,22% تنقسمها باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر للفترة 2002-2018

سوف نوضح من خلال هذا الفرع التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر حسب أهم الدول المستثمرة فيها، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (08): التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر في الفترة 2002-2018 حسب أهم الدول المستثمرة فيها

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دج
أوروبا	472	1.148.208
فيما بينها الاتحاد الأوروبي	332	666.499
آسيا	114	169.732
أمريكا	18	68.813
إفريقيا	6	39.686
الدول العربية	262	1.057.257
أستراليا	1	2.974
متعددة الجنسيات	28	33.160
المجموع	28	2.591.831

المصدر: مفتاح صليحة، مرجع سابق، ص 155.

من الجدول رقم 8 يتضح جليا استحواذ أوروبا على النصيب الأكبر من إجمالي المشاريع الاستثمارية الأجنبية الوافدة إلى الجزائر المقدرة ب 472 مشروع وبقيمة مالية بلغت 1.148.208 مليون دج، كما كان للاتحاد الأوروبي نصيبا معتبرا من المشاريع الاستثمارية، إذ استحوذ على ما يقارب 332 مشروع، نظرا للقرب الجغرافي وبحكم الأثر التاريخي الاستعماري الرابط بينهما، في حين احتلت الدول العربية المرتبة الثالثة بما يعادل 262 مشروع، أما عن الدول الآسيوية فقد كان لها نصيب معتبر من المشاريع الاستثمارية في الجزائر، إذ بلغت عدد مشاريعها 114 مشروع وبغلاف مالي قدر ب 169.732 مليون دج، لتحظى أمريكا بحصة قليلة من المشاريع الاستثمارية الوافدة إلى الجزائر. أما الحصة الأصغر فكانت من نصيب كل من إفريقيا وأستراليا.¹

¹ مفتاح صليحة، مرجع سابق، ص 156.

الفرع الثالث: حظوظ الجزائر من الاستثمارات العربية البينية

سوف نحاول من خلال هذا الفرع التطرق إلى مختلف الدول العربية المستقبلية للمشاريع الأجنبية من

بينها الجزائر.

الجدول رقم (09): الدول العربية المستقبلية للمشاريع الأجنبية خلال عام 2021 وفقا لعدد المشاريع

الترتيب	الدولة	الحصة من الإجمالي	عدد المشاريع
1	الإمارات	52,8%	455
2	السعودية	14,6%	126
3	قطر	9,5%	82
4	مصر	6,7%	58
5	المغرب	5,8%	50
6	البحرين	2,4%	21
7	سلطنة عمان	2,3%	20
8	الجزائر	1,0%	9
9	تونس	0,9%	8
10	العراق	0,8%	7
11	الكويت	0,8%	7
12	الأردن	0,7%	6
13	موريتانيا	0,6%	5
14	السودان	0,5%	4
15	ليبيا	0,2%	2
16	جيبوتي	0,1%	1
17	لبنان	0,1%	1
المجموع		100%	862

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية 2021"، يونيو 2022.

من خلال التقديرات الأخيرة للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نلاحظ أن الجزائر تظل من الدول

المتواضعة في استقطاب الاستثمارات ورؤوس الأموال العربية، إذ تحتل المرتبة الثامنة عربيا بعيدا عن

المملكة العربية السعودية ومصر والمغرب، وتظل الاستثمارات العربية منحصرة في قطاعات محدودة وهي الخدمات، النقل والتخزين، الاتصالات، المعدات الصناعية والعقارات، ويظل أول مستثمر في الجزائر عربيا ممثلا في مجموعة أوراسكوم المصرية في قطاع الاتصالات سنة 2001.

خلاصة الفصل الثالث:

نستنتج من خلال الدراسة التحليلية لهذا الفصل أن الجزائر تبنت سياسة الإنعاش الاقتصادي من خلال البرامج الاستثمارية بغية تحقيق جملة من الأهداف؛ أهمها تعزيز الطلب الإجمالي وخلق مناصب شغل من خلال استثمار الأموال العامة في البنى التحتية ودعم الإنتاج الزراعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب إنعاش النمو الاقتصادي وبالأخص خارج المحروقات.

أما الاستثمار الوطني الخاص والذي برز بشكل واضح مع توجه السياسة الاقتصادية في الجزائر نحو اقتصاد السوق، حيث أن الاتجاه نحو الاعتماد على القطاع الوطني الخاص وتنفيذ برامج الخصوصية أدى إلى زيادة في نسبة استثمارات القطاع الوطني الخاص، وبالرغم من أنه خلق قيمة مضافة مهمة، إلا أنه مازالت هناك عراقيل ونقائص تحد من فعاليته.

وفيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر نلاحظ أن الجزائر تبنت مجموعة من الإصلاحات المؤسساتية والاقتصادية، إلى جانب سن مجموعة من القوانين والمراسيم التي تتضمن الإعفاءات والتحفيزات الضريبية لتحفيز المستثمرين الأجانب، قصد جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن حجم الاستثمارات التي كانت تهدف الدولة إلى استقطابها خارج قطاع المحروقات لم ترقى إلى المستوى المطلوب.

إلا أنه لقد ظهر قانون استثمار جديد سوف نتطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الرابع:

أثر تنويع الاستثمارات
العمومية على التنمية
الاقتصادية في الجزائر

تمهيد الفصل الرابع:

بفعل تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية، تمكنت الجزائر من تخطي عدة مشاكل اقتصادية، باعتبارها تسعى من خلال تطبيق هذه البرامج إلى تحقيق هدف أساسي وهو استبدال الواردات بسلع وخدمات محلية، إلا أن هذه الرؤية الواقعية ترافقها خلال هذه الفترة شروط وتدابير تحفيزية ترمي إلى تنمية الصادرات خارج المحروقات. ويبقى فقط حل إشكالية انتقال الجزائر من اقتصاد مبني على قطاع المحروقات إلى اقتصاد يهتم بالقطاعات المنتجة للثروة والقيمة المضافة خارج المحروقات، بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي والوصول إلى تنمية شاملة ومستدامة، ولن يتأت ذلك إلا عن طريق تحسين مناخ الأعمال والاستثمار. وسنحاول من خلال هذا الفصل دراسة مدى مساهمة تنويع الاستثمارات العمومية في الجزائر في خلق الثروة وتحقيق تنمية اقتصادية مرجوة.

وعليه ارتأينا تقسيم الفصل الرابع على النحو التالي:

المبحث الأول: قراءة في قانون الاستثمار الجديد في الجزائر 2022

المبحث الثاني: مجالات الاستثمار العمومية خلال الفترة 2010-2019

المبحث الثالث: مدى مساهمة الاستثمارات العمومية في التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة

2010-2019

المبحث الأول: قراءة في قانون الاستثمار الجديد في الجزائر 2022

يسعى قانون الاستثمار الجديد الذي أقرته الحكومة الجزائرية لجذب مزيد من الاستثمار الخارجي للجزائر، القانون عرف مسارا طويلا، ومرّ بالعديد من القراءات والتعديلات، حيث حرص رئيس الجمهورية شخصيا على كل مرحلة من مراحل إعداده، وهذا المسعى الجزائري يوضّح بصورة جلية الأهمية التي تمنحها الجزائر لهذا القانون في هذه المرحلة الحساسة من الحياة الاقتصادية للبلاد.

المطلب الأول: مفهوم، خصائص وأهداف قانون الاستثمار الجديد لسنة 2022

أقر المشرع الجزائري إعادة النظر في قانون الاستثمار المنظم للسياسة الاستثمارية في الدولة، نظرا للصعوبات والعراقيل التي واجهت المستثمرين المحليين أو الأجبيين، وبغية تشجيع وترقية الاستثمار في كل القطاعات، من خلال إعداد وضبط المفاهيم المرتبطة بالاستثمار وتحديد المهام بين الهيئتين الأساسيتين الفاعلتين في السياسة الاستثمارية للدولة، وهما المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، حيث أعاد النظر في المهام المنوطة بالهيئتين ومحاولة الفصل النوعي بين مهام الهيئتين لتجنب التداخل بينهما.¹

الفرع الأول: مفهوم قانون الاستثمار الجديد

أبرزت المديرية العامة لترقية الاستثمار بوزارة الصناعة أن "قانون الاستثمار الجديد الذي تم بشأنه إصدار مراسيم تنفيذية في أجال قياسية، يمثل إطارا قانونيا لاستقطاب المستثمرين وإحاطتهم بالضمانات الضرورية للاستثمار، وخلق ديناميكية تنموية متكاملة ومتجانسة على المستويين المحلي والوطني".

¹-أمنية كوسام، "الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في إطار قانون الاستثمار الجديد 22-18"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 05، العدد 02، 2022، ص 100.

وأضافت بأن قانون الاستثمار الجديد ينبع من تصور متكامل لفعل التنمية، يرتكز على استقطاب الطاقات والمؤهلات، وجعلها تندمج في الفعل التنموي المحلي والوطني من خلال المقاولاتية والاستثمار لخلق الثروة وتوسيع وترقية النشاطات.¹

الفرع الثاني: أهداف قانون الاستثمار الجديد لسنة 2022

بهدف تشجيع الاستثمار، أصدر المشرع الجزائري قانون الاستثمار الجديد لسنة 2022 لذي يهدف إلى:

- تطوير قطاعات النشاطات ذات الأولوية وذات قيمة مضافة عالية؛
- ضمان تنمية إقليمية مستدامة ومتوازنة؛
- تثمين الموارد الطبيعية والمواد الأولية المحلية؛
- إعطاء الأفضلية للتحويل التكنولوجي وتطوير الابتكار واقتصاد المعرفة؛
- تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة؛
- تفعيل استحداث مناصب الشغل الدائمة وترقية كفاءات الموارد البشرية؛
- تدعيم وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على التصدير.²

الفرع الثالث: مبادئ قانون الاستثمار الجديد لسنة 2022

هذا ويرسخ هذا القانون المبادئ الآتية:

- حرية الاستثمار: كل شخص طبيعي أو معنوي، وطنيا كان أو أجنبي، مقيم أو غير مقيم، يرغب في الاستثمار، هو حر في اختيار استثماره، وذلك في ظل إحترام التشريع والتنظيم المعمول بهما.

¹-وكالة الأنباء الجزائرية، "قانون الاستثمار الجديد مكسب واعد لتحقيق تنمية مستدامة"، متاح على:

http://aps.dz/ar/economie/134207_2022_11_06

²-المادة 02 من القانون المتعلق بالاستثمار، المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق لـ 24 يوليو سنة 2022، العدد 50، ص 05.

- الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات.¹

هذا وتخضع لأحكام هذا القانون، الاستثمارات المنجزة من خلال:

- اقتناء الأصول المادية أو غير المادية، التي تتدرج مباشرة ضمن نشاطات إنتاج السلع والخدمات في إطار إنشاء أنشطة جديدة وتوسيع قدرات الإنتاج و/أو إعادة تأهيل أدوات الإنتاج؛
- المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل حصص نقدية أو عينية؛
- نقل أنشطة من الخارج.²

ولقد فصل هذا القانون مجموعة من المفاهيم على النحو التالي:

- **المستثمر:** وهو كل شخص طبيعي أو معنوي، وطني أو أجنبي، مقيم أو غير مقيم، بمفهوم التنظيم الخاص بالصرف، ينجز استثمارا طبقا لأحكام هذا القانون.
- **استثمار الإنشاء:** هو كل استثمار منجز من أجل إنشاء رأسمال تقني من العدم باقتناء أصول بغرض إنشاء نشاط إنتاج السلع و/أو الخدمات.
- **استثمار التوسع:** وهو كل استثمار منجز بهدف رفع قدرات إنتاج السلع و/أو الخدمات عن طريق اقتناء وسائل إنتاج جديدة تضاف إلى تلك الموجودة.
- **استثمار إعادة التأهيل:** هو كل استثمار منجز يتمثل في عمليات اقتناء سلع و/أو خدمات موجهة لمطابقة العتاد والتجهيزات الموجودة، من أجل معالجة التأخير التكنولوجي أو بسبب الاهتلاك لقدمها، والتي تؤثر عليها من أجل رفع الإنتاجية أو إعادة بعث نشاط متوقف منذ ثلاث (03) سنوات على الأقل.

¹المادة 03 من القانون المتعلق بالاستثمار لسنة 2022 ، رقم 22-18

²المادة 04 من القانون المتعلق بالاستثمار لسنة 2022 ، رقم 22-18.

- نقل أنشطة من الخارج: عمل التحويل الذي تقوم بموجبه مؤسسة خاضعة للقانون الأجنبي، لكل أو لجزء من أنشطتها من الخارج إلى الجزائر.¹
 - ويجب على المستثمر أن يلتزم بما يأتي:
 - السهر على إحترام التشريع المعمول به والمعايير، لاسيما ما تعلق بحماية البيئة، والصحة العمومية، والمنافسة والعمل، شفافية المعلومات المحاسبية والجبائية والمالية.
 - تقديم كل المعلومات الضرورية التي تطلبها الإدارة لمتابعة وتقييم تنفيذ أحكام هذا القانون.²
- هذا القانون الجديد في جوهره محاولة جزائرية لجعل البلد أكثر استقطابا للاستثمار الخارجي، فالجزائر ورغم كل ما تتوفر عليه من مزايا اقتصادية وطاقوية وجغرافية، فهي الدولة الأقل جذبا للاستثمار الخارجي في محيطها الإفريقي والأجنبي.
- وبهدف وضع حد لهذا الضعف في أداء الاقتصاد الجزائري في مسألة جاذبية الاستثمار، حاول قانون الاستثمار الجديد الإجابة على مخاوف وتساؤلات الراغبين في الولوج إلى الاقتصاد الجزائري والاستثمار فيه.
- والبداية كانت بإلغاء قاعدة 51/49 وهي القاعدة المثيرة للجدل، والتي رأى فيها المتتبعون من أهم معوقات الاستثمار في الجزائر، هذه القاعدة كانت تفرض شريكا جزائريا بالأغلبية في أي عملية أي استثمار أجنبي في الجزائر لم تعد موجودة، وألغيت تماما في القانون الجديد ولم يعد لها أي وجود، وهذا المسعى يعطي إشارة قوية حسب الخبراء في جدية رغبة السلطات الجزائرية في جلب الاستثمار الأجنبي.
- هذا الإلغاء للقاعدة صاحبه وجود كلمة حرية الاستثمار في متن القانون، وهي الكلمة التي فسرها العارفون بمسار الاستثمار في الجزائر على أنها تأكيد من السلطات وعلى رأسها رئيس الجمهورية من أن كل

¹المادة 05 من القانون المتعلق بالاستثمار لسنة 2022، رقم 22-18.

² المادة 15 من القانون رقم 22-18.

الاستثمار في الاقتصاد الجزائري مسموح بكل حرية دون توجيه من طرف الإدارة، إلا من خلال مسألة التحفيز المرتبطة بالجباية بصورة عامة.

مسألة حرية الفعل الاستثماري هذه تم التركيز عليها من قبل كافة المهتمين بالجزائر، على اعتبار أنها توحى أن الإدارة أو البيروقراطية لم يعد لها اليد المؤثرة في الفعل الاستثماري في الجزائر، ولطالما أشتكى أي مستثمر أو راغب في الاستثمار في الجزائر من التدخلات المستمرة للإدارة في الحقل الاستثماري.¹

هذا المسعى بتحديد الإدارة في الفعل الاستثماري فسره المتعاملون الاقتصاديون على أنه ضمان جزائية على أعلى مستوى، لكل من أراد في الاستثمار في الجزائر، وتركز هذا السعي الجزائري لتحديد الإدارة بضمانة أخرى، وهي تغيير دور واسم الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار الذي أصبح تحت إشراف الوزارة الأولى، وتحديد دورها في مسألة الترويج للوجهة الجزائرية الاستثمارية.

وكإشارة إضافية لمسألة الضمانات المتعلقة بالاستثمار الخارجي، نص القانون الجديد على إنشاء لجنة عليا للطعون المتصلة بالاستثمار على مستوى رئاسة الجمهورية، تتكلف بدراسة الملفات والبت في الطعون والشكاوي التي يقدمها المستثمرون.

يرى العديد من الخبراء أن وضع هذه اللجنة تحت إشراف أعلى سلطة في البلاد، يعتبر توجّها قويا نحو مزيد من تحديد الإدارة في كل ما تعلق بالاستثمار في الجزائر، ويوضح من جهة أخرى رغبة السلطات في الاستجابة لكل الملاحظات والشكاوي التي عرقلت الفعل الاستثماري في الجزائر في العشرين سنة الأخيرة.

قضية أخرى كانت معرقة للاستثمار في الجزائر، والتي وجدت حلا لها في نص القانون الجديد، تتعلق بمسألة التحويلات نحو الخارج فيا يخص الأرباح المرتبطة بالاستثمار.

¹الاقتصاد والأعمال، "قانون الاستثمار الجديد في الجزائر....مزيد من الضمانات وراء في تحسين مناخ الأعمال"، متاح على: <http://iktissadonline.com/mode/7679> أطلع عليه بتاريخ 15 جانفي 2023.

هنا أوصى القانون بضرورة الإسراع في مسألة التحويل، وعدم عرقلة العمليات على مستوى البنوك والمصارف، ودعوة هذه الأخيرة إلى تطبيق اللوائح والتدابير بصورة أكثر مرونة بهدف الترويج للجزائر وتحسين مناخ الأعمال.¹

إن القراءة المعمقة لمحتوى قانون الاستثمار تؤكد أن السلطات الجزائرية سعت قدر الإمكان للاستجابة لكل ما اعتبرته الأطراف الأجنبية كمعرقل للاستثمار، أو كجو ضبابي لمناخ الأعمال في الجزائر، وتبقى النصوص التطبيقية التي من المنتظر أن تمنح مزيدا من الضمانات لكل راغب في الاستثمار في بلد يجمع الكل على قدراته الاقتصادية الهائلة.

المطلب الثاني: الإطار المؤسسي لقانون الاستثمار الجديد 18_22

أعاد القانون الجديد للاستثمار تنظيم الهياكل المشرفة على عملية ترقية ودعم الاستثمار بشكل مباشر ومرافقة المستثمرين من بداية وضع المشروع الاستثماري إلى غاية الانتهاء منه، وتتمثل هذه الأجهزة في المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار.

الفرع الأول: المجلس الوطني للاستثمار

يكلف المجلس الوطني للاستثمار، المنشأ بموجب أحكام المادة 18 التي بقيت سارية المفعول ضمن الأمر رقم 03-01 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق لـ 20 أوت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، باقتراح إستراتيجية الدولة في مجال الاستثمار، والسهر على تناسقها الشامل وتقييم تنفيذها.²

يعدّ المجلس الوطني للاستثمار تقريراً تقييماً سنوياً يرفعه إلى رئيس الجمهورية.

وتحدد تشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وسيره عن طريق التنظيم.

¹الاقتصاد والأعمال، مرجع سابق.

²المادة 17 من القانون رقم 18-22.

الفرع الثاني: الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار

جاء في نص القانون أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، المنشأة بموجب المادة 06 من الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001، تسمى من الآن فصاعداً "الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار"¹. وتكلف الوكالة حسب نص القانون، بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية، بترقية وتنشيط الاستثمار في الجزائر، وكذا في الخارج وجاذبية الجزائر، بالانصهار مع الممثلين للدبلوماسية والقنصلية الجزائرية بالخارج.

لقد أعاد تنظيم وتشكيل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مع تغيير تسميتها، ومنحها دور المروج الحقيقي والمرافق للاستثمارات، عوضاً عن دورها السابق الذي ينحصر في تسجيل الاستثمارات ومتابعتها فقط.

كما تم منحها صلاحيات إضافية جديدة تتماشى حسب ما يتطلع إليه المشرع، من أجل دفع عجلة الاستثمار، طبقاً للمرجعية التي يسري عليها برنامج الدولة الداعم للقطاع الاقتصادي، على ضوء المبادئ التي يرسخها هذا القانون الجديد، القائمة على مبدأ حرية الاستثمار ومبدأ الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات.²

لم يختلف تعريف الوكالة حسب القانون الجديد عن التعاريف السابقة، إلا أن الأمر يختلف في الوصاية الخاضعة لها الوكالة، حيث كانت سابقاً تخضع للوزير المكلف بالاستثمارات، لتخضع بموجب المرسوم التنفيذي 22-298 إلى وصاية الوزير الأول، وهو ما يتطلب مرونة ومهارة كافيتين لمواجهة مختلف المشاكل التي تعترض السير الحسن لهذه الهيئة الإدارية، كما يبين الأهمية البالغة التي تحتلها الوكالة، من حيث خضوعها مباشرة لوصاية الوزير الأول دون وجود وساطة بينهما.

¹ المادة 18 من القانون رقم 22-18.

² أمينة كوسام، المرجع السابق، ص 99.

الفرع الثالث: هيئات الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار

حسب المادة 18 الفقرة الثالثة من القانون 22_18، والمادة 18 من المرسوم التنفيذي رقم 22-298،

تنشأ لدى الوكالة الشبابيك الوحيدة الآتية:

- الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية؛

- الشبابيك الوحيدة اللامركزية.

وأفاد نص القانون أن الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية، هو المحاور الوحيد ذو

الاختصاص الوطني، ويكلف بالقيام بكل الإجراءات اللازمة لتجسيد ومرافقة المشاريع الاستثمارية الكبرى

والاستثمارات الأجنبية، وتحدد معايير تأهيل المشاريع الاستثمارية الكبرى عن طريق التنظيم.¹

وحسب المادة 20 من نفس القانون، تعدّ الشبابيك الوحيدة اللامركزية بمثابة المحاور الوحيد للمستثمرين

على المستوى المحلي، وتتولى مهام مساعدة ومرافقة المستثمرين في إتمام الإجراءات المتعلقة بالاستثمار.

ويضم الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية وكذا الشبابيك الوحيدة اللامركزية، ممثلي

الهيئات والإدارات المكلفة مباشرة بتنفيذ الإجراءات المرتبطة بتجسيد المشاريع الاستثمارية، خصوصا تلك

المكلفة بمنح المقررات والتراخيص، وكل وثيقة لها علاقة بممارسة النشاط المرتبط بالمشروع الاستثماري،

والحصول على العقار الموجه للاستثمار، ومتابعة الالتزامات المكتتبة من طرف المستثمر.²

كما تضطلع الشبابيك الوحيدة بمهمة المحاور الوحيد للمستثمر، وتكلف بهذه الصفة على الخصوص بما يأتي:

- استقبال المستثمر؛

- تسجيل الاستثمارات؛

¹ المادة 19 من القانون 22-18.

² المادة 21 من القانون 22-18.

- تسيير ومتابعة ملفات الاستثمار؛
 - مرافقة المستثمرين لدى الإدارات والهيئة المعنية.¹
- وعليه فقد حدّد هذا النص القانوني جملة المراحل التي يمر بها المشروع الاستثماري، بدءاً من مرحلة التسجيل إلى المرافقة وحتى الانتهاء من المشروع، ثم حدّد مهام كل ممثلي الهيئات الإدارية التابعة للوكالة، من أجل تشجيع الاستثمار وإزالة العراقيل البيروقراطية التي كان يعاني منها المستثمر سابقاً.

الفرع الرابع: مهام الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار بموجب قانون الاستثمار 18-22

- حسب المادة 18 فقرة 2 من هذا القانون، تكلف الوكالة بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية بما يأتي:
- ترقية وتهيئة الاستثمار في الجزائر، وكذا في الخارج، وجاذبية الجزائر، بالاتصال مع الممثلات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية بالخارج؛
 - إعلام أوساط الأعمال وتحسيسهم؛
 - ضمان تسيير المنصة الرقمية للمستثمر؛
 - تسجيل ملفات الاستثمار ومعالجتها؛
 - مرافقة المستثمر في استكمال الإجراءات المتصلة باستثماره؛
 - تسيير المزايا، بما فيها تلك المتعلقة بحافزة المشاريع المصرح بها، أو المسجلة قبل تاريخ إصدار هذا القانون؛
 - متابعة مدى تقدّم وضعية المشاريع الاستثمارية.

الفرع الخامس: إنشاء منصة رقمية

تم إنشاء منصة رقمية للمستثمر، يسند تسييرها إلى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، وتسمح بتوفير كل

¹أمانة كوسام، مرجع سابق، ص 103.

المعلومات اللازمة حول فرص الاستثمار في الجزائر، والعرض العقاري والتحفيزات والمزايا المرتبطة بالاستثمار، إضافة إلى الإجراءات ذات الصلة.

فالمنصة الرقمية للمستثمر هي الأداة الإلكترونية لتوجيه الاستثمارات ومرافقتها ومتابعتها، منذ تسجيلها وخلال فترة استغلالها.

وهي تضمن إزالة الطابع المادي لجميع الإجراءات، واستكمال جميع الإجراءات المتعلقة بالاستثمار عبر الإنترنت، وتسمح بتكثيف الإجراءات الواجب إتباعها حسب نوع الاستثمار ونوع الطلبات.

وتكون مترابطة مع الأنظمة المعلوماتية الخاصة بالهيئات والإدارات ذات العلاقة مع النشاط الاستثماري.¹

وحسب المادة 28 من المرسوم التنفيذي رقم 22-298 تهدف المنصة الرقمية إلى ما يأتي:

- التّكفّل بعملية إنشاء الشركات والاستثمارات وتبسيطها وتسهيلها؛
- تحسين التواصل بين المستثمرين والإدارة الاقتصادية؛
- ضمان شفافية الإجراءات التي يتعيّن القيام بها، وكيفيات فحص ومعالجة ملفات المستثمرين؛
- الإسراع في معالجة ملفات المستثمرين ودراستها من قبل الإدارات المعنية؛
- السماح للمستثمرين بمتابعة تقدّم ملفاتهم عن بعد؛
- تحسين الخدمة العامة من حيث المواعيد ومردودية الأعوان وجودة الخدمة المقدّمة؛
- تحسين أداء المرافق العامة وجعلها متاحة وذات ولوج أسهل بالنسبة للمستثمرين؛
- تنظيم التعاون الفعّال بين مصالح الإدارة المعنية بالنشاط الاستثماري؛
- السماح بالتبادل المباشر والفوري للمعلومات بين أعوان الإدارات والهيئات المعنية.¹

¹أمانة كوسام، مرجع سابق، ص109.

أصبحت الحاجة ملحة لتحسين مناخ الأعمال من كل الأوجه، من خلال الاستعانة بالتكنولوجيات الحديثة، ورقمنة القطاعات المرتبطة بالاستثمار لاسيما القطاع البنكي، الضريبي، العقاري، الجمركي، التوثيق

بحيث يمكن للحكومات والهيئات الإدارية، ولاسيما وكالات تشجيع الاستثمارات من التقنيات الرقمية، استجابة للحاجة إلى تخفيف الأعباء الإدارية على الشركات، وتقليل العقبات البيروقراطية لزيادة تسليم المنتجات المطلوبة على المدى القصير، ولدعم وتسهيل عمليات الاستثمار على المدى الطويل.

فالتأثير الاقتصادي الذي أحدثته جائحة كورونا مثلا، جعل تطوير مناخ داعم للأعمال في الجزائر من الحاجات الماسة التي يجب التعجيل بها، ويجب التركيز على الاستمرار في عملية الرقمنة (الحكومة الإلكترونية)، وتبسيط الإجراءات اللازمة لعمل الشركات سواء من حيث التسجيل، أو الحصول على تراخيص البناء، أو نقل الملكية. ومن اللازم أيضا إعادة النظر في دور الموثق، مما يعني إلغاء الإجراءات التي يمكن اليوم تنفيذها إلكترونيا.²

وكلما سارعت الحكومة إلى اتخاذ هذه الإجراءات، كان ذلك أفضل، لأن بعض هذه الإصلاحات قد يستغرق بضع سنوات لتحقيق نتائج ملموسة، لاسيما الإصلاحات التي تستند إلى تغييرات في التشريعات.

وعلى هذا يجب على صناع السياسات جعل تطبيق التكنولوجيا الرقمية أحد عناصر النظام البيئي للابتكار، فالأطر التنظيمية المحددة بدقة، والاستثمار في البنية التحتية، والمهارات الرقمية، والشمول المالي، يجب أن تكون من الأولويات. حيث توضح معظم البحوث أن التكنولوجيا الرقمية ضرورية لمواجه

¹ المرسوم التنفيذي رقم 22-298 المؤرخ في 11 صفر 1444 الموافق لـ 8 سبتمبر 2022 ، يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيورها ، الجريدة الرسمية ، العدد 60 ، بتاريخ 18 سبتمبر 2022 .

² أمينة كوسام، مرجع سابق، ص110.

التحديات الاجتماعية والاقتصادية، ونصفها في أغلب الأحيان بأنها العنصر الوحيد الذي تحتاج إليه الدول، لكي تتخطى العقبات وتصل إلى التنمية الاقتصادية المستدامة.

ومن المنظور الاقتصادي، فإن تحسن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يضيف صبغة ديمقراطية على المعلومات ذات الأهمية للإنتاج ووكلاء السوق، مما يساعد على زيادة كفاءة سلاسل القيمة وتوفير منتجات وتقديم خدمات في المتناول.¹

المطلب الثالث: تسيير المزايا والتحفيزات الممنوحة لأصحاب المشاريع الاستثمارية

لقد تم إسناد مهمة تسيير المزايا للوكالة، بما فيها تلك المتعلقة بحافطة المشاريع المصرّح بها، أو المسجلة قبل تاريخ إصدار هذا القانون، على عكس القانون السابق 16-09 الذي كان يمنح للوكالة فقط حق تسجيل هذه المزايا، وهو ما يشكل قفزة نوعية في مهام الوكالة، على أساس أنها تتولى تسيير حافطة المزايا والتحفيزات، بحكم درايتها بالمشروع الاستثماري الذي يحتاج هذه التحفيزات والمزايا، وتسمح بمراقبة مستمرة لكيفيات الاستفادة والمتابعة بعد إتمام مشروعه الاستثماري.

وقد فصل القانون الجديد في كيفيات الاستفادة من هذه المزايا في المواد من 24 إلى 33 منه، ويجب أن تخضع الاستثمارات قبل إنجازها إلى التسجيل لدى الشباك الوحيدة المختصة للاستفادة من هذه المزايا، بعد تسجيل الاستثمار تسلّم شهادة على الفور مرفقة بقائمة السلع والخدمات القابلة للاستفادة من المزايا التي ترخص للمستثمر حق المطالبة بها لدى الإدارات والهيئات المعنية حسب المادة 25.

كما أوكلت للوكالة مهمة تسيير المزايا، بما فيها تلك المتعلقة بحافطة المشاريع المصرّح بها، أو المسجلة قبل تاريخ إصدار هذا القانون، وقد فصل القانون الجديد في كيفيات الاستفادة من هذه المزايا في المواد

¹ أمينة كوسام، مرجع سابق، ص 111.

من 24 إلى 33 منه، وقسم الأنظمة التحفيزية حسب المشاريع المستفيدة من هذه الأنظمة التحفيزية إلى ثلاث أنظمة وهي:

- النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية ويدعى "نظام القطاعات"؛
 - النظام التحفيزي للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة ويدعى "نظام المناطق"؛
 - النظام التحفيزي للاستثمارات، ذات الطابع المهيكل ويدعى "نظام الاستثمارات المهيكل".
- وسنتناولها فيما يلي:

الفرع الأول: النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية ويدعى "نظام القطاعات"

تكون قابلة للاستفادة من "نظام القطاعات"، الاستثمارات المنجزة في مجالات النشاطات الآتية: المناجم والمحاجر، الفلاحة وتربية المائيات والصيد البحري، الصناعة والصناعة الغذائية والصناعة الصيدلانية والبتروكيميائية، الخدمات والسياحة، الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة، اقتصاد المعرفة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وتحديد قائمة الأنشطة غير القابلة للاستفادة من المزايا المحددة بعنوان نظام القطاعات، عن طريق التنظيم.¹

زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، تستفيد هذه الاستثمارات من العديد من المزايا متمثلة في الإعفاء من الحقوق الجمركية والإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ومن دفع حق نقل الملكية...²

الفرع الثاني: النظام التحفيزي للمناطق ذات الأهمية الخاصة "نظام المناطق"

حسب المادة 28 تكون قابلة للاستفادة من هذا النظام الاستثمارات المنجزة في:

- المواقع التابعة للهضاب العليا والجنوب والجنوب الكبير؛
- المواقع التي تتطلب تنميتها مرافقة خاصة من الدولة؛

¹المادة 26 من القانون رقم 18-22.

²لمزيد من التفاصيل، أنظر المادة 27 من القانون رقم 18-22.

- المواقع التي تمتلك إمكانات من الموارد الطبيعية القابلة للثمين.

وتحدّد قائمة المواقع التابعة للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة، عن طريق التنظيم.

كما تستفيد هذه المشاريع زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، والتي تكون الأنشطة المنجزة فيها غير مستثناة من المزايا المحددة في هذه المادة، من مزايا أخرى متمثلة في الإعفاء من الضريبة على الأرباح ومن الرسم على النشاط المهني.¹

الفرع الثالث: النظام التحفيزي للاستثمارات ذات الطابع المهكيل "نظام الاستثمارات المهيكلة":

ويقصد بها تلك الاستثمارات ذات القدرة العالية لخلق الثروة، واستحداث مناصب الشغل، والتي من شأنها الرفع من جاذبية الإقليم، وتكون قوة دافعة للنشاط الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة، قابلة للاستفادة من نظام "الاستثمارات المهيكلة" وتحدد معايير تأهيل الاستثمارات القابلة للاستفادة من هذا النظام عن طريق التنظيم.²

زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، يمكن أن تستفيد الاستثمارات القابلة للاستفادة من نظام الاستثمارات المهيكلة، من مزايا أخرى وإعفاءات مثل الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني.³

وتحدد كفاءات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

وفي الأخير نلاحظ أن المشرع الجزائري قد أصدر قانون الاستثمار الجديد لسنة 2022 بغية خلق مناخ استثماري ملائم أمام الاستثمار الأجنبي أو المحلي، ومحاولة سد الثغرات الموجودة في كل مرة، وذلك من خلال إعادة النظر في العديد من المسائل التي كانت تشكّل عقبة في وجه المستثمرين.

¹المزيد من التفاصيل، أنظر المادة 29 من القانون رقم 18-22.

²المادة 30 من القانون رقم 18-22.

³المزيد من التفاصيل، أنظر المادة 31 من القانون رقم 18-22.

المبحث الثاني: مجالات الاستثمار العمومية خلال الفترة 2010-2019

تقوم الدول بتوجيه مدخراتها وإيراداتها المتأتية من مصادر مختلفة نحو الاستثمار في مجالات مختلفة حسب الخطة الاقتصادية المسطرة، وذلك بهدف تنمية رأس المال المادي وخلق الثروة، تهيئة وتحسين الظروف الاقتصادية، إشراك مختلف الفعاليات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، وتركز الدولة على جانب الاستثمار العام باعتباره يخدم الصالح العام ككل، وذلك من خلال التركيز على القطاعات الاقتصادية المنتجة للثروة.

المطلب الأول: نفقات الاستثمار الإجمالية وأهميتها النسبية إلى نفقات التجهيز

حاولت الجزائر الخروج من الظروف التي شهدتها في تسعينيات القرن العشرين، من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات، معتمدة في ذلك بشكل كبير على تحسن أسعار البترول في الأسواق العالمية، وقد أدى هذا إلى تحسن الملحوظ لنفقات الاستثمار من خلال ميزانيات التجهيز، التي تؤدي إلى تنمية الثروة العمومية وتحسين تجهيز مختلف القطاعات.

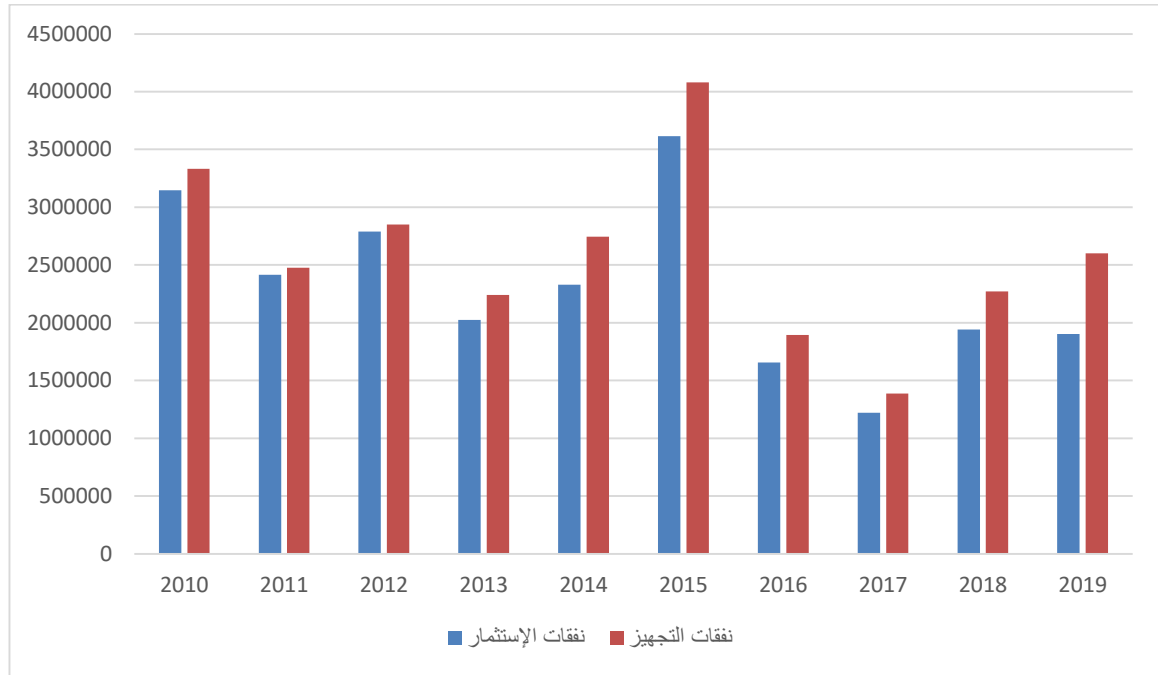
الجدول رقم(10): تطور نفقات الاستثمار الإجمالية بالنسبة لنفقات التجهيز خلال الفترة 2010-2019

الوحدة : مليون دج

السنوات التعيين	2010	2011	2012	2013	2014
نفقات الاستثمار	3.146.952	2.415.487	2.789.954	2.025.159	2.329.317
نفقات التجهيز	3.331.952	2.475.487	2.849.854	2.240.159	2.744.317
السنوات التعيين	2015	2016	2017	2018	2019
نفقات الاستثمار	3.615.071	1.655.199	1.221.323	1.940.506	1.901.567
نفقات التجهيز	4.079.671	1.894.204	1.386.673	2.270.506	2.601.662

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين المالية لسنوات الدراسة (الملحق رقم 01)

الشكل رقم (03): تطور نفقات الاستثمار الإجمالية بالنسبة لنفقات التجهيز خلال الفترة 2010-2019



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 10.

يتضح من خلال الجدول رقم 10 والشكل رقم 03 وبالمقارنة بين مخصصات الاستثمار الإجمالي (العمومي) واعتمادات نفقات التجهيز، أن نفقات الاستثمار عرفت زيادة مستمرة لتصل إلى أرقام كبيرة خلال السنوات 2010-2015، إذ نلاحظ أنه تستحوذ على جل المبالغ المخصصة في ميزانية التجهيز للدولة، وهذا بمختلف القطاعات الاقتصادية بالنظر إلى المبالغ الكبيرة التي تم استثمارها خلال البرامج الاستثمارية الأخيرة، وما يمكن ملاحظته أن نفقات الاستثمار قد تضاعفت وسجلت قفزة نوعية، وكان ذلك نتيجة لأضخم برنامج تنموي عرفته الجزائر، وهو البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 بمبلغ قدر بـ 21214 مليار دج، وهذا لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وإرساء دعائم النمو الاقتصادي، ومواصلة ما أنجزته خلال البرامج السابقة، ومما ساعد الدولة على إنفاق كل هذه المبالغ في قطاعات مختلفة، هو ارتفاع مداخيلها من جراء ارتفاع أسعار البترول، إذ كان من أولويات الدولة النهوض بالجانب الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للفرد، ولكن ابتداء من سنة 2016 تدهورت أو انخفضت قيمة نفقات الاستثمار

العمومي، ويعود ذلك إلى انهيار أسعار البترول في الأسواق الدولية وتواصل هذا التراجع حتى سنة 2019 بعدما وصل لأكبر اعتماد مخصص للاستثمار العمومي في سنة 2015 بـ 3.615.071 مليون دج، وبشكل عام نقول أن هناك علاقة طردية بين الاستثمار العمومي ونفقات التجهيز، فرغبة السلطات العمومية في تحقيق نتائج أفضل على المدى المتوسط والبعيد جعلها تهتم بالقطاعات الاستثمارية.

المطلب الثاني: عرض توزيع نفقات الاستثمار العمومية على أهم القطاعات للفترة

2019-2010

تتوزع نفقات الاستثمار على أهم القطاعات على النحو التالي:

الفرع الأول: نفقات الاستثمار العمومي في قطاع الهياكل القاعدية

تعرف الهياكل القاعدية على أنها مجموعة المنشآت والتجهيزات الاقتصادية والاجتماعية التي تسمح بمزاولة أنشطة إنتاجية في اقتصاد معين، وبحمائية وتطوير رأسمال البشري (التعليم، الصحة، الخدمات الاجتماعية).¹

والجدول التالي يوضح نفقات الاستثمار في الهياكل القاعدية في الجزائر:

الجدول رقم (11): تطور نفقات الاستثمار في الهياكل القاعدية خلال الفترة 2019-2010

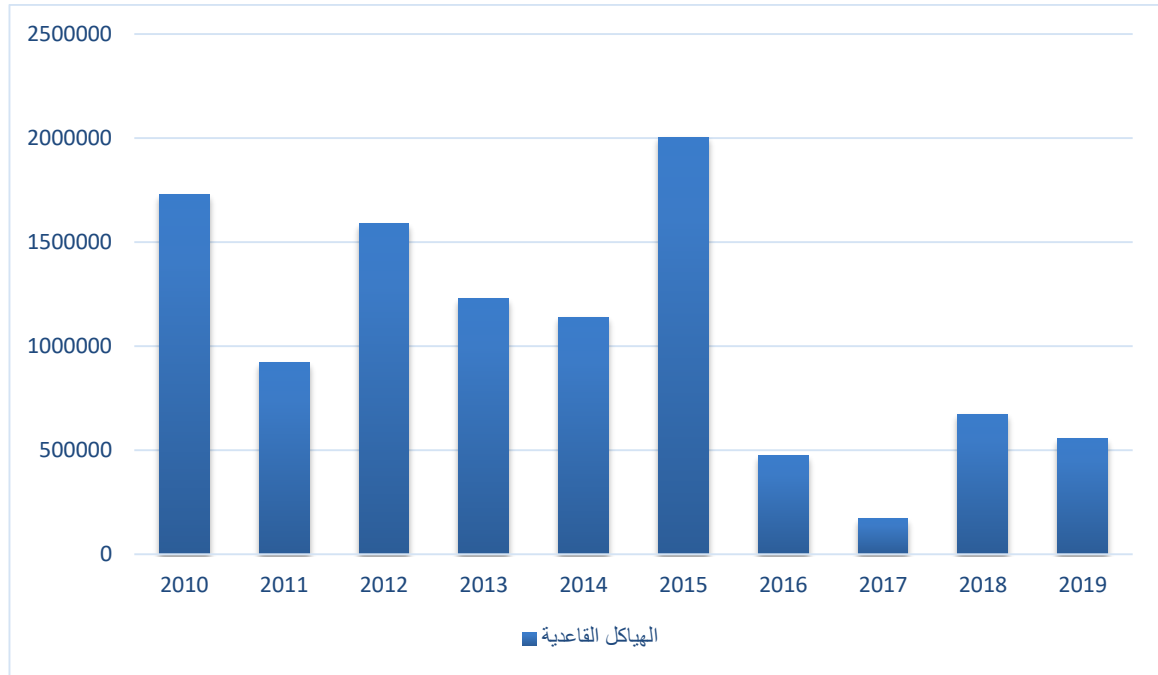
الوحدة: مليون دج

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الهياكل القاعدية	1727900	921198	1587927	1227042	1139648
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الهياكل القاعدية	2005644	474011	170635	673688	556164

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على قوانين المالية لسنوات الدراسة (الملحق رقم 01)

¹ Dictionnaire d'économie et de sciences sociales, édition berti, Alger, 2009, P523.

الشكل رقم (04): تطور نفقات الاستثمار في الهياكل القاعدية خلال الفترة 2010-2019



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 11.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 11 والشكل رقم 04، أن الهياكل القاعدية متمثلة في المنشآت الاقتصادية والاجتماعية كان لها الوزن الأكبر في نفقات الاستثمار، وعرفت تطورا ملحوظا حتى سنة 2015، ويرجع ذلك إلى الأهمية البالغة التي أعطتها الدولة للبنى التحتية، في ظل البرامج الإنسانية وبالأخص في البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، ففي سنة 2006 اعتمدت الدولة مبلغ 1.270.021 مليون دج، مما يبرز رغبة الدولة في تدارك التأخر الحاصل في هذا القطاع خلال السنوات السابقة، والذي يرجع إلى كل من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر منذ سنة 1986، والإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات، والتي أجبرت الدولة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجّه للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي للموازنة العامة.¹

¹ تم حساب مبلغ نفقات الاستثمار في الهياكل القاعدية من خلال ما يلي:
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية + المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية

إلا أنه بعد سنة 2006 وحتى سنة 2008 تراجعت نسبة مخصصات الهياكل القاعدية، ويفسر هذا التأخير في إنجاز المشاريع إلى اضطرت المصالح المركزية واللامركزية لعدم صرف كل المخصصات المتعلقة بالهياكل القاعدية.

للهاياكل القاعدية أهمية كبرى في تحسين النشاط الاقتصادي من خلال تدعيمها لنشاط القطاع الخاص، ومن ثم توفير وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار والإنتاج، كما أنها تساهم في خلق مناصب عمل يتولد عنها دخولا جديدة لصالح الاقتصاد، من خلال مساهمتها في زيادة الطلب الكلي.

الفرع الثاني: نفقات الاستثمار العمومي في قطاع الصناعة

الجدول التالي يوضح نفقات الاستثمار في الصناعة في الجزائر:

الجدول رقم (12): تطور نفقات الاستثمار في الصناعة خلال الفترة 2010-2019

الوحدة: مليون دج

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الصناعة	1006	116	16448	61	2972
السنة	2015	2016	2017	2018	2019
الصناعة	5195	4895	3611	5315	1331320

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين المالية لسنوات الدراسة (الملحق رقم 01)

من خلال الجدول رقم 12 نلاحظ أن الصناعة لم يخصص لها اعتمادات كبيرة من ميزانية التجهيز بالنظر إلى المبالغ المخصصة في كل سنة من سنوات الدراسة، خاصة في سنة 2010 و 2011 بمبلغ قدر بـ 1.006 مليون دج و 116 مليون دج على التوالي، وقد يعود ذلك إلى تركيز الدولة أكثر على البنية التحتية وتهيئة قاعدة التصنيع للنهوض بالقطاع، في حين نلاحظ أنه خلال السنوات من 2014 إلى

غاية 2019 عرف قطاع الصناعة تطورا ملحوظا من حيث نفقات الاستثمار فيه، وذلك بهدف النهوض بقطاع الصناعة باعتباره قطاعا إنتاجيا يعول عليه للخروج من التبعية لقطاع المحروقات.

الفرع الثالث: نفقات الاستثمار العمومي في قطاع الفلاحة

الجدول التالي يوضح نفقات الاستثمار في الفلاحة في الجزائر:

الجدول رقم (13): تطور نفقات الاستثمار في الفلاحة خلال الفترة 2010-2019

الوحدة: مليون دج

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الفلاحة	332400	291052	203686	187273	229135
السنة	2015	2016	2017	2018	2019
الفلاحة	209437	198261	101062	116522	160787

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين المالية لسنوات الدراسة (الملحق رقم 01)

من خلال الجدول رقم 13 يتضح اهتمام الدولة بالقطاع الفلاحي، بالنظر إلى المبالغ المالية المخصصة لهذا القطاع من ميزانية التجهيز، وهو ما يظهر جليا ابتداءً من سنة 2006 والذي يندرج ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث حصل على 300 مليار دج خلال هذا البرنامج، أي ما يفوق خمسة أضعاف ما تم إنفاقه خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وذلك بهدف دعمه والنهوض به، ويدخل ضمن رغبة الدولة في رفع الطلب الداخلي وزيادة صادراتها من المنتجات الزراعية.

المطلب الثالث: مساهمة كل قطاع في القيمة مضافة والناتج الداخلي الخام

بهدف التعرف على نسبة كل من القطاعات الإنتاجية في تحقيق قيمة مضافة، سوف نحاول التطرق لكل قطاع على حدة.

الفرع الأول: مساهمة كل قطاع في خلق قيمة مضافة

1-قطاع البناء والأشغال العمومية:

الجدول رقم (14): تركيبة القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية -عمومي وخاص- خلال

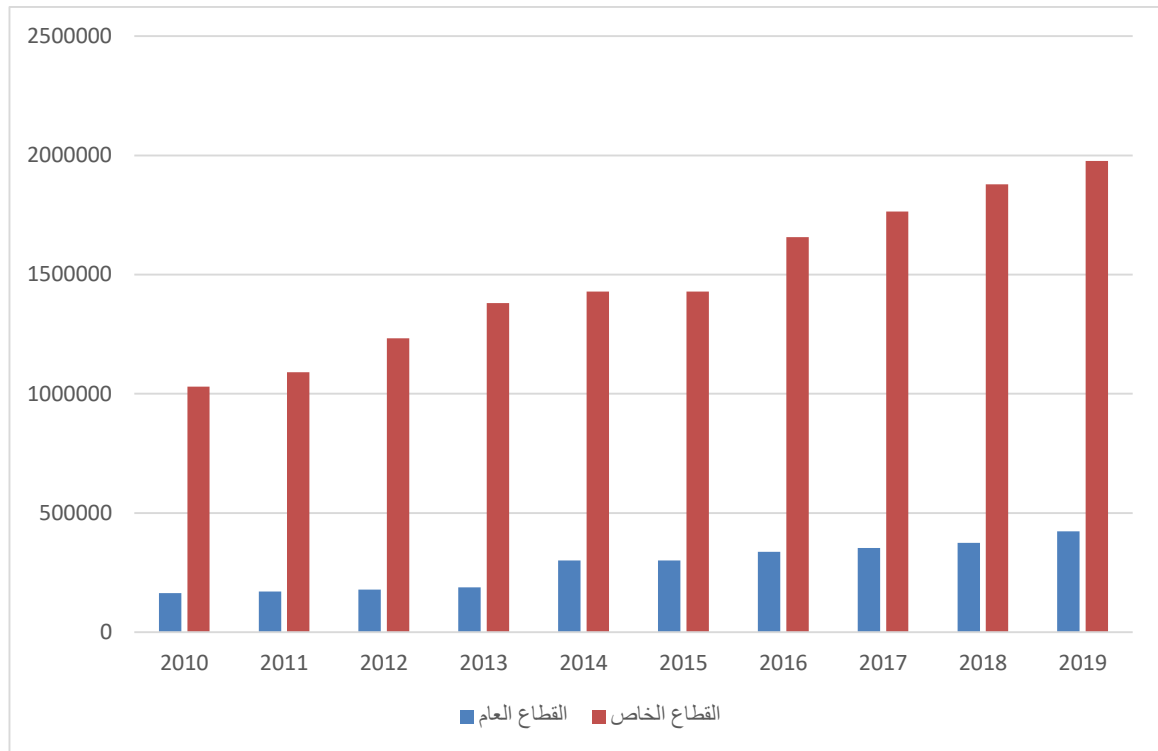
الفترة 2010-2019.

الوحدة: مليون دج

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
القطاع العام	163.985,4	171.526,3	178.486,5	188.132,0	300.813,9
القطاع الخاص	1.030.128,1	1.091.040,4	1.232.673,1	1.381.181,5	1.429.384,2
المجموع	1.194.113,5	1.262.566,7	1.411.159,6	1.569.313,5	1.730.198,1
السنة	2015	2016	2017	2018	2019
القطاع العام	300.813,9	336.815,2	352.822,7	375.088,5	423.598,4
القطاع الخاص	1.429.384,2	1.656.837,9	1.764.570,2	1.879.016,4	1.976.791,2
المجموع	1.730.198,1	1.993.653,1	2.117.392,9	2.254.104,9	2.400.389,6

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة اقتصادية 1962، 2020، المحاسبة الوطنية، متاح على: www.ons.dz.

الشكل رقم (05): تركيبة القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية -عمومي وخاص- خلال الفترة 2010-2019



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 14.

من خلال الجدول رقم 14 والشكل رقم 05 يتضح أن قطاع البناء والأشغال العمومية قد حقق قيمة جيدة من القيم المضافة، وذلك نتيجة استفادة القطاع من مبالغ كبيرة في إطار البرامج التنموية، والتي تضمنت مجموعة كبيرة من المشاريع المتعلقة بقطاع البناء والأشغال العمومية، مثل مشروع مليون و10 آلاف وحدة سكنية، مشروع الطريق السيار شرق غرب، ومشاريع إعادة تأهيل الطرقات.... الخ. وتواصل التركيز بشكل كبير على هذا القطاع باعتباره قاطرة محرّكة للاقتصاد الوطني.

كما نلاحظ أن القطاع الخاص قد ساهم في تحقيق قيمة مضافة تفوق بكثير تلك المحققة في القطاع العام وذلك راجع للتسهيلات التي حصل عليها القطاع الخاص فيما يخص البناء، بهدف تنشيطه مساندا للقطاع العمومي، إضافة إلى كون الجهات الحكومية التي تشرف على سير المشاريع العمومية لا تتصف

بالشفافية المطلقة والسرعة في إنجاز المشاريع، في حين نجد القطاع الخاص يتسم بالسرعة وتحقيق الربح.

2-قطاع الصناعة:

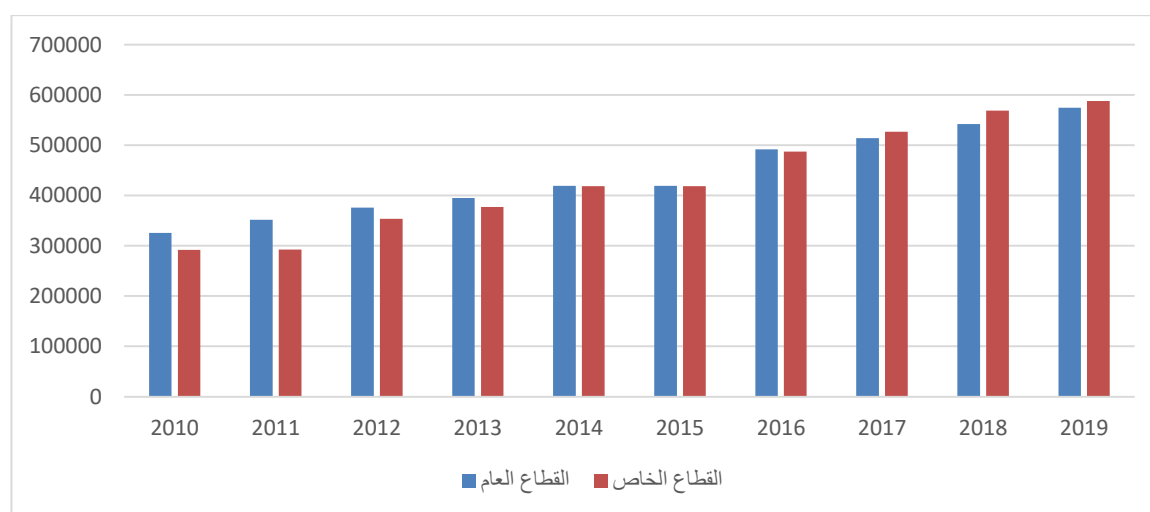
الجدول رقم (15): تركيبة القيمة المضافة لقطاع الصناعة-عمومي وخاص-خلال الفترة 2010-2019

الوحدة: مليون دج

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
القطاع العام	325.545,3	351.714	375.673,1	394.777,1	419.151,0
القطاع الخاص	291.859,6	292.480,5	353.841,7	377.010,3	418.565,8
المجموع	617.404,9	644.194,5	729.514,8	771.787,4	837.716,8
السنة	2015	2016	2017	2018	2019
القطاع العام	419.151,0	491.671,5	513.931,2	541.862,4	574.529,2
القطاع الخاص	418.565,8	487.631,5	526.849,1	569.021,5	587.917,1
المجموع	837.716,8	979.303,0	1.040.780,3	1.110.883,9	1.162.446,3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سابق.

الشكل رقم (06): تركيبة القيمة المضافة لقطاع الصناعة-عمومي وخاص-خلال الفترة 2010-2019



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 15.

من خلال الجدول رقم 15 والشكل رقم 06 يظهر وبوضوح أن قطاع الصناعة خارج المحروقات قد حقق تحسنا على العموم في الإنتاج المحقق، ويعود ذلك إلى اهتمام الحكومة بهذا القطاع، باعتباره قطاعا إنتاجيا، وذلك من خلال التحفيزات الجبائية والجمركية الممنوحة للخواص والمؤسسات العمومية، فيما يخص استيراد الآلات والمواد نصف مصنعة، فقد أولت الحكومة أهمية خاصة لقطاع الصناعة بهدف النهوض به، من خلال خفض الحقوق الجمركية وبعض الضرائب المرتبطة باستيراد العتاد المستعمل في الصناعة.

3-قطاع الفلاحة:

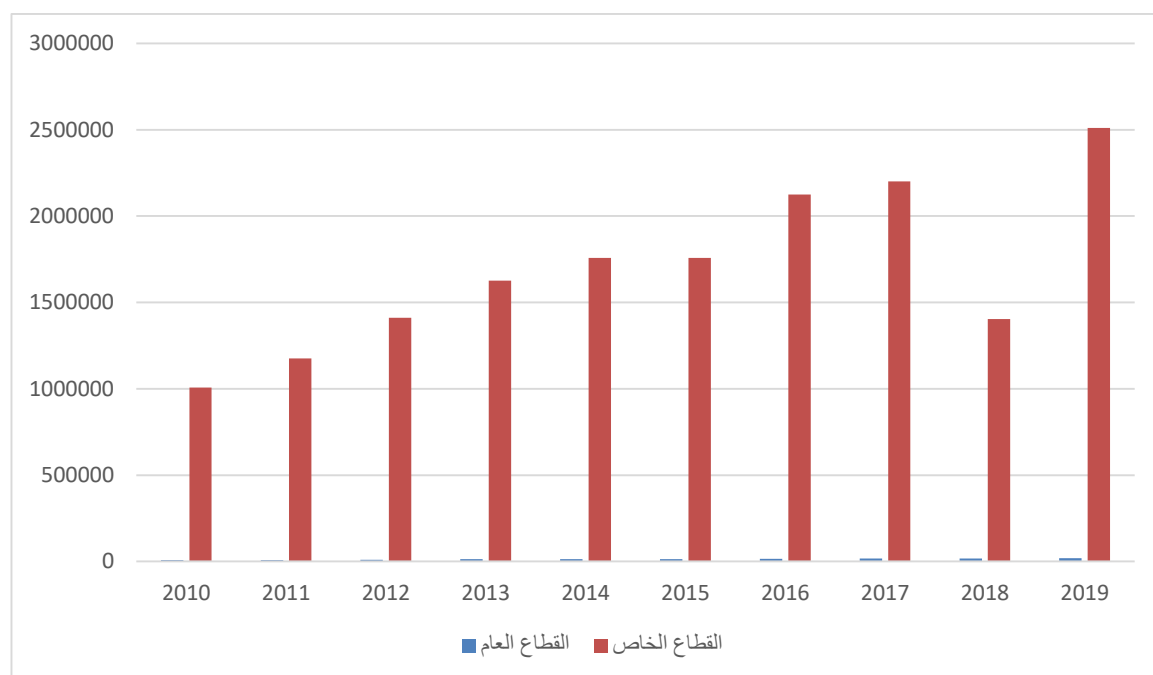
الجدول رقم (16): تركيبة القيمة المضافة لقطاع الفلاحة - عمومي وخاص - خلال الفترة 2010-2019

الوحدة: مليون دج

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
القطاع العام	8.037,7	7.804,7	9.931,1	13.711,0	13.785,2
القطاع الخاص	1.007.221,1	1.175.411,4	1.411.761,9	1.626.295,1	1.758.417,2
المجموع	1.015.25,8	1.183.216,1	1.421.693,3	1.640.006,1	1.772.202,4
السنة	2015	2016	2017	2018	2019
القطاع العام	13.785,2	14.906,3	17.513,2	17.654,1	18.562,3
القطاع الخاص	1.758.417,2	2.125.397,4	2.201.551,2	1.403.913,7	2.510.491,6
المجموع	1.772.202,4	2.140.304,7	2.219.064,4	2.421.567,8	2.529.053,9

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سابق.

الشكل رقم (07): تركيبة القيمة المضافة لقطاع الفلاحة - عمومي وخاص - خلال الفترة 2010-2019



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 16.

من خلال الجدول رقم 16 والشكل رقم 07 نلاحظ أن قطاع الفلاحة هو القطاع الإنتاجي العمومي الوحيد الذي لم يحقق نتائج جيّدة من القيم المضافة، ويعود بالأساس إلى كون القطاع لا يزال يعاني من المشاكل الهيكلية إضافة إلى أن المبالغ المالية المخصصة له خلال البرامج التنموية لم تحقق أثرا إيجابيا، وعليه لا بد من إعادة النظر والاهتمام به أكثر. في حين نلاحظ أن القطاع الخاص ينشط وبصورة واضحة من خلال النسب المحققة في القيم المضافة، ويرجع إلى استفادة الخواص من الدعم المقدم من طرف الحكومة بهدف النهوض بالقطاع.

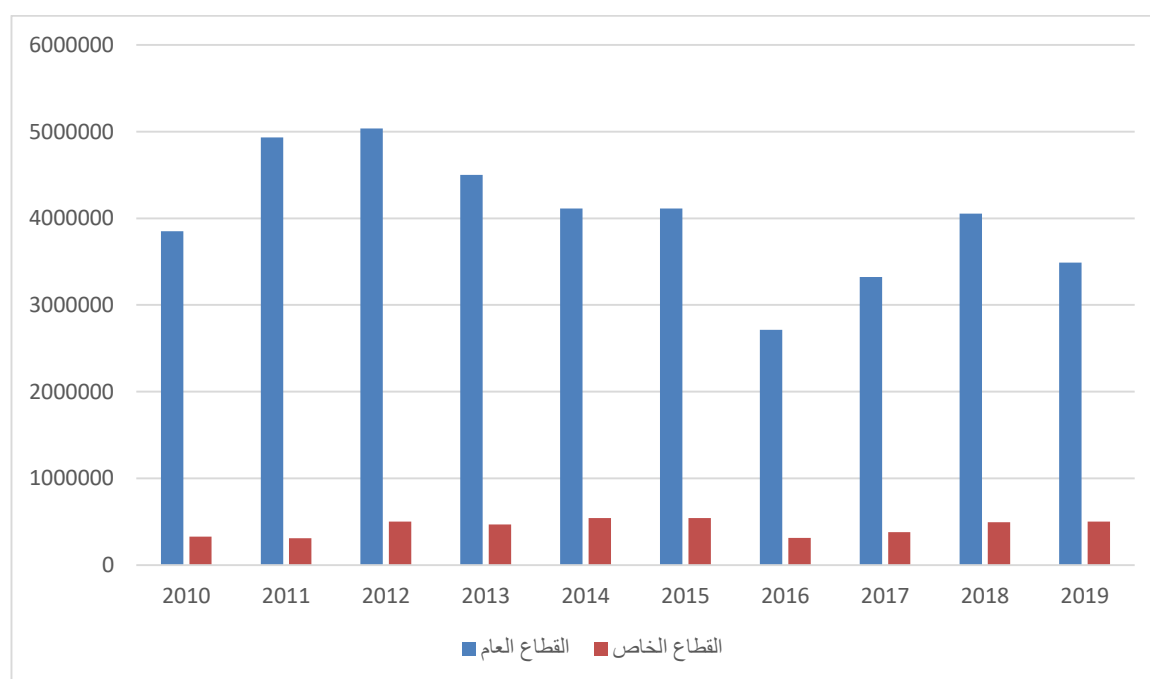
4-قطاع المحروقات:

الجدول رقم (17): تركيبة القيمة المضافة لقطاع المحروقات - عمومي وخاص - للفترة 2010-2019
الوحدة: مليون دج

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
القطاع العام	3.851.802,6	4.932.113,7	5.035.723,5	4.500.562,2	4.114.768,2
القطاع الخاص	328.555,1	310.389,1	500.658,3	467.456,1	543.043,1
المجموع	4.180.357,7	5.242.502,8	5.536.381,8	4.968.018,3	4.657.811,3
السنة	2015	2016	2017	2018	2019
القطاع العام	4.114.768,2	2.714.479,0	3.320.972,4	4.055.464,8	3.488.510,2
القطاع الخاص	543.043,1	311.133,5	378.678,3	493.291,4	502.518,2
المجموع	4.657.811,3	3.025.612,5	3.699.650,7	4.548.756,2	3.991.028,4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سابق.

الشكل رقم (08): تركيبة القيمة المضافة لقطاع المحروقات - عمومي وخاص - للفترة 2010-2019



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 17.

لقد قمنا بالتطرق إلى قطاع المحروقات من خلال الجدول رقم 17 والشكل رقم 08 فقط لإظهار القيمة المضافة المحققة من طرف القطاع، من جراء المبالغ الاستثمارية المخصصة طيلة فترة الدراسة

(2010-2019) والذي يعني أن الدولة تعتمد وبشكل كبير على قطاع المحروقات، والذي يعتبر القطاع الرائد والدافع للتنمية الاقتصادية، إذ مثّلت العوائد النفطية وسيلة تمويل مختلف الاستثمارات العمومية، وانطلاقا من اعتماد الاقتصاد الوطني بشكل كبير جدا على عوائد صادرات المحروقات، فإن الهيئات الدولية تصنّف الجزائر مع الدول النفطية.

5- قطاع الخدمات:

الجدول رقم (18): تركيبة القيمة المضافة لقطاع الخدمات - عمومي وخاص-خلال الفترة 2010 - 2019

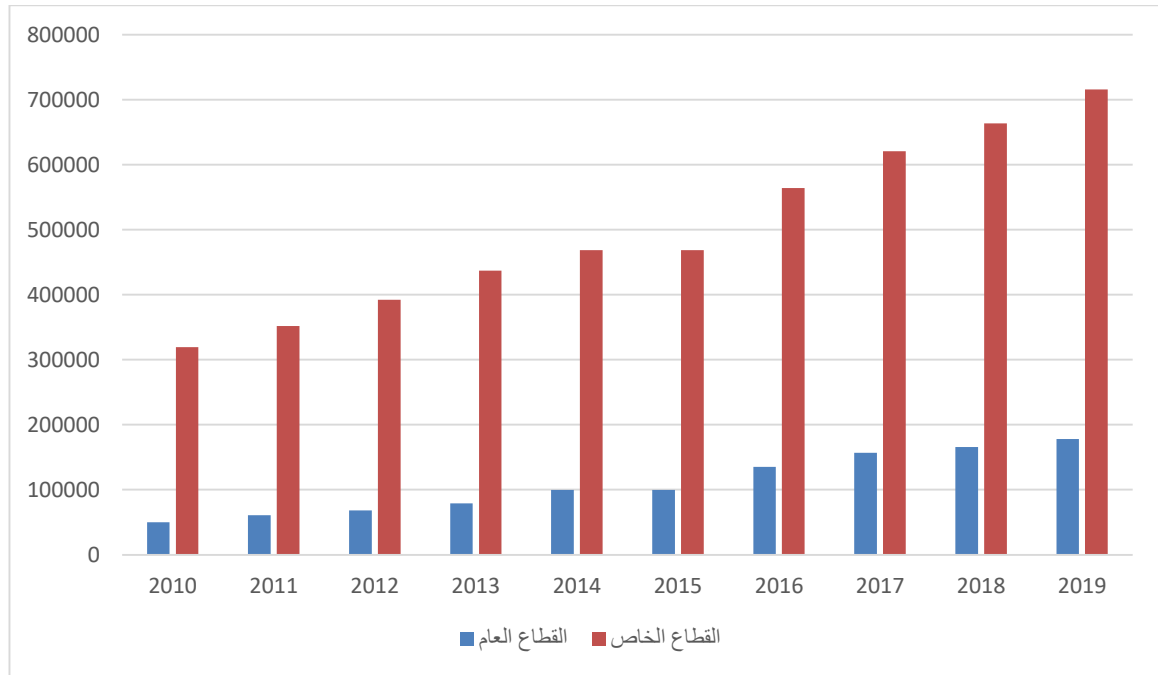
الوحدة: مليون دج

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
القطاع العام	50.051,8	60.914,6	68.001,6	79.203,8	99.701,9
القطاع الخاص	319.348,2	351.806,9	392.338,4	436.974,7	468.620,9
المجموع	369.400,0	412.721,5	460.340,0	516.178,5	568.322,8
السنة	2015	2016	2017	2018	2019
القطاع العام	99.701,9	135.404,1	156.791,4	165.730,1	177.390,6
القطاع الخاص	468.620,9	564.228,2	620.909,1	663.486,6	715.818,8
المجموع	568.322,8	699.632,3	777.700,5	829.216,7	893.209,4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات مرجع سابق.

يعتبر قطاع الخدمات قطاعا مهما في الاقتصاد الوطني، ويمثل ثاني قطاع اقتصادي بعد قطاع المحروقات، يعكس هذا القطاع الحركية التي يعرفها الاقتصاد نظرا لارتباطه وتشابكه مع أداء باقي القطاعات الاقتصادية.

الشكل رقم (09): تركيبة القيمة المضافة لقطاع الخدمات - عمومي وخاص-خلال الفترة 2010 - 2019



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 18.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 18 والشكل رقم 09 أن نسبة مساهمة قطاع الخدمات في خلق القيمة المضافة هي نسبة معتبرة في كل سنوات فترة تنفيذ البرامج التنموية، ويمكن إرجاع ذلك لسببين، السبب الأول هو سلسلة الاستثمارات العمومية المتتالية، التي رفعت من الطلب الكلي، وبالتالي تحركت معها أغلب القطاعات، هذه الحركية في القطاعات الأخرى ساهمت في ارتفاع المبادلات التجارية الداخلية والخارجية والأنشطة المرتبطة بها، والسبب الثاني يعود إلى أن القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة لم تصل بعد إلى درجة النشاط والنمو التي تسمح بتغيير طبيعتها هيكلها الإنتاجي، مما يبقي الهيمنة لقطاع الخدمات.

رغم توفر الجزائر على إمكانيات كبيرة للنهوض بالنشاط الاقتصادي في مختلف المجالات، إلا أن مساهمة القطاعات غير النفطية في خلق القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني تبقى تمثل نسبة صغيرة إذا ما قورنت بمساهمة قطاع المحروقات.

وترجع ضآلة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى إلى ضعف المؤسسات الوطنية، وعدم قدرتها على تقديم منتجات تنافسية، كما يعود أيضا إلى ضعف القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية في هذه القطاعات، إما بسبب العراقيل البيروقراطية وضعف التحفيزات أو بسبب الرغبة في الاستثمار في قطاعات أكثر وأسرع ربحية وأقل مخاطرة كالتجارة.

الفرع الثاني: مساهمة كل قطاع في الناتج الداخلي الخام

ساهمت القطاعات الإنتاجية الجزائرية في رفع نسبة الناتج الداخلي الخام طيلة فترة الدراسة (2010-2019) وللتدقيق أكثر سوف نتطرق إلى نسب مساهمة مختلف القطاعات الإنتاجية في نمو الناتج الداخلي الخام.

1-قطاع البناء والأشغال العمومية:

الجدول رقم (19): مساهمة الاستثمار في القطاع العمومي للبناء والأشغال العمومية في النمو خلال الفترة 2010 - 2019

الوحدة: مليون دج

السنوات	الناتج الداخلي الخام	الاستثمار العمومي	الاستثمار الخاص	معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	مساهمة الاستثمار العمومي %
2010	11991563.9	163985.4	1030128.1	-----	-----
2011	14588970.0	171526.3	1091040.4	21.66	6.60
2012	16209598.0	178486.5	1232673.1	11.10	11.01
2013	16647919.0	188132.0	1381181.5	2.70	42.92
2014	17228597.8	300813.9	1429384.2	3.48	51.80
2015	16712675.4	300813.9	1429384.2	(2.99)	(58.30)
2016	17514634.9	336815.2	1656837.9	4.79	41.99
2017	18876175.6	352822.7	1764570.2	7.77	25.91

24.72	8.03	1879016.4	375088.5	20393352.4	2018
393.29	0.52	1976791.2	423598.4	20501058.3	2019

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سابق.

* تم احتساب معدل نمو الناتج الداخلي الخام كما يلي:

سنة 2011: (الناتج الداخلي الخام لسنة 2011/ الناتج الداخلي الخام لسنة 2010) - 1 * 100 = . %

من خلال الجدول رقم 19 يظهر وبوضوح استعادة هذا القطاع النمو من جديد، بعدما عرف تراخيا في السنوات السابقة، وصاحب هذا النشاط ارتفاع حجم الإنفاق العام الموجه لهذا القطاع، سواء في شكل برنامج الهياكل القاعدية والمنشآت الأساسية أو برنامج مليون سكن. ونفسر القيمة السالبة في سنة 2015 إلى التراجع في نسبة نمو هذا القطاع.

وحسب معطيات وزارة السكن والعمران قدر مجموع التسليمات خلال الفترة 2004 - 2013، 1.925.000 مسكنا، حيث استفادت كل السكنات المنتهية تقريبا من تمويل كلي أو جزئي من الدولة.

وخلال سنة 2016، بلغ عدد السكنات المسلمة 338.300 وحدة بزيادة قدرها 3.1% مقارنة بالسنة السابقة، خص هذا الأداء تقريبا جميع أصناف السكنات (البناء الفردي، السكن الاجتماعي، السكن المدعم والسكن الترقوي).

وفي المقابل بعد سنتين متتاليتين من الانخفاض في سنة 2016 و 2017، ارتفعت تسليمات السكنات الاجتماعية، خاصة السكن الاجتماعي لديوان الترقية والتسيير العقاري لتبلغ 107.860 مسكن.

ويوظف هذا القطاع 1.774 مليون عامل (سبتمبر 2018)¹.

¹ بنك الجزائر، التقارير السنوية، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. على التوالي 2011، 2016، 2018.

ويمكن تفسير أسباب عدم وجود انعكاسات واضحة لحجم الاستثمارات العمومية على معدل النمو الإجمالي بطبيعة الهيكل الاقتصادي، التي جعلت تأثير معدل النمو في قطاع المحروقات يطغى على معدلات النمو في باقي القطاعات الاقتصادية.

ورغم النتائج المحققة إلا أن هذا القطاع يبقى متأخراً مقارنة مع المبالغ الاستثمارية المخصصة له، فهو يأتي في المركز الثالث من حيث المساهمة في الثروة.

2- قطاع الصناعة:

الجدول رقم (20): مساهمة الاستثمار في القطاع العمومي للصناعة في النمو خلال الفترة 2010 - 2019
الوحدة: مليون دج

السنوات	الناتج الداخلي الخام	الاستثمار العمومي	الاستثمار الخاص	معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	مساهمة الاستثمار العمومي %
2010	11.991.563.9	325545.3	291859.6	-----	-----
2011	14.588.970.0	351714	292480.5	21.66	13.54
2012	16.209.598.0	375673.1	353841.7	11.10	23.18
2013	16.647.919.0	394777.1	377010.3	2.70	90.06
2014	17.228.597.8	419151.0	418565.8	3.48	72.18
2015	16.712.675.4	419151.0	418565.8	(2.99)	(81.24)
2016	17.514.634.9	491671.5	487631.5	4.79	61.30
2017	18.876.175.6	513931.2	526849.1	7.77	37.74
2018	20.393.352.4	541862.4	569021.5	8.03	35.71
2019	20.501.058.3	574529.2	587917.1	0.52	533.42

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سابق.

من خلال الجدول رقم 20 يتبين أن مساهمة الصناعة ضعيفة في تدفق الثروات، إذ أن مساهمة القطاع في النمو في تراجع من سنة إلى أخرى.

ولقد خص هذا التباطؤ في النمو ستة من بين عشرة فروع للصناعة خارج المحروقات، وهي: الماء والطاقة، مواد البناء، الصناعات الغذائية، النسيج والملابس، الخشب الفلين والورق والصناعات المختلفة، حيث كانت مساهمتها في نمو الصناعة 74.2 %.

وفي سنة 2018، تراجع النشاط الصناعي العمومي، المقاس بمؤشر الإنتاج الصناعي ب 4.5% مقابل 2.4% في 2017، نجم هذا الانخفاض عن الانكماش في نشاط قطاع المحروقات (- 3.6%) وقطاع الصناعة المعملية (- 1.2%) وفي الصناعة المعملية، خص التراجع في النشاط فرعين وهما فرع الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والإلكترونية والكهربائية، وفرع مواد البناء.

ومن بين الفروع التي كانت وتيرة توسع نشاطها موجبة نجد:

الصناعات الكيماوية، الصناعات الغذائية، صناعة الجلود والأحذية والصناعات المختلفة.¹

وإجمالاً يمكن القول أن النمو المتباطئ للإنتاج الصناعي في ظرف يتميز بازدياد السكان النشطون، يدعو لاتخاذ إجراءات صارمة لإنعاش الصناعة، تهدف إلى تدعيم المؤسسات المتواجدة وتكثيف النسيج الصناعي للرفع من العرض الداخلي. حيث تعد هذه الوضعية مضرّة خصوصاً وأن البلد أنفق مبالغ مالية ضخمة تسمح له بإعادة بناء نسيج صناعي يمكنه من تلبية جزء كبير من الطلب.

¹ بنك الجزائر، التقارير السنوية من 2011 إلى 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

3-قطاع الفلاحة:

الجدول رقم (21): مساهمة الاستثمار في القطاع العمومي للفلاحة في النمو خلال الفترة 2010-2019

الوحدة: مليون دج

السنوات	الناتج الداخلي الخام	الاستثمار العمومي	الاستثمار الخاص	معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	مساهمة الاستثمار العمومي %
2010	11.991.563.9	8037.7	1007221.1	-----	-----
2011	14.588.970.0	7804.7	1175411.4	21.66	0.30
2012	16.209.598.0	9931.4	1411761.9	11.10	0.61
2013	16.647.919.0	13711.0	1626295.1	2.70	3.12
2014	17.228.597.8	13785.2	1758417.2	3.48	2.37
2015	16.712.675.4	13785.2	1758417.2	(2.99)	(2.67)
2016	17.514.634.9	14906.3	2125398.4	4.79	1.85
2017	18.876.175.6	17513.2	2201551.2	7.77	1.28
2018	20.393.352.4	17654.1	18562.3	8.03	1.16
2019	20.501.058.3	2403913.7	2510491.6	0.52	2231.92

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سابق.

من خلال الجدول رقم 21 يظهر بأن مساهمة القطاع العمومي الفلاحي هي الأضعف في الحلقة، بالرغم من تخصيص مبالغ مالية معتبرة في ميزانية التجهيز للقطاع.

إذ نلاحظ في السنوات الأولى من فترة الدراسة الاستثمار العمومي للقطاع كان يعرف تباطؤا ملحوظا، إلا أن الإنتاج الفلاحي قد حقق نتائج معتبرة في سنة 2013، من بين كل القطاعات حقق قطاع الفلاحة أعلى

نمو في الحجم بمعدل 8,8% مقابل 7,2% في السنة السابقة. باستثناء الحبوب التي يعرف إنتاجها انخفاضا معتبرا، لاسيما إنتاج القمح اللين، فإن نمو تقريبا كل المنتجات الزراعية قد تسارع.

كما استعاد خلال سنة 2013 الإنتاج الحيواني (اللحوم الحمراء والبيضاء) نموه.

إلا أنه على الرغم من توسع الإنتاج الفلاحي والعرض، وهو نمو يبدو أعلى بوضوح من نمو الطلب، بقي مستوى الأسعار عند الاستهلاك للمنتجات الفلاحية الطازجة جد عال، ويعرف ارتفاعات أعلى بكثير من متوسط التضخم.

أما بالنسبة للموسم الزراعي 2017-2018 فقد أدت الظروف المناخية المواتية إلى رفع معدل نمو الناتج الزراعي إلى 5,0%، مقابل 1,8% في 2016 و 1,0% في 2017. بتدفق للثروة المنتجة قدره 2426,9 مليار دج، إذ يمثل قطاع الزراعة 15,4% من القيمة المضافة للاقتصاد بمفهومه الحقيقي، كما يوظف 1,067 مليون شخص. حيث نجم النمو المعتبر في الناتج الفلاحي في 2018 عن أداء إنتاج الحبوب الذي سجل أفضل المستويات من حيث نمو الكميات المنتجة، وأيضا الزيادة في إنتاج أغلبية المحاصيل الزراعية.¹

وعلى العموم فإن ضعف السياسة الفلاحية المطبقة التي تميزت بعدم الاستقرار والوضوح، والمشاكل التي يعاني منها القطاع من ارتفاع أسعار المدخلات الفلاحية وأسعار عوامل الإنتاج، يتطلب تدابير تنظيمية صارمة، فهو يحتل المرتبة الأخيرة في خلق الثروة.

¹ بنك الجزائر، التقارير السنوية من 2011 إلى 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

المبحث الثالث: مساهمة الاستثمارات العمومية في التنمية الاقتصادية للفترة 2010-2019

إن دراسة تأثير الاستثمارات العمومية المختلفة على التنمية الاقتصادية يقتضي متابعة وتحليل الآثار المترتبة على مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق لأهم هذه المؤشرات.

المطلب الأول: أثر الاستثمار العمومي على مختلف المؤشرات الاجتماعية

باعتبار التعليم والصحة والتوظيف وغيرها، من المؤشرات الاجتماعية الهامة التي تعبّر عن مستوى الرقي وازدهار المجتمع، خاصة وأن الجانب الاجتماعي والثقافي يشغل الدول كافة، خاصة منها النامية وهو في الوقت نفسه يعتبر مؤشرا فعليا يقيس مدى تقدّمها، والجزائر كغيرها من الدول بذلت شوطا كبيرا في هذا الجانب منذ الاستقلال، ولقد خصص لقطاع التعليم والصحة جزء هام من المبالغ المخصصة للبرامج الإنمائية التي مرّت بها الجزائر منذ سنة 2001.

الفرع الأول: أثر الاستثمار العمومي على التعليم

إن تنمية الإنسان، تمثّل حيز الزاوية في أية استراتيجية تنموية ناجحة، وباعتبار نظام التعليم أكثر المداخل المتاحة فاعلية، فإن النظرة إليه كقوة لا تستطيع أي دولة بدونه أمن تحقق الفوز والتفوق في المنافسة الاقتصادية، والصراع الاقتصادي العالمي، أصبحت حقيقة ملموسة.

1. تطور عدد التلاميذ المسجلين في الأطوار الثلاثة والطلبة خلال فترة (2010-2019):

بهدف معرفة أثر الاستثمار العمومي على الجانب التعليمي، وبالضبط تطور عدد التلاميذ في المراحل الثلاث إلى جانب عدد الطلبة، وسوف نقدّم الجدول التالي:

الجدول رقم (22): تطور عدد التلاميذ المسجلين في الأطوار الثلاثة والطلبة خلال فترة (2010-2019)

المستوى السنوات	التعليم الابتدائي	التعليم المتوسط	التعليم الثانوي	التعليم العالي
2011/2010	3346	2980	1199	2345.8
2012/2011	3429	2921	1263	2377.9
2013/2012	3580	2648	1498	2470.6
2014/2013	3730	2606	1500	2458.6
2015/2014	3887	2576	1527	2550.8
2016/2015	4082	2614	1379	2859.8
2017/2016	4232	2686	1287	2968.2
2018/2017	4373	2812	1227	3041.2
2019/2018	4514	2980	1223	3034.3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مصادر الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة اقتصادية 1962-2020(أنظر الملحق رقم 02)

***التعليم العالي:** يدخل ضمنه: الطلاب المسجلين في المعاهد للتدرج وما بعد التدرج في المعاهد الخاضعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات وجامعة التكوين المتواصل.

من خلال معطيات الجدول رقم 22 نلاحظ أن عدد التلاميذ المسجلين في الأطوار الثلاثة لم يتطور بشكل ملحوظ، بل الزيادة كانت طفيفة، ويرجع ذلك إلى السن القانوني للدراسة، لأننا ندرك أن التعليم الابتدائي هو حق كل طفل بلغ السن القانوني للدراسة، وهنا حافظ معدل السكان تقريبا على مستواه من سنة 2001 إلى غاية سنة 2015.

أما فيما يخص التعليم العالي، والذي نقصد به كل أنواع الدراسات أو التكوين الموجّه للبحث التي تتم بعد مرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو المدارس العليا أو المعاهد التكوينية المعترف بها، كمؤسسات التعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة، ويعدّ التعليم العالي مؤشرا هاما يوضّح درجة

التنمية التي يحظى بها الإنسان، فمن خلال معطيات الجدول رقم 22 نلاحظ أن عدد الطلبة قد عرف تطورا ملحوظا، ويمكننا القول أن مخصصات البرامج التنموية قد ساهم في رفع عدد الطلبة وذلك من خلال زيادة المنشآت الجامعية.

نستطيع القول أن الزيادة المتواصلة في إجمالي عدد التلاميذ والطلبة تدل على الأهمية البالغة التي توليها الحكومة للتعليم، من خلال تخصيص اعتمادات ضخمة ومتواصلة في مختلف مراحل التعليم، لأن المورد البشري هو المركبة الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية.

2-تطور المنشآت القاعدية في قطاع التعليم خلال الفترة 2010-2019

الجدول رقم (23): تطور المنشآت القاعدية في قطاع التعليم خلال الفترة 2010-2019

السنوات	مؤسسات الابتدائي	مؤسسات المتوسط	مؤسسات الثانوي
2011/2010	17.790	4.901	1.813
2012/2011	17.853	5.007	1.870
2013/2012	17.995	5.086	1.956
2014/2013	18.143	5.159	2.043
2015/2014	18.333	5.239	2.141
2016/2015	18.588	5.339	2.251
2017/2016	18.770	5.419	2.355
2018/2017	18.856	5.455	2.392
2019/2018	19.037	5.512	2.433

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة اقتصادية 1962-2020 (أنظر الملحق رقم 02)

إجمالي المؤسسات التعليمية للسنة الدراسية 2011/2010 بلغ 24504 مؤسسة تعليمية لمختلف المراحل، لينتقل إلى 26178 مؤسسة تعليمية في السنة الدراسية 2016/2015، وقد شهدت مرحلة برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2014/2010 أكبر نسبة زيادة، وهذا يرجع أساسا للتأخر في الإنجاز برسم البرامج

السابقة، والتي تم تسليمها في هذه الفترة، والزيادة الملحوظة خاصة في المتوسطات والثانويات، يرجع أساسا إلى أهداف البرامج التنموية السابقة، التي من أهدافها الأولى تحسين مستوى التعليم من خلال فتح اعتمادات كثيرة في الاستثمار العمومي.

الفرع الثاني: أثر الاستثمار العمومي على الصحة

تكملة للمعايير الاجتماعية نجد معيار الصحة، الذي يعدّ مقياسا للتقدّم الصحي للمجتمع والدولة عموما، ويعتمد هذا المعيار على مجموعة من المتغيرات، أهمها نسبة الإنفاق الصحي من إجمالي النفقات، عدد السكان، المنشآت الصحية، انتشار الأوبئة وغيرها.¹

وعرفت المنظمة العالمية للصحة على أنها "حالة من الرفاهية التامة البدنية، الذهنية، والاجتماعية وليس مجرد غياب الأمراض والعلل".

1-تطور التغطية الصحية:

وبهدف معرفة أثر الاستثمار العمومي على الجانب الصحي، وبالضبط تطور التغطية الصحية، سوف نتطرق إلى ما يلي:

الجدول رقم (24): تطور التغطية الصحية خلال الفترة 2010-2019

السنوات	عدد السكان لكل طبيب	عدد السكان لكل صيدلي	عدد السكان لكل جراح أسنان
2010	640	3.962	3.093
2011	616	3.829	3.036
2012	590	3.686	3.018
2013	578	3.634	2.996
2014	566	3.531	2.970
2015	544	3.483	2.929
2016	545	3.435	2.971

¹ بعلة الطاهر، مرجع سابق، ص 179.

2.925	3.382	529	2017
2.837	3.303	521	2018
2.807	3.309	516	2019

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة اقتصادية 1962-2020،

فصل 5 - الصحة - (أنظر الملحق رقم 02)

من خلال معطيات الجدول رقم 24 نلاحظ أن التغطية الصحية في الجزائر قد قطعت شوطا كبيرا ففي السابق كانت التغطية الصحية لا ترقى إلى المستوى العالمي المحدد، إذ نجد أنه سنة 2010، طبيب لكل 640 مواطن وبمقابلة 3.962 و 3.093 مواطن لكل صيدلي وجراح أسنان على التوالي، ثم أخذت هذه الأرقام في التراجع تدريجيا طيلة فترة الدراسة، حيث ارتفع نصيب كل مواطن في التغطية الصحية، ويرجع ذلك إلى ارتفاع عدد الجامعات والمقاعد البيداغوجية في الاختصاصات الطبية والصيدلانية، وحتى معاهد التكوين شبه الطبي، وهو ما يقابله تخصيص جزء هام من اعتمادات البرامج الإنمائية لتدعيم التغطية الصحية، لأنها من المؤشرات الهامة لقياس التنمية الاقتصادية.

2-تطور المنشآت القاعدية الصحية:

والجدول الموالي يوضح تطور المنشآت القاعدية الصحية خلال الفترة 2010-2019.

الجدول رقم (25): تطور المنشآت القاعدية الصحية خلال الفترة 2010-2019

التعيين	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مؤسسة استشفائية عامة	194	192	193	194	196	200	200	205	206	210
مراكز استشفائية جامعية	13	14	14	14	14	15	15	15	15	15
مؤسسة استشفائية جامعية	01	01	01	01	01	01	01	01	01	01
مؤسسة استشفائية متخصصة	64	63	66	68	71	75	75	77	79	79
عيادات متعددة الخدمات	1491	1551	1601	1615	1637	1659	1684	1695	1717	1736
قاعات علاج	5350	5491	5545	5634	5726	5762	5875	5957	6003	6044
دور الولادة العمومية	431	437	409	412	416	415	416	409	410	447

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة اقتصادية 1962-2020، الفصل 5 - الصحة - (الملحق رقم 02)

نلاحظ أن المنشآت الصحية في الجزائر تطور عددها بشكل واضح، حيث أنه في سنة 2010 كان مجمل المؤسسات الاستشفائية الصحية في الجزائر 7544 لتصل في نهاية فترة الدراسة إلى 8532، ويتمتع في نوع المؤسسات نجد أن العيادات متعددة الخدمات قد تزايد عددها بشكل ملحوظ، حيث في سنة 2019 بلغت 1736 عيادة، إضافة إلى زيادة عدد المؤسسات الاستشفائية المتخصصة، وتفسر هذه الزيادة بضخامة الاعتمادات التي تم تخصيصها للقطاع الصحي، وحتى في نفقات التسيير يحتل قطاع الصحة المراتب الأولى من حيث مخصصات الميزانية العامة للدولة.

الفرع الثالث: أثر الاستثمار العمومي على التشغيل والبطالة

يشكل النمو الاجتماعي والاقتصادي للمواطن أحد الأهداف الاستراتيجية الكبرى لسياسة التنمية الوطنية، وفي هذا الإطار تعد مكافحة البطالة بمثابة أولوية وطنية، من خلال جملة من الإجراءات التحفيزية لترقية التشغيل، وتصب جهود الدولة في اتجاه تعزيز الاستثمار في القطاعات المستحدثة لمناصب الشغل. وسنحاول خلال هذا الفرع التطرق لتوزيع السكان النشيطون حسب مختلف القطاعات الاقتصادية، إلى جانب تطور معدلات البطالة خلال الفترة 2010-2019.

1-التشغيل:

الجدول رقم (26): توزيع السكان النشيطون خلال الفترة (2010-2019)

الوحدة: بالآلاف

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
السكان النشيطون	10812	10661	11964	11964	11453
المشتغلون	9736	9599	10170	10788	10239
البطالون	1076	1062	1253	1175	1214
السنة	2015	2016	2017	2018	2018
السكان النشيطون	11932	12117	12298	12463	12730
المشيطون	10594	10845	10858	11001	11281
البطالون	1337	1272	1440	1462	1449

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات , حوصلة اقتصادية 1962-2020 , فصل 2 -التشغيل.

الجدول رقم(27): توزيع المشتغلون حسب النشاط خلال الفترة (2010-2019)

الوحدة: بالآلاف

القطاع	2010	2011	2012	2013	2014
الفلاحة	1.136	1.034	912	1.141	899
الصناعة	1.337	1.367	1.335	1.407	1.290
بناء وأشغال عمومية	1.886	1.595	1.663	1.791	1.826
تجارة , خدمات وإدارة	5.377	5.603	6.260	6.449	6.224
القطاع	2015	2016	2017	2018	2019
الفلاحة	917	865	1.102	1.067	1.083
الصناعة	1.377	1.465	1.493	1.434	1.450
بناء وأشغال عمومية	1.776	1.895	1.847	1.774	1.890
تجارة , خدمات وإدارة	6.524	6.620	6.417	6.726	6.857

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات حوصلة اقتصادية 1962-2020

فصل 2-التشغيل -

يتضح من خلال الجدولين 26 و27، الأثر الإيجابي للبرامج التنموية خلال الفترة 2010-2019 على أغلبية القطاعات، حيث شهدت معظمها تطورات ملحوظة، وكان أكبر قطاع مساهم في زيادة عدد المشتغلين هو قطاع الخدمات بأكثر من 50% مقارنة ببقية القطاعات، مستفيدا في ذلك من تطور قطاع النقل نتيجة تطور البنى التحتية من طرق وسكك حديدية، إضافة إلى تطور قطاع التجارة نتيجة تحسّن مستوى معيشة السكان وزيادة الطلب. يليه قطاع البناء والأشغال العمومية والذي استفاد من مخصصات مالية كبيرة، في حين شكّل القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي الاستثناء بضعف عدد الأشخاص المشتغلين، نظرا لضعف الأداء وعدم القدرة على المنافسة.

وفي الأخير يمكننا القول أن للتوسع في الإنفاق الحكومي الحاصل في الجزائر من خلال البرامج التنموية، أثر بالغ الأهمية على مستويات التشغيل أو بالتحديد في استحداث مناصب الشغل.

2-البطالة: نبين حالة البطالة خلال فترة الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم: 28 تطور نسبة البطالة خلال الفترة (2010-2019)

الوحدة: %

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة البطالة	10.0	10.0	11.0	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7	11.7	11.4

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات حوصلة اقتصادية 1962-2020.

*نسبة البطالة هي نسبة السكان البطالين إلى السكان النشيطون.

يتضح من خلال الجدول رقم 28 تذبذب في نسبة البطالة طيلة فترة الدراسة، و تنحصر أغلبها في فئة الشباب (من 20 إلى 29 سنة)، ونلاحظ أنه رغم الجهود المبذولة للرفع من مستويات التشغيل عن طريق

مشاريع الاستثمارات العمومية، ودعم القطاع الخاص في هذا المجال، مازال الاقتصاد الوطني يعاني من مشكلة البطالة التي تعيق نجاح مختلف البرامج التنموية المسطرة. وهذا ما يتطلب مشاريع تنموية بإمكانها أن تستوعب يد عاملة كبيرة، تقلص من حجم البطالة الموجودة وتساهم في زيادة الناتج المحلي.

المطلب الثاني: أثر الاستثمار العمومي على مؤشرات التنمية البشرية

دليل التنمية البشرية هو مقياس موجز لتقييم التقدم المحرز في ثلاثة أبعاد أساسية وهي: الأمل في الحياة مع الصحة، الوصول إلى المعرفة والقدرة على الحصول على نمط حياة لائق، ويتم قياس الحياة المديدة والصحية من خلال متوسط العمر المتوقع عند الولادة، أما مستوى المعرفة فيتم قياسه من خلال متوسط سنوات الدراسة لدى الراشدين، وهو متوسط عدد سنوات الدراسة طيلة الحياة للأشخاص الذين تصل أعمارهم إلى 25 عاما وما فوق، والوصول إلى التعلم والمعرفة حسب سنوات الدراسة المتوقعة للأطفال في سن الدخول إلى المدرسة، وهو إجمالي عدد سنوات الدراسة التي يتوقع طفل في سن الدخول إلى المدرسة الحصول عليها في حال بقيت الأنماط السائدة حول معدلات التسجيل المرتبطة بالعمر على ما هي طيلة حياة الطفل. أما المستوى المعيشي اللائق فيتم قياسه من خلال نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي حسب الأسعار الثابتة للدولار الدولي، التي تم احتسابها عند تكافؤ معدلات القوى الشرائية PPA.

بغية الحرص على توفير أكبر قابلية ممكنة للمقارنة بين البلدين، يستند دليل التنمية البشرية بشكل أساسي إلى بيانات دولية من شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة (بيانات متوسط العمر المتوقع عند الولادة)، ومن معهد

الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (بيانات متوسط سنوات الدراسة وبيانات سنوات الدراسة المتوقعة)، ومن البنك الدولي (بيانات نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي).¹

الجدول رقم (29): تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر (IDH) خلال الفترة 2010-2019

السنوات	متوسط العمر عند الولادة	سنوات الدراسة المتوقعة	متوسط سنوات الدراسة	نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي	دليل التنمية البشرية
2000	70,6	10,9	5,9	8,110	0,637
2005	73,1	12,3	6,9	9,692	0,685
2010	74,9	14,0	7,1	10,824	0,721
2015	76,1	14,2	7,9	11,151	0,740
2016	76,3	14,2	7,9	11,554	0,743
2017	76,5	14,4	8,0	11,372	0,745
2018	76,7	14,5	8,0	11,302	0,746
2019	76,9	14,6	8,0	11,174	0,748

Source : PNUD, Rapport sur le Développement Humain 2020, « la prochaine frontiere : le développement humain et l'Anthropocène, Algerie », sur : <http://hdr.org/en/countries/profiles/DZA>, consulté le 19/09/2022.

*نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي: بالأسعار الثابتة للدولار الدولي في عام 2017 والتي تم احتسابها عند تكافؤ معدلات القوى الشرائية (PPA).

نلاحظ مما تقدم أن الجزائر قد عرفت تحسّنا ملحوظا في مؤشر التنمية البشرية، وهذا يرجع إلى تحسّن المؤشرات المركبة له، خاصة مؤشر متوسط الدخل الفردي ومؤشر التعليم. فتحسّن مؤشر متوسط الدخل الفردي يعزى لارتفاع مداخل البترول، أما تحسّن مؤشر التعليم يعود إلى زيادة المنشآت التعليمية وتحسّن مستوى التدريس فيها، أما في السنوات الأخيرة للدراسة فكانت نسبة نمو مؤشر التنمية البشرية ضئيلة إلا

¹ حمزة فيشوش، كمال قويدر، "واقع وآفاق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر بين تقارير وبرامج 2018-2019"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 01، 2013، ص ص، 347، 348.

أنها موجبة، ويرجع سبب ذلك إلى تذبذب مؤشر الدخل الفردي المرتبط أساسا بأسعار البترول التي شهدت تراجعا ملحوظا، أما باقي المؤشرات فعرفت ارتفاعا واضحا وهذا يرجع طبعاً للبرامج الإنمائية في الجزائر، التي اعتمدت على موجة من الاستثمارات العمومية، والذي كان سببا في تحسين المؤشرات المركبة لمؤشر التنمية البشرية في الجزائر.

المطلب الثالث: تجربة مصر في التنمية الاقتصادية ومقارنتها مع الجزائر

نتناول في هذا المطلب بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المهمة المتعلقة بالفرد الواحد في كل من الجزائر ومصر، كأدنى معلومات تخبرنا عن الوضعية الاقتصادية العامة في البلد.

1-الكثافة السكانية:

الكثافة السكانية هي عدد السكان في منتصف العام مقسوما على مساحة الأرض بالكيلومتر المربع، مع العلم أن مساحة الدولة المصرية تبلغ 995.450 كم²، وهي أقل من مساحة الجزائر التي تبلغ 2.381.740 كم²، نجد أنه الكثافة السكانية للعام 2007 بلغت 78.6 نسمة/كم² في مصر، وبلغت 14.3 نسمة/كم² في الجزائر، لتقفز عام 2019 إلى 98.9 نسمة/كم² في مصر و 17.7 نسمة/كم² في الجزائر. ويرجع هذا للتزايد السكاني الكبير في مصر مقارنة بالجزائر.

2-إجمالي الناتج المحلي الخام للدول:

الجدول الموالي يوضح إجمالي الناتج الخام لكل من الجزائر ومصر.

الجدول رقم (30): إجمالي الناتج الخام لكل من الجزائر ومصر خلال الفترة (2010-2019)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مصر	230.02	247.73	278.77	288.01	305.57	332.08	332.48	236.53	249.56	302.26
الجزائر	161.21	200.25	209.02	209.76	213.81	165.98	160.03	167.39	173.76	172.78

المصدر: معوشي عماد، "واقع التنمية الاجتماعية في الجزائر ومصر-دراسة مقارنة"، مجلة المعيار، مجلد 25، عدد 59، السنة 2021، ص 940-941.

يظهر الجدول رقم 30 أن الناتج المحلي الخام كان مستقرا في الجزائر مع تقهقر سنة 2015 و يرجع ذلك إلى أزمة انهيار أسعار النفط منتصف 2014، خاصة مع اعتماد الاقتصاد الجزائري على عائدات المحروقات، بينما عرف الناتج المحلي المصري تزايدا ملحوظا حتى عام 2017 ابن عرف انخفاضا حادا يرجع للمشاكل السياسية التي عاشتها مصر آنذاك، خاصة أن اقتصادها يعتمد على عائدات السياحة ليعاود بعد ذلك في الارتفاع.

3- نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام:

هو إجمالي الناتج المحلي مقسوما على عدد السكان في منتصف العام، والجدول الموالي يمثل مقارنة بين كلا من الجزائر ومصر.

الجدول رقم (31) : نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام لكل من الجزائر و مصر.

الوحدة: دولار أمريكي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مصر	2922	3077	3383	3400	3524	3731	3686	2495	2573	3047
الجزائر	4481	5454	5575	5477	5466	4153	3919	4012	4081	3980

المصدر: معوشي عماد، مرجع سابق، ص 941 - 942.

يعرف نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام عدم استقرار وانخفاضا، ويرجع ذلك لسببين، أولها التزايد في عدد السكان وثانيها الاعتماد على عائدات المحروقات، ويظهر ذلك جليا منتصف 2014 أين عرفت أسعار النفط أزمة هبوط حادة، أما في مصر فيعرف نصيب الفرد نموا ما عدا في الأزمة السياسية التي عرفتتها مصر سنة 2017 وهو أكثر استقرارا مقارنة بالجزائر لكون الاقتصاد المصري لا يعتمد على المحروقات.

4-معدل البطالة:

يشير معدل البطالة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى عدد الأشخاص العاطلين كنسبة مئوية من القوة العاملة (إجمالي عدد الأشخاص العاملين والعاطلين) ووفقا لتعريف منظمة العمل الدولية "العاطلين" هم أولئك الأشخاص الذين لا يعملون حاليا ولكن لديهم الاستعداد والقدرة على العمل مقابل أجر، والأشخاص المتوفرين حاليا للعمل، والأشخاص الذين يبحثون بنشاط عن عمل.

الجدول رقم (32): معدل البطالة لكل من مصر والجزائر

الوحدة : %

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مصر	9.2	10.4	12.4	13.0	13.4	12.9	12.7	12.2	10.9	8.6
الجزائر	10.0	10.0	11.0	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7	11.7	11.4

المصدر :معوشي عماد، مرجع سابق، ص 942

لا يمكن الحكم على معدل البطالة للبلدين من ناحية الأفضلية كونهما متقاربين ويخضعان للدورات الاقتصادية قصيرة الأجل، ولكن ما يظهر أنه في الحالة المصرية أكثر تذبذبا. لكن على العموم يعد هذا المعدل مرتفعا مقارنة بالإمكانات التي تحوزها الدولتان سواء في القطاع السياحي أو الزراعي. وتعدّ البطالة من أكثر الهواجس الاجتماعية التي تعاني منها الدول النامية.

5-مؤشر التنمية البشرية:

كما أشرنا إليه سابقا هو دليل مركب، يقيس متوسط الانجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي: الحياة المديدة والصحة، والمعرفة والمستوى المعيشي اللائق.

الجدول رقم (33): مؤشر التنمية البشرية في كل من الجزائر ومصر

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	التصنيف	الترتيب العالمي
مصر	0.683	0.691	0.694	0.696	0.700	تنمية بشرية	116
الجزائر	0.747	0.749	0.752	0.754	0.759	تنمية بشرية مرتفعة	82

المصدر: معوشي عماد، مرجع سابق، ص 947

من خلال الجدول 33 يظهر لنا جليا تقدّم الجزائر في دليل التنمية البشرية للأمم المتحدة، حيث أنها تقع ضمن مجموعة الدول التي لها تنمية بشرية مرتفعة، وتأتي الجزائر في المرتبة 82 عالميا حسب تصنيف 2018 و 91 عالميا حسب تصنيف 2022، متقدمة على تونس ومصر (97) وليبيا (104) وجنوب أفريقيا (109) والمغرب (123)¹. وبالنسبة لمصر فهي مصنّفة ضمن مجموعة الدول التي لها تنمية بشرية ومتوسطة، وعموما يمكن إسقاط وضعية المؤشر على الوضعية الصحية والمعرفية وكذا المستوى المعيشي والعمر المتوقع، لأن هذه العناصر هي المكونة لهذا المؤشر.²

من خلال أهم المؤشرات التي اعتمدناها في الدراسة لتغطية أكبر قدر من ملامح التنمية الاقتصادية والبشرية في كل من مصر والجزائر، تبين لنا أهم المعالم التي تميز مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل دولة بالرغم من التشابه الكبير بينهما:

-الدولة المصرية تعرف ارتفاعا كبيرا في السكان وكذا الناتج المحلي الإجمالي، ولكن بصفة أقل مما أدى إلى تدهور نصيب الفرد من الناتج المحلي، على عكس الدولة الجزائرية التي عرفت ازديادا في نصيب الفرد من الناتج المحلي بسبب انخفاض معدل نمو السكان.

-هاجس البطالة لازال يؤرق البلدين ولا توجد أفضلية في ذلك بين البلدين.

¹وكالة الأنباء الجزائرية، "تنمية بشرية: الجزائر تتصدر ترتيب بلدان شمال افريقيا"، بتاريخ 12 سبتمبر 2022، متاح على:

www.aps.dz/algerie/131365-2022-09-02-08-52-50.

²معوشي عماد، مرجع سابق، ص 947.

-عرف الاقتصاد المصري موجات تضخمية حادة أكبر من الاقتصاد الجزائري، وهذا ما يزيد العبء على الطبقة الفقيرة والمتوسطة ويعيق مسارات التنمية الاجتماعية ويجعلها أكثر تكلفة.

-وأخيرا الهاجس الأكبر الذي يؤرق الكثير من الاقتصادات والمعيق لمختلف المسارات التنموية والاجتماعية بصفة خاصة، هو الفساد الإداري، حيث لازالت كل من مصر والجزائر تحتل مرتبة متدنية (حصلتا على نفس المرتبة سنة 2019 وهي المرتبة 106 من 180 دولة، وحصلتا على 35 نقطة من 100).

* واقع الاقتصاد الجزائري بعد جائحة كورونا:

وفقا لتقرير البنك الدول فإن الاقتصاد الجزائري واصل انتعاشه في النصف الأول من عام 2022، بفضل عودة إنتاج النفط إلى مستويات ما قبل جائحة فيروس كورونا واستمرار الإنعاش في قطاع الخدمات، إلى جانب استعادة النشاط الفلاحي بقوة، ومن المتوقع أن يستمر هذا الإنعاش حتى عام 2023 بدعم من النمو في القطاع غير الهيدروكربوني وفي الإنفاق العام، وذلك وفقا للإصدار الأخير من البنك الدولي عن أحدث المستجدات الاقتصادية للجزائر.

ويأتي هذا الإصدار في إطار سلسلة من التقارير تصدر مرتين سنويا، حيث تقوم بتحليل اتجاهات التنمية الاقتصادية في الجزائر، فضلا عن تحليل آفاقها المستقبلية ويستند التحليل الوارد في هذا الإصدار إلى بيانات اقتصادية عن الربع الأول من عام 2022 وإلى بيانات بديلة، مثل الإضاءة الليلية وفرص الشغل المسجلة في الربع الثاني من العام.

ويفيد التقرير بأن الموازين الخارجية للبلاد شهدت انتعاشا ملحوظا وواصلت نموها بفضل الارتفاع في الأسعار العالمية للهيدروكربونات (النفط والغاز)، كما يبين أن متوسط سعر صادرات الهيدروكربونات الجزائرية

انخفض بنحو 26 % في الربع الثالث من عام 2022 وبلغ ذروته في شهر جوان، كما أن الارتفاع الملحوظ في صادرات البلاد من المنتجات غير الهيدروكربونية أثره الإيجابي أيضا على موازينها الخارجية، وقاد الارتفاع في قيمة الدينار مقارنة بالدولار الأمريكي واليورو إلى التحسّن في معدلات التبادل التجاري للجزائر.¹

ومع ذلك ظلّ معدل التضخم مرتفعا، حيث سجّل 9.4 % على أساس سنوي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2022، لاسيما بسبب الارتفاع العالمي في أسعار المواد الغذائية (زادت بنسبة 13.6% في الجزائر)، وكانت الأسر الأفقر هي الأكثر تضررا. واستجابت السلطات الجزائرية لهذا الأمر حيث قامت بتكثيف التدابير الموجّهة لحماية القوة الشرائية، كان على رأسها زيادة رواتب موظفي الخدمة المدنية، واستحداث إعانات بطالة الشباب من طالبي الشغل لأول مرة، فضلا عن تعزيز دعم المواد الغذائية الأساسية.

ويدعو التقرير إلى توخي الحذر من أن هذا المستوى من الإنفاق قد يؤدي إلى تحديات على المدى المتوسط في حالة انخفاض أسعار النفط العالمية، وبالتالي انخفاض الإيرادات الحكومية، لذا ستكون الإصلاحات الهيكلية الواردة في "مخطط عمل الحكومة" لتشجيع استثمارات القطاع الخاص ركيزة أساسية لإحداث فرص الشغل.

وتعليقا على ذلك، قال كمال براهيم، الممثل المقيم للبنك الدولي في الجزائر:

¹البنك الدولي، بيان صحفي ، "الاقتصاد الجزائري : مواصلة المسيرة نحو التحول المنشود "، بتاريخ 04 جانفي 2023 ، متاح على :

<http://albankaldawli.org/ar/neros/press-releade/2023/01/04/algerian-economy-staying-the-course-for-transition>

"من الضروري مواصلة المسيرة، حيث يعد تنفيذ مخطط عمل الحكومة وما ورد به من تدابير بشأن زيادة الإيرادات الضريبية، ورفع مستوى الكفاءة في استخدام الموارد العامة، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص، أمرا أساسيا لتمكين الجزائر من مواجهة التحديات العالمية والخروج منها بأمان، فضلا عن وضع البلاد على مسار نمو مستدام وشامل للجميع.

وتوقع تقرير البنك الدولي أن يحقق الاقتصاد الجزائري نموا بنسبة 2,3 % في عام 2023، ومع ذلك لا تزال آفاق الاقتصاد الكلي عرضة للتأثر بتقلبات الأسعار العالمية للهيدروكربونات، وأوضح التقرير أنه على المدى المتوسط إلى الطويل، يجب أن يصبح القطاع الخاص غير الهيدروكربوني هو المحرك لنمو الاقتصاد الجزائري وتنويعه.

وأكد التقرير أن مواصلة تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي الحكومية، وزيادة الانفتاح على القطاع الخاص، وتحسين قدرة الاقتصاد على المنافسة، وتدعيم الاستثمار في رأس المال البشري كلها عوامل أساسية لازدهار الاقتصاد الجزائري ودعم قدرته على الصمود.¹

¹ -البنك الدولي، مرجع سابق.

خلاصة الفصل الرابع:

لاشك في أن برامج الاستثمارات العمومية لعبت دورا حاسما في تحقيق هذه النتائج، إذ يمكن القول أنها أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات المعنية بتلك النتائج، وخاصة قطاع البناء والانشغال العمومية المعني الأول بأهم المشاريع في تلك البرامج، وهو يرتبط ارتباطا وثيقا بحجم الإنفاق الحكومي الاستثماري. نفس الشيء بالنسبة إلى قطاع الفلاحة عبر مختلف برامج الدعم الخاصة به، ومع ذلك فإن هذا النمو يبقى هشاً. لا يعول عليه كثيرا في مجالي التشغيل والتنمية الشاملة، حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات تبقى متمثلة في القطاع الصناعي والذي يعد القطاع الرئيسي القادر على توفير فرص حقيقية ودائمة وتحقيق معدل نمو مستدامة

فانتعاش الاستثمارات العمومية والخاصة لإعادة بناء اقتصاد منتج، من شأنه الاستجابة إلى طلب السوق الداخلية من السلع الاستهلاكية و السلع الاستثمار، أصبح ضروريا إذا أردنا الاجتياز في ظروف حسنة المرحلة الطاقوية الانتقالية.

الخاتمة:

تشكل الاستثمارات العمومية رافعة أساسية للنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية بمعناها الشامل، فالمجهودات الكبيرة التي قامت بها الحكومة في مجال الاستثمار العمومي تجسدت أساسا في البرامج التنموية، وآخرها برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019، وهو ما يؤكد عزم الدولة على مواصلة تعميم وتحديث مختلف البنيات التحتية، وتوفير التجهيزات الأساسية وإطلاق ديناميكية اقتصادية جديدة، فالاستثمار العمومي يشكل رافعة حقيقية للتنمية في الجزائر، إذ يساهم بدرجة كبيرة ومباشرة في رفع معدلات النمو الاقتصادي، والذي يترتب عليه زيادة في الدخل الوطني، ومنه زيادة في دخل الأفراد، وبالتالي تحسن في المستوى المعيشي للأفراد، وهو ما يدخل ضمن سياق التنمية الاقتصادية.

وبما أن الجزائر كغيرها من الدول النامية ترجو تحقيق التنمية الاقتصادية لبلوغ درجة الرفاهة لمواطنيها، اعتمدت مجموعة من البرامج التنموية من أجل تحقيق هذا الهدف، ولقد ساعدها الارتفاع المتواصل لأسعار البترول طول فترة تطبيق تلك البرامج، مما جعله محفزا للزيادة والتوسع في الإنفاق العمومي.

ونستنتج من خلال هذه الدراسة أن الجزائر تبنت سياسة الإنعاش الاقتصادي من خلال البرامج الاستثمارية بغية تحقيق جملة من الأهداف؛ أهمها تعزيز الطلب الإجمالي وخلق مناصب شغل من خلال استثمار الأموال العامة في البنى التحتية ودعم الإنتاج الزراعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب إنعاش النمو الاقتصادي وبالأخص خارج المحروقات.

اختبار الفرضيات:

قمنا باختبار صحة الفرضيات من عدمها على النحو التالي:

الفرضية الأولى: أثبتت الدراسة صحة الفرضية، إذ تتمثل آليات تنويع الاستثمار في مختلف القطاعات التي تشكل في مجموعها الاقتصاد الوطني.

الفرضية الثانية: أثبتت الدراسة صحة الفرضية، إذ يعتبر الاستثمار العمومي المحرك الأول لتحقيق النمو الاقتصادي، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية؛ فهم يساهم بطريقة مباشرة في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

الفرضية الثالثة: أثبتت الدراسة صحة الفرضية الثالثة، فتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية مرهون باتباع الجزائر لسياسة واستراتيجية استثمارية محكمة ورشيدة، تهدف إلى توفير البيئة المناسبة للمستثمرين، وتحد من العوائق التي تواجه الاستثمار الخاص، لأن التنمية الاقتصادية في الدول النامية تتحملها الدولة لوحدها.

الفرضية الرابعة: أثبتت الدراسة صحة الفرضية الرابعة، حيث أحدثت الإصلاحات الاقتصادية المتعاقبة عبر مختلف المراحل التي مرّ بها الاقتصاد الجزائري تغييرات هامة في هيكل الاستثمار وإنجازات عديدة في ظل التحولات العالمية، وهو ما رأيناه عبر مختلف التشريعات والقوانين التي سنتها الجزائر في هذا المجال، الأمر الذي ترتب عنه تحسّن في هيكل الاستثمار واستقطاب المزيد من الاستثمارات الخاصة والاجنبية.

نتائج الدراسة:

-تعتبر برامج الإنفاق العام المسطرة ضمن ميزانية الدولة، أداة مهمة لتنفيذ الدولة للاستثمارات العمومية، وتحقيق مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

- يعتبر التخطيط الاقتصادي ضروريا لتحقيق الأهداف التنموية، وإحداث التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية؛

- تمثل الاستثمارات العمومية حلا تلجأ إليه السلطات العمومية في بعض الحالات لتحفيز الطلب الكلي وتحسين أداء الاقتصاد الوطني؛

- بالرغم من الأشياء الايجابية المحققة والتي تخص الاستثمار، إلا أنه مازال يعاني من مشاكل تعيق تطوره، ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى قصر مدة التحول والانتقال من الاقتصاد الموجّه نحو اقتصاد السوق، ومشكلة الحكم الراشد.

- تسمح البرامج التنموية بإحداث التوازن التنموي عن طريق توزيع المشاريع التنموية على مختلف المناطق والجهات، حسب الاحتياجات التنموية؛

- يعتبر الاستثمار العمومي المحرك الأول لتحقيق النمو الاقتصادي، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية للوصول إلى الأهداف المسطرة خلال هذه البرامج؛

- إن نفقات التجهيز لها الأثر الإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي التنمية الاقتصادية، وهذا من طبيعة الدول النامية، حيث كان هدف التعديل الهيكلي الذي طبقتته الكثير من هذه الدول هو تقليص من حجم نفقات التسيير من خلال تقليص كتلة الأجور، وتحسين نفقات التجهيز من خلال ضخها في الاستثمارات الحقيقية؛

- عرفت الجزائر تراجعا كبيرا لمعدل وحجم البطالة طول فترة الدراسة، وذلك من خلال حجم الاستثمارات التي أنجزت ومختلف الآليات والإجراءات الداعمة للتشغيل، كلها ساهمت في تخفيض معدل البطالة.

التوصيات والاقتراحات:

وفقا لما تم عرضه من نتائج واعتمادا على دراستنا يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- على الجزائر أن تتخلص من التبعية الشديدة لقطاع المحروقات، من خلال اللجوء إلى القطاعات المنتجة، والتي تملك فيها ميزة تنافسية وغير مكلفة، ونتائجها كي تظهر سريعا تحتاج سنوات عديدة كالقطاع الفلاحي أو قطاع السياحة؛

- توجيه الإنفاق العمومي نحو هدف الإنفاق المنتج، أي لابد على الدولة أن تسعى لصرف الأموال في الإنفاق الاستثماري العمومي، والذي يحقق أهداف التنمية الاقتصادية؛

- يجب أن تكون الاستثمارات العمومية مكملة للاستثمارات الخاصة وليس على حسابها؛

- الإنفاق الكبير على المشاريع الكبرى يجب أن يسبقه دراسات دقيقة، لتجنب عمليات إعادة التقييم ورفع التكاليف؛

- سياسة التوسع في الاستثمارات العمومية لا ينبغي أن تكون هدفا في حد ذاته بمجرد وجود فوائض مالية؛

- يجب أن تحرص السلطات العمومية على وضع الآليات اللازمة لترشيد الإنفاق لتحقيق الأهداف المرجوة من الاستثمارات العمومية.

آفاق البحث :

تطرقنا في دراستنا إلى آليات تنويع الاستثمارات وأثرها على التنمية الاقتصادية، ورغم محاولتنا الإحاطة بمعظم جوانب الموضوع، وبعد النتائج والتوصيات المتوصل إليها، إلا أنه لاحت بعض العناوين التي قد تكون أساسا للبحوث اللاحقة:

- آليات تشجيع وترقية الاستثمار الوطني الخاص كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية.
- آليات تشجيع وترقية القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات كأداة لتنويع مصادر النمو الاقتصادي.
- متطلبات النهوض بالتنمية في الجزائر وقدرة القطاعين العام والخاص على توفيرها.
- انعكاسات الكفاءة الاقتصادية للاستثمار الخاص على الاقتصاد الجزائري.
- انعكاسات ونتائج الإصلاحات الاقتصادية على بيئة ومناخ الاستثمار في الجزائر.

قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية:

أ- الكتب:

- 1- أبو القاسم عمر الطبولي، "مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي"، دار الكتب الوطنية، بنغازي، طرابلس، 1991، الطبعة الأولى.
- 2- أحمد جبر سالم، أحمد جاسم محمد، "الاستثمار في البنية التحتية ومصادر التمويل"، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2017، ص14.
- 3- أحمد زكريا صيام، طاهر فاضل البياتي، فاطمة محمد نوري، "أساسيات الاستثمار العيني والمالي"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 1999.
- 4- أحمد عبد العزيز، "الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 2010.
- 5- اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
- 6- افيريت هاجن، ترجمة جورج خوري، "اقتصاديات التنمية"، مركز الكتب الأردني، الأردن، 1988.
- 7- باسم حمادي الحسين، "الاستثمار الأجنبي وعقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد"، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2014.
- 8- جمال داود سلمان الدليمي، "التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2015.

- 9-جميل عبد الحميد جاب الله، "النظرية الاقتصادية مشكلات - سياسات - برامج"، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، مصر، 2002.
- 10-حربي محمد موسى عريقات، "التنمية والتخطيط الاقتصادي"، دار البلدية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.
- 11-حسني علي خربوش، عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، محمود حسني العتيبي، "الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق"، دار زهران، عمان الأردن، 1996.
- 12-حسين عمر، "الاستثمار والعولمة"، دار الكتاب الحديث، مصر، 2000.
- 13-زياد رمضان، "مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
- 14-سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، "قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية"، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2014.
- 15-سي محمد كمال، "قضايا في الاقتصاد الجزائري"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2017.
- 16-صالح صالحي، "محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري"، جامعة سطيف 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، محاضرات منشورة، للسنة 2014-2015.
- 17-ضياء مجيد، "أسس علم الاقتصاد"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الجزائر، الطبعة الثانية، 2013.
- 18-طاهر حردان حيدر، "أساسيات الاستثمار"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ط، الأولى.

- 19- عبد الرحمان تومي، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر-الواقع والآفاق"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
- 20- عبد الرحمان يسري أحمد، "النظرية الاقتصادية الكلية"، الدار الجامعية طبع- نشر وتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1998.
- 21- عبد القادر محمد عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية الاسكندرية، 2003.
- 22- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003.
- 23- عبد المطلب عبد الحميد، "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)"، مجموعة النيل العربية للطباعة - النشر والتوزيع، مصر، 2007.
- 24- علاء فرح الطاهر، "التخطيط الاقتصادي"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
- 25- علاش أحمد، "دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2010.
- 26- علي خالفي، "مدخل إلى علم الاقتصاد"، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- 27- عمر صخري، "التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008، الطبعة السادسة.
- 28- فليح حسن خلف، "التنمية والتخطيط الاقتصادي"، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006.
- 29- فؤاد حجري، "قانون الاستثمارات (سلسلة القوانين الإدارية)"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

30-قاسم نايف علوان، "إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

31-كامل بكري، "التنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986.

32-م بودهان، "الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر"، دار الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.

33-مبارك لسوس، "التسيير المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 4 الطبعة الثانية، 2012.

34-محمد الشريف إلمان، "محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2003، الجزء الثاني.

35-محمد عبد العزيز عجيبة، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، "التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق النظريات - الاستراتيجيات - التمويل"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.

36-محمد عبد العزيز عجيبة، إيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية - دراسات نظرية وتطبيقية"، الناشر، جامعة الاسكندرية، 2000.

37-محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، "الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.

38-مصطفى يوسف كافي، "التخطيط والتنمية من منظور (اقتصادي - بيئي - إعلامي)"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2017.

39-ناظم محمد النوري الشمري، طاهر فاضل البياتي، أحمد زكريا صيام، "أساسيات الاستثمار العيني والمالي"، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1999.

40-نائل عبد الحافظ العوامله، "إدارة التنمية - الأسس النظريات - التطبيقات العملية"، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

ب- الأطروحات والرسائل الجامعية:

41- بعلة الطاهر، "أثر الاتفاق العمومي على التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 2، 2019/2018.

42- بلقاسم رحالي، ركن الدين فلاك، "دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2010"، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، وتحقيق التنمية المستدامة.

43- زغبة طلال، "مناخ الاستثمار في الجزائر: دراسة قياسية لتحديد حجم الاستثمار المرغوب للفترة 2007-2011"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2009/2008.

44- صواليي صدر الدين، "النمو والتجارة الدولية في الدول النامية"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005.

45- عبد القادر بابا، "سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة"، أطروحة دكتوراه تخصص، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم ن التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003.

46- فارس فضيل، "أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، المملكة العربية السعودية"، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

47-قادي محمد، "الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسة التحرير الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق، (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1995-2017)" ، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ، 2018-2019.

48-القيني عز الدين، "أثر السياسة الاستثمارية على التشغيل في الجزائر في آفاق 2017"، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2012/2013.

49-مفتاح صليحة، "نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية-"، أطروحة دكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة جيلالي لباس، سيدي بلعباس، 2019/2020.

50-منصوري الزين، "آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/1005، ص22.

51-مولاي لخضر عبد الرزاق، "متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية-دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2009/2010.

52-نبيلة عرقوب، "محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي - دراسة نظرية قياسية (1970 - 2008)"، أطروحة دكتوراه، فرع القياس الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2001/2012.

ج- المجلات والدوريات:

- 53-أمنية كوسام، "الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في إطار قانون الاستثمار الجديد 22-18"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 05، العدد 02، 2022.
- 54-حمزة فيشوش، كمال قويدر، "واقع وآفاق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر بين تقارير وبرامج 2018-2019"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 01، 2013.
- 55-خميس خليل، "مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر"، مجلة الباحث، دورية علمية سنوية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 09، 2011.
- 56-العالية مناد، عاشور مزريق، "مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، 2020.
- 57-علي يوسفات، "عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية 1970-2009)"، مجلة الباحث، دورية علمية سنوية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 11، 2012.
- 58-فرحات عباس، سعود وسيلة، "عرض عام لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014"، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 1، جوان، 2018.
- 59-فوزية ساحي، "الإصلاحات الاقتصادية في المؤسسة العمومية الجزائرية-الأسباب والنتائج"، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية-بحوث ودراسات، المجلد 08، العدد 02، 2021.
- 60-مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، "دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية-دراسة حالة الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 97، 2009-2010.

د- التقارير:

- 61-برنامج عمل الحكومة لسنة 2010، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، المرادية، الجزائر في 24 ماي 2010.
- 62-بنك الجزائر، التقارير السنوية من 2011 إلى 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
- 63-بنك الجزائر، التقارير السنوية من 2011 إلى 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
- 64-بنك الجزائر، التقارير السنوية، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. على التوالي 2011، 2016، 2018.

هـ - الملتقيات والمؤتمرات والندوات:

- 65-بوعشة مبارك، "الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية مقارنة نقدية"، ملتقى دولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 11-12 مارس 2013.
- 66-ساسى فطيمة، بعلي حمزة، نبية محمد، "القطاع الخاص كأحد البدائل التنموية للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات"، ملتقى وطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار البترول، 25، 26 أبريل 2017.
- 67-ساسية عناني، "تقييم فعالية برامج الإنعاش الاقتصادي في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2012" ملتقى دولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفق الأفق الثلاثة بالجزائر، جامعة المسيلة، بتاريخ 28 و 29 أكتوبر 2013.

68-مدوري عبد الرزاق، "عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر (نظرة تحليلية)، مؤتمر دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 -2014، جامعة سطيف 1، يومي 11، 12 مارس 2013.

69-منصوري الزين، "عرض وتقييم لسياسة الاستثمار في الجزائر بعد الاصطلاحات"، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني في الاصطلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، 04 - 2006/12/05.

و - القوانين والمراسيم:

70- قانون الاستثمار سنة 2007، المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 16 رمضان عام 1427 الموافق لـ 9 أكتوبر 2006، يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيله وتنظيمه وسيره.

71-المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 16 رمضان عام 1427 الموافق لـ 9 أكتوبر 2006، المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.

72-القانون 90-10 المؤرخ في 19 رمضان 1410 الموافق لـ 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية رقم 16 الصادرة بتاريخ 18 أبريل 1990.

73- القانون المتعلق بالاستثمار، المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق لـ 24 يوليو سنة 2022، العدد 50.

74-المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها.

75-الأمر رقم 03-01 المؤرخ في أول جمادى الثانية 1422 الموافق ل 20 أوت 2001 المتعلق

بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47 الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001.

76-المرسوم التشريعي 93-12.

77-المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006.

78-المرسوم التنفيذي رقم 07-119، المؤرخ في 23 أبريل 2007، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية

للساطة والضبط العقاري.

79-المرسوم التنفيذي رقم 22-298 المؤرخ في 11 صفر 1444 الموافق ل 8 سبتمبر 2022 ، يحدد

تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها ، الجريدة الرسمية ، العدد 60 ، بتاريخ 18 سبتمبر

2022 .

80-المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير

وكالة ترقية الاستثمار ودعمها ومتابعتها، المادة 1، الجريدة الرسمية رقم 67، الصادرة بتاريخ 19 أكتوبر

1994.

81-القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016.

82-المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق ل 22 نوفمبر سنة

2020، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق ل

8 سبتمبر سنة 1996 والمتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي،

ويغير تسميتها، الجريدة الرسمية رقم 70 الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر سنة 2020.

ز - الجرائد:

83- أحسن خلاص، "قوانين الاستثمار في الجزائر بين الثابت والتحول"، جريدة الوسط يومية وطنية

شاملة بتاريخ 18 مايو 2022 على الرابط التالي: <https://elwassat.dz>

ح - المواقع الالكترونية:

84- صبيحي شهنار، "مناخ الاستثمار في الجزائر-دراسة تحليلية تقييمية"، متاح على:

asjp.cerist.dz/en/downArticle/179/11/12/40127.

85- بيان مجلس الوزراء، متاح على:

www.el-mouradia.dz/arab/president/communiqués/recherche.htm

86- شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، "دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية،

دراسة حالة الجزائر"، متاح على:

<http://www.asjp.cerist.dz/en/downarticle/276/6/10/8262>

87- ناصر مراد، "دوافع اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وسبل تفعيله"،

asjp.cerist.dz/en/downArticle/32/45/1/96520 متاح على:

88- الأونكتاد، "تقرير الاستثمار العالمي 2021".

89- وكالة الأنباء الجزائرية، "قانون الاستثمار الجديد مكسب واعد لتحقيق تنمية مستدامة"، متاح

على:

http://aps.dz/ar/economie/134207_2022_11_06

90- وكالة الأنباء الجزائرية، "تنمية بشرية: الجزائر تصدر ترتيب بلدان شمال افريقيا"، بتاريخ 12

سبتمبر 2022، متاح على:

www.aps.dz/algerie/131365-2022-09-02-08-52-50.

91-البنك الدولي ، بيان صحفي ، "الاقتصاد الجزائري : مواصلة المسيرة نحو التحول المنشود " ،

بتاريخ 04 جانفي 2023 ، متاح على :

<http://albankaldawli.org/ar/neros/press-releade/2023/01/04/algerian-economy-staying-the-course-for-transition>

ثانيا: باللغة الأجنبية:

a- Ouvrages :

92-Jean Luc DAGUT, « **Dictionnaire de 1000 notions d'économie** », Study rama, France, 2012.

93-Patric Villieu, « **Macro économie l'investissement** », Edition la découverte, Paris, 2000.

94-Dictionnaire d'économie et de sciences sociales, édition berti, Alger, 2009.

95-Jean CLAUDE GEHANNE, « **Dictionnaire Thématique de Sciences Economiques et Sociales de croissance et déséquilibre** », Editions Dunod, Paris, 1995.

96-Michael Wickens, traduction de la 1ere édition américaine par Marc Sangnier, Mouhamadou Sy et Hamidreza Tabarraei, « **Analyse macroéconomique approfondie** », éditions de Boeck Université, 1ère édition, 2010.

97-RaymondBernard, « **économie financière internationale** », édition , PUF, Paris , 1971.

b– Revues :

98–UNCTAD (2007), **World Investment Report 2007**, United Nations Conference on Trade and Development, Geneva.

99–UNCTAD, «**World Investment Report 2019, Special Economic Zones–Key Messages and Overview** », 2019.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01

14 محرم عام 1431 هـ 31 ديسمبر سنة 2009 م الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 78 29		
الجدول (ج) توزيع النفقات ذات الطابع التهديفي في المخطط الوطني لسنة 2010 حسب القطاعات (بلايف دج)		
القطاعات	رخص البرنامج	امتدادات الدفع
الصناعة.....	1.006.000	665.000
الزراعة والري.....	332.400.000	335.592.000
دعم الخدمات المنتجة.....	86.879.000	44.732.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	1.473.561.000	1.095.942.000
التربية والتكوين.....	310.508.000	283.462.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	254.339.000	212.489.000
دعم الحصول على سكن.....	328.259.000	270.541.000
مواضيع مختلفة.....	300.000.000	200.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	60.000.000	60.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	3 146 952 000	2.503.423.000
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاصة وخفض نسب الفوائد).....	—	397.438.000
تخصيص رأسمال الصندوق الوطني للاستثمار.....	—	75.000.000
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	125.000.000	17.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	60.000.000	30.000.000
المجموع الفرعي للمعاملات بالرأسمال	185.000.000	519.438.000
مجموع ميزانية التجهيز	3.331.952.000	3.022.861.000

24 محرم عام 1432 هـ 30 ديسمبر سنة 2010 م		
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 80		
27		
الجدول (ج) توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2011 حسب القطاعات		
(بالاف دج)		
القطاعات	رخص البرنامج	امتدادات النفق
الصناعة.....	116.000	772.000
الزراعة والري.....	291.052.000	392.442.000
دعم الخدمات المنتجة.....	18.169.500	39.445.500
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	743.382.000	941.890.500
التربية والتكوين.....	428.486.000	540.754.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	177.816.000	363.062.000
دعم الحصول على سكن.....	396.466.000	240.560.000
مواضيع مختلفة.....	300.000.000	200.000.000
الخطط البلدية للتنمية.....	60.000.000	60.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	2.415.487.500	2.778.926.000
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	—	375.194.000
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	—	—
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	60.000.000	30.000.000
المجموع الفرعي للمعاملات برأس المال	60.000.000	405.194.000
مجموع ميزانية التجهيز	2.475.487.500	3.184.120.000

4 صفر عام 1433 هـ 29 ديسمبر سنة 2011 م		
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 72		
33		
الجدول (ج) توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2012 حسب القطاعات		
(بلايف دج)		
القطاعات	رخص البرنامج	امتدادات الدفع
الصناعة.....	16.448.000	15.567.000
الزراعة والري.....	203.686.120	301.257.000
دعم الخدمات المنتجة.....	6.616.870	20.329.870
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	1.496.802.280	1.018.055.111
التربية والتكوين.....	198.511.000	133.624.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	91.125.000	92.970.500
دعم الحصول على سكن.....	409.665.000	295.550.000
مواضيع مختلفة.....	300.000.000	200.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	67.000.000	67.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	2.789.854.270	2.144.353.481
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	—	616.063.100
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	—	—
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	60.000.000	60.000.000
المجموع الفرعي للمعاملات برأس المال	60.000.000	676.063.100
مجموع ميزانية التجهيز	2.849.854.270	2.820.416.581

27	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 72	16 صفر عام 1434 هـ 30 ديسمبر سنة 2012 م
الجدول (ج) توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2013 حسب القطاعات (بلايف دج)		
امتدادات النفق	رخص البرنامج	القطاعات
3.050.000	61.500	الصناعة.....
129.613.000	187.273.400	الزراعة والري.....
22.286.060	13.741.060	دعم الخدمات المنتجة.....
713.925.100	1.113.654.100	المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....
273.134.000	169.839.000	التربية والتكوين.....
235.901.000	113.388.000	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....
194.070.000	87.202.000	دعم الحصول على سكن.....
200.000.000	300.000.000	مواضيع مختلفة.....
40.000.000	40.000.000	المخططات البلدية للتنمية.....
1.811.979.160	2.025.159.060	المجموع الفرعي للاستثمار.....
605.727.500	-	دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....
51.500.000	100.000.000	البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....
75.000.000	115.000.000	احتياطي لنفقات غير متوقعة.....
732.227.500	215.000.000	المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....
2.544.206.660	2.240.159.060	مجموع ميزانية التجهيز.....

47	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 68	28 صفر عام 1435 هـ 31 ديسمبر سنة 2013 م
الجدول (ج) توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2014 حسب القطاعات (بلايف دج)		
القطاعات	رخص البرنامج	امتدادات الدفع
الصناعة.....	2.972.000	2.820.500
الزراعة والري.....	229.135.500	203.520.500
دعم الخدمات المنتجة.....	34.455.000	29.347.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	920.347.600	781.640.900
التربية والتكوين.....	231.721.400	243.865.900
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	219.301.600	236.615.100
دعم الحصول على سكن.....	116.384.500	127.536.000
مواضيع مختلفة.....	510.000.000	360.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	65.000.000	65.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار.....	2.329.317.600	2.050.345.900
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	-	661.368.310
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	130.000.000	70.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	285.000.000	160.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....	415.000.000	891.368.310
مجموع ميزانية التجهيز.....	2.744.317.600	2.941.714.210

48 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 78 9 ربيع الأول عام 1436 هـ 31 ديسمبر سنة 2014 م		
(ج) الجدول توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2015 حسب القطاعات (بلايف دج)		
القطاعات	رخص البرنامج	امتدادات الدفع
الصناعة.....	5.195.000	5.541.000
الزراعة والري.....	209.437.700	315.957.500
دعم الخدمات المنتجة.....	32.657.500	49.802.200
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	1.854.278.110	1.078.715.730
التربية والتكوين.....	227.829.040	250.809.500
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	151.366.500	207.589.800
دعم الحصول على سكن.....	234.307.880	293.678.000
مواضيع مختلفة.....	800.000.000	500.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار.....	3.615.071.730	2.802.093.730
دعم النشاط الاقتصادي (مخصصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	-	741.891.200
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	100.000.000	70.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	364.600.000	271.800.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....	464.600.000	1.083.691.200
مجموع ميزانية التجهيز.....	4.079.671.730	3.885.784.930

38 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 72 19 ربيع الأول عام 1437 هـ 31 ديسمبر سنة 2015 م		
الجدول (ج) توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2016 حسب القطاعات (بلايف دج)		
القطاعات	رخص البرنامج	امتدادات الدفع
الصناعة.....	4.895.000	7.373.410
الزراعة والري.....	198.261.576	271.432.500
دعم الخدمات المنتجة.....	14.904.700	36.223.667
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	441.308.514	685.704.445
التربية والتكوين.....	78.644.800	159.757.147
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	32.703.237	113.120.472
دعم الحصول على سكن.....	24.481.500	469.781.674
مواضيع مختلفة.....	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	60.000.000	60.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار.....	1.655.199.327	2.403.393.315
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	-	542.949.928
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	-	-
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	239.005.000	230.505.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....	239.005.000	773.454.928
مجموع ميزانية التجهيز.....	1.894.204.327	3.176.848.243

29 ربيع الأول عام 1438 هـ 29 نوفمبر سنة 2016 م	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 77	67
الجدول (ج) تمويل النفقات ذات الطابع التمهيني لسنة 2017 حسب القطاعات (بلايف دج)		
اهتمادات الدفع	رخص البرنامج	القطاعات
2.757.000	3.611.000	الصناعة.....
151.655.000	101.062.200	الفلاحة والري.....
13.403.500	5.120.500	دعم الخدمات المنتجة.....
366.811.100	139.940.800	المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....
103.064.910	90.903.410	التربية والتكوين.....
60.482.110	30.695.710	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....
287.257.000	14.989.500	دعم الحصول على سكن.....
600.000.000	800.000.000	مواضيع مختلفة.....
35.000.000	35.000.000	المخططات البلدية للتنمية.....
1.620.430.620	1.221.323.120	المجموع الفرعي للاستثمار.....
504.943.000	-	دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....
124.000.000	165.350.000	احتياطي لنفقات غير متوقعة.....
42.000.000	-	إعادة رسملة البنوك العمومية.....
670.943.000	165.350.000	المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....
2.291.373.620	1.386.673.120	مجموع ميزانية التجهيز.....

9 ربيع الثاني عام 1439 هـ 28 ديسمبر سنة 2017 م		
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد / 76		
67		
الجدول (ج) توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2018 حسب القطاعات (بآلاف دج)		
القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	5.315.893	7.399.089
الزراعة والري	116.522.398	157.775.000
دعم الخدمات المنتجة	73.355.857	80.309.269
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	596.587.648	636.529.424
التربية والتكوين	101.779.882	118.725.739
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	77.101.918	89.381.082
دعم الحصول على سكن	69.843.340	384.892.820
مواضيع مختلفة	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	1.940.506.936	2.175.012.423
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيم الخاص وخفض نسب الفوائد)	—	638.303.602
احتياطي لنفقات غير متوقعة	330.000.000	330.000.000
تسوية الديون المستحقة على الدولة	—	400.000.000
المساهمة الاستثنائية للميزانية لفائدة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (ص.و.ت.ا)	—	500.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	330.000.000	1.868.303.602
مجموع ميزانية التجهيز	2.270.506.936	4.043.316.025

30 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 79 22 ربيع الثاني عام 1440 هـ 30 ديسمبر سنة 2018 م		
الجدول (ج) توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2019 حسب القطاعات (بآلاف دج)		
القطاعات	رخص البرنامج	امتدادات الدفع
الصناعة	1.331.320	61.242.919
الزراعة والري	160.787.844	235.599.403
دعم الخدمات المنتجة	55.793.219	72.755.609
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	485.491.071	635.781.484
التربية والتكوين	127.805.000	162.893.838
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	70.673.722	146.552.448
دعم الحصول على سكن	99.685.110	423.428.891
مواضيع مختلفة	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	1.901.567.286	2.438.254.592
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب القوائد)	-	671.953.450
احتياطي لنفقات غير متوقعة	700.095.000	362.473.900
تسوية الديون المستحقة على الدولة	-	100.000.000
إعادة رسملة البنوك	-	30.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	700.095.000	1.164.427.350
مجموع ميزانية التجهيز	2.601.662.286	3.602.681.942

الملحق رقم 02

الصحة	146	حوصلة إحصائية 2020-1962
-------	-----	-------------------------

جدول 1: تطور عدد الأطباء وعدد السكان لكل طبيب من 1962 إلى 2020

عدد السكان لكل طبيب*	مجموع	الأطباء		السنة
		الأجانب	الجزائريون	
7 835	1 279	937	70	1962
7 922	1 319	1 034	-	1963
8 376	1 301	1 013	-	1964
8 007	1 419	1 115	-	1965
8 738	1 356	992	160	1966
8 649	1 453	1 036	176	1967
8 029	1 613	1 152	206	1968
7 861	1 698	1 179	236	1969
7 562	1 760	1 149	292	1970
7 289	1 885	1 189	316	1971
7 139	1 985	1 201	332	1972
5 938	2 467	1 226	441	1973
5 675	2 672	1 247	849	1974
4 909	3 212	1 392	764	1975
4 245	3 875	1 448	866	1976
3 948	4 321	1 295	958	1977
3 282	5 363	1 607	1 001	1978
2 855	6 346	1 785	1 035	1979
2 193	8 512	2 310	1 061	**1980
2 058	9 359	2 501	1 093	1981
2 005	9 916	2 401	1 130	1982
1 804	11 378	3 188	1 226	1983
1 746	12 132	3 026	1 325	1984
1 654	13 221	2 051	1 576	1985
1 466	15 361	1 965	1 744	1986
1 303	17 760	1 811	1 810	1987
1 200	19 814	1 131	1 836	1988
1 137	21 467	1 031	2 133	1989
1 063	23 550	834	2 573	1990
1 034	24 791	468	2 982	1991
1 038	25 304	387	3 186	1992
1 055	25 491	357	70	1993
1 066	25 796	111	-	***1994
1 027	27 317			1995
1 033	27 652			1996
1 025	28 344			1997
985	29 970			1998
968	30 962			1999
941	32 332			2000
918	33 654			2001
887	35 368			2002
876	36 347			2003
858	37 720			2004
...	...			2005
849	39 459			2006
...	...			2007
721	47 995			2008
677	52 071			2009
640	56 209			2010
616	59 618			2011
590	63 534			2012
578	66 236			2013
566	69 076			2014
544	73 431			2015
545	74 937			2016
529	78 838			2017
521	81 751			2018
516	84 161			2019
...	83 713			2020

* ملاحظة: تم حساب عدد السكان لكل طبيب على أساس السكان في 01/07/01.... (منتصف السنة)
 ** الأطباء: إقضاء من 1980 يتعلق بالأطباء العاملين والأخصائيين والاستشفائيين الجامعيين.
 *** يفتت سنة 1994 مصححة مقارنة مع تلك التي تم نشرها في المجموعات الإحصائية السنوية للجزائر رقمي 17 و18.

جدول 3: تطور عدد جراحي الأسنان وعدد السكان لكل جراح أسنان من 1963 إلى 2020

السنة	الأطباء		مجموع	عدد السكان لكل جراح أسنان *
	الجزائريون	الأجانب		
1963	36	115	151	69 205
1964	-	-	135	80 718
1965	-	-	127	89 472
1966	86	85	171	69 292
1967	86	78	164	76 628
1968	129	66	195	66 415
1969	132	80	212	62 692
1970	171	84	255	52 192
1971	183	91	274	50 142
1972	211	97	308	46 010
1973	279	93	372	39 379
1974	410	84	494	30 696
1975	535	82	617	25 556
1976	653	90	763	21 560
1977	813	120	933	18 283
1978	1 013	124	1 137	15 479
1979	1 305	121	1 426	12 706
1980	1 577	114	1 691	11 038
1981	1 831	105	1 936	9 949
1982	1 996	148	2 144	9 274
1983	2 171	139	2 310	8 884
1984	2 319	116	2 435	8 700
1985	2 644	106	2 750	7 950
1986	3 735	19	3 754	5 997
1987	5 637	11	5 648	4 097
1988	6 090	7	6 097	3 901
1989	6 884	8	6 892	3 542
1990	7 189	10	7 199	3 476
1991	7 555	8	7 563	3 391
1992	7 824	9	7 833	3 354
1993	7 882	3	7 885	3 411
1994	***		7 763	3 542
1995			8 056	3 483
1996			7 837	3 645
1997			7 966	3 646
1998			7 954	3 710
1999			8 062	3 717
2000			8 197	3 711
2001			8 408	3 673
2002			8 618	3 639
2003			8 651	3 681
2004			8 842	3 660
2005			...	...
2006			9 648	3 457
2007			...	...
2008			10 649	3 248
2009			11 135	3 167
2010			11 633	3 093
2011			12 092	3 036
2012			12 422	3 018
2013			12 782	2 996
2014			13 168	2 970
2015			13 645	2 929
2016			13 747	2 971
2017			14 263	2 925
2018			15 008	2 837
2019			15 470	2 807
2020			15 745	...

* ملاحظة: تم حساب عدد السكان لكل جراح أسنان على أساس السكان في منتصف السنة.
 ** بيانات سنة 1994 مصححة مقارنة مع تلك التي تم نشرها في المجموعات الإحصائية السنوية للجزائر رقمي 17 و18.

جدول 4-4 : المنشآت القاعدية الصحية المتواجدة من 2008 إلى 2010

2010		2009		2008		المنشآت
العدد	عدد الأسرة التقية(1)	العدد	عدد الأسرة التقية(1)	العدد	عدد الأسرة التقية(1)	
194	37 775	192	37 565	190	37 185	مؤسسة استشفائية عامة (م.إ.ع)*
04	679	04	608	04	600	مؤسسة استشفائية (م.إ.م)*
13	11 889	13	12 342	13	12 115	مراكز استشفائية جامعية (م.إ.ج)
01	612	01	700	01	700	مؤسسة استشفائية جامعية
64	10 824	61	10 475	57	9 932	مؤسسة استشفائية متخصصة (م.إ.م)

* (مستشفيات القطاع الصحي سابقا)

(1) اقرأ أن الأسرة التقية للمؤسسات العمومية الاستشفائية فقط أما الباقي فيتعلق الأمر بالأسرة المنظمة.
ملاحظة: فيما يخص السنوات 2008-2009 و2010 يتعلق الأمر بالتجزئة الجديدة لقطاع الصحة مقارنة بما تم نشره في الطبعة السابقة (انظر الجدول 4.4).

جدول 4-4 (تابع): المنشآت القاعدية الصحية المتواجدة من 2008 إلى 2010

2010		2009		2008		المنشآت
العدد	عدد الأسرة	العدد	عدد الأسرة	العدد	عدد الأسرة	
-	271	-	271	-	271	المؤسسات العمومية للصحة الجوارية (م.ع.ص.ج) تجميع:
3 272	1 491	2 704	1 436	1 988	1 419	عيادات متعددة الخدمات
-	5 350	-	5 258	-	5 077	قاعات العلاج
3 200	431	2 914	427	2 812	419	دور الولادة العمومية (1)
97	...	94	...	85	...	دور الولادة الخاصة (2)
-	528	-	521	-	504	دور الولادة ** (المجموع)
-	616	-	614	-	611	مركز طبي اجتماعي
-	50	-	50	-	50	مختبرات النظافة الولاية
61 779	-	61 690	-	60 532	-	عدد أسرة المستشفيات
-	9 264	-	8 837	-	8 477	الصيدليات منها:
-	8 322	-	7 876	-	7 509	الخاصة
-	89,83	-	89,13	-	88,58	%
المنشآت الخاصة:						
-	6 208	-	5 904	-	5 621	عيادة طبيب مختص
-	6 315	-	6 206	-	6 202	عيادة طبيب عام
-	5 105	-	4 909	-	4 717	عيادة طب الأسنان
-	376	-	335	-	301	عيادة ممارسة مجموعة

(2) تتعلق بعيادات طبية جراحية خاصة

(1) دور الولادة العمومية = دور الولادة الموجودة في العيادات المتعددة الخدمات وفي بعض قاعات العلاج.
** يتعلق الأمر بدور الولادة الريفية والحضرية للقطاعات العمومية والخاصة.
ملاحظة: 1 ابتداء من سنة 2008 تم استكمال تجزئة جديدة لقطاع الصحة.

2 تم تحويل المراكز الصحية إلى عيادات أو قاعات العلاج.

جدول 5-4 : المنشآت القاعدية الصحية المتواجدة من 2011 إلى 2013

2013		2012		2011		المنشآت
العدد	عدد الأسرة التقية(1)	العدد	عدد الأسرة التقية(1)	العدد	عدد الأسرة التقية(1)	
194	37 769	193	37 545	192	37 442	مؤسسة استشفائية عامة (م.إ.ع)*
05	876	05	849	04	709	مؤسسة استشفائية (م.إ.م)*
14	12 500	14	12 312	14	12 171	مراكز استشفائية جامعية (م.إ.ج)
01	764	01	759	01	710	مؤسسة استشفائية جامعية
68	11 298	66	10 863	63	10 816	مؤسسة استشفائية متخصصة (م.إ.م)

* (مستشفيات القطاع الصحي سابقا)

(1) اقرأ أن الأسرة التقية للمؤسسات العمومية الاستشفائية فقط أما الباقي فيتعلق الأمر بالأسرة المنظمة.
ملاحظة: فيما يخص السنوات 2008-2009 و2010 يتعلق الأمر بالتجزئة الجديدة لقطاع الصحة مقارنة بما تم نشره في الطبعة السابقة (انظر الجدول 4.4).

جدول 5-4 (تابع): المنشآت القاعدية الصحية المتواجدة من 2011 إلى 2013

2013		2012		2011		المنشآت
العدد	عدد الأسرة	العدد	عدد الأسرة	العدد	عدد الأسرة	
-	271	-	271	-	271	المؤسسات العمومية للصحة الجوارية (م.ع.ص.ج) تجميع:
3 539	1 615	3 314	1 601	3 331	1 551	عيادات متعددة الخدمات
-	5 634	-	5 545	-	5 491	قاعات العلاج
3 167	412	2 996	409	3 099	437	دور الولادة العمومية (1)
...	107	...	105	...	101	دور الولادة الخاصة (2)
-	519	-	514	-	538	دور الولادة * (المجموع)
-	619	-	627	-	621	مركز طبي اجتماعي
63 207	-	62 328	-	61 848	-	عدد أسرة المستشفيات
-	10 438	-	10 058	-	9 690	الصيوليات منها:
-	9 520	-	9 135	-	8 760	الخاصة
-	91,21	-	90,82	-	90,40	%
المنشآت الخاصة:						
-	7 226	-	6 776	-	6 457	عيادة طبيب مختص
-	6 482	-	6 335	-	6 334	عيادة طبيب عام
-	5 587	-	5 368	-	5 249	عيادة طب الأسنان
-	446	-	426	-	402	عيادة ممارسة مجموعة

(1) دور الولادة العمومية = دور الولادة الموجودة في العيادات المتعددة الخدمات وفي بعض قاعات العلاج.
ملاحظة: إ.إ.ب.ت.د. من سنة 2008 تم استعمل تجزئة جديدة لقطاع الصحة.

(2) تتعلق بعيادات طبية جراحية خاصة
2- يتم تحويل المراكز الصحية إلى عيادات أو قاعات العلاج.

جدول 6-4 : المنشآت القاعدية الصحية المتواجدة من 2014 إلى 2016

2016		2015		2014		المنشآت
العدد	عدد الأسرة التقيية (1)	العدد	عدد الأسرة التقيية (1)	العدد	عدد الأسرة التقيية (1)	
38 407	200	38 305	200	38 015	196	مؤسسة استشفائية عامة (م.إ.ع) *
1 324	09	960	09	926	05	مؤسسة استشفائية (م.إ.) *
12 910	15	13 050	15	12 862	14	مراكز استشفائية جامعية (م.إ.ج)
818	01	810	01	806	01	مؤسسة استشفائية جامعية
11 725	75	11 637	75	11 499	71	مؤسسة استشفائية متخصصة (م.إ.م)

(1) اقرأ أن الأسرة التقيية للمؤسسات العمومية الاستشفائية فقط أما الباقي فيتعلق الأمر بالأسرة المنظمة.
ملاحظة: فيما يخص السنوات 2008 و 2009 و 2010 ينطبق الأمر بالتجزئة الجديدة لقطاع الصحة مقارنة بما تم نشره في الطبعة السابقة (انظر الجدول 4.4)

جدول 6-4 (تابع): المنشآت القاعدية الصحية المتواجدة من 2014 إلى 2016

2016		2015		2014		المنشآت
العدد	عدد الأسرة	العدد	عدد الأسرة	العدد	عدد الأسرة	
-	273	-	271	-	271	المؤسسات العمومية للصحة الجوارية (م.ع.ص.ج) تجميع:
4 075	1 684	3 889	1 659	3 735	1 637	عيادات متعددة الخدمات
-	5 875	-	5 762	-	5 726	قاعات العلاج
3 142	416	3 175	415	3 23	416	دور الولادة العمومية (1)
...	123	...	114	...	97	دور الولادة الخاصة (2)
-	529	-	529	-	513	دور الولادة * (المجموع)
-	630	-	627	-	622	مركز طبي اجتماعي
65 184	-	64 762	-	64 108	-	عدد أسرة المستشفيات
-	11 140	-	10 865	-	10 700	الصيوليات منها:
-	10 260	-	9 962	-	9 794	الخاصة
-	92,10	-	91,69	-	91,53	%
المنشآت الخاصة:						
-	9 042	-	8 352	-	7 742	عيادة طبيب مختص
-	7 298	-	6 910	-	6 654	عيادة طبيب عام
-	6 514	-	6 144	-	5 928	عيادة طب الأسنان
-	709	-	600	-	512	عيادة ممارسة مجموعة

(1) دور الولادة العمومية = دور الولادة الموجودة في العيادات المتعددة الخدمات وفي بعض قاعات العلاج.
* ينطبق الأمر بدور الولادة الريفيه والمحضرية للقطاعات العمومية والخاصة
ملاحظة: إ.إ.ب.ت.د. من سنة 2008 تم استعمل تجزئة جديدة لقطاع الصحة.

(2) تتعلق بعيادات طبية جراحية خاصة
2- يتم تحويل المراكز الصحية إلى عيادات أو قاعات العلاج.

جدول 4-7: المنشآت القاعدية الصحية المتواجدة من 2017 إلى 2020

2020		2019		2018		2017		المنشآت
العدد	عدد الأسرة التقية(1)	العدد	عدد الأسرة التقية(1)	العدد	عدد الأسرة التقية(1)	العدد	عدد الأسرة التقية(1)	
210	40 503	210	40 682	206	40 442	205	40 322	مؤسسة استشفائية عامة (م.أ.ع)*
09	1 533	09	1 533	09	1 533	09	1 354	مؤسسة استشفائية (ل.م)*
15	13 758	15	13 758	15	12 671	15	12 799	مراكز استشفائية جامعية (م.أ.ج)
01	770	01	770	01	770	01	869	مؤسسة استشفائية جامعية
79	13 914	79	12 920	79	12 426	77	11 818	مؤسسة استشفائية متخصصة (م.أ.م)

(1) اقرأ أن الأسرة التقية للمؤسسات العمومية الاستشفائية تقطأ أما باقي فتمثل الأسرة المنظمة.
ملاحظة: فيما يخص السنوات 2008 و 2010 يتعلق الأمر بالتجزئة الجيدة لقطاع الصحة مقارنة بما تم نشره في الطبعة السابقة (انظر الجدول 4.4)

جدول 4-7 (تابع): المنشآت القاعدية الصحية المتواجدة من 2017 إلى 2020

2020		2019		2018		2017		المنشآت
العدد	عدد الأسرة	العدد	عدد الأسرة	العدد	عدد الأسرة	العدد	عدد الأسرة	
-	273	-	273	-	273	-	273	المؤسسات العمومية للصحة الجوارية (م.ع.ص.ج) تجمع:
4 607	1 748	4 465	1 736	4 347	1 715	4 213	1 695	عيادات متعددة الخدمات
-	6 160	-	6 044	-	6 003	-	5 957	قاعات العلاج
3 000	403	3 158	447	3 046	410	3 056	409	دور الولادة العمومية (1)
-	135	-	142	-	135	-	127	دور الولادة الخاصة (2)
-	538	-	589	-	545	-	536	دور الولادة * (المجموع)
-	667	-	667	-	677	-	653	مركز طبي اجتماعي
70 478	-	69 663	-	67 842	-	67 162	-	عدد أسرة المستشفيات
-	11 825	-	11 777	-	11 562	-	11 385	الصيدليات منها:
-	10 985	-	10 937	-	10 700	-	10 516	الخاصة
-	92,90	-	92,87	-	92,54	-	92,37	%
المنشآت الخاصة:								
-	11 591	-	11 210	-	10 620	-	9 795	عيادة طبيب مختص
-	8 848	-	8 686	-	8 347	-	7 803	عيادة طبيب عام
-	8 266	-	7 966	-	7 526	-	6 952	عيادة طب الأسنان
-	1 074	-	1 029	-	938	-	821	عيادة ممارسة مجموعة

(1) دور الولادة العمومية = دور الولادة الموجودة في العيادات المتعددة الخدمات وفي بعض قاعات العلاج.

* يتعلق الأمر بدور الولادة الريفيه والحضرية للقطاعات العمومية والخاصة.
ملاحظة: [ابتداء من سنة 2008 تم استعمال تجزئة جيدة لقطاع الصحة.

(2) تتعلق بعيادات طبية جراحية خاصة.

2-تم تحويل المراكز الصحية إلى عيادات أو قاعات العلاج.

التعليم	154	حوصلة إحصائية 1962-2020
---------	-----	-------------------------

الجدول 1-2: التعليم - التلاميذ والطلبة المسجلون - السنة الدراسية: 1987/1988 إلى 1995/1996 -

بالات	96/1995	95/1994	94/1993	93/1992	92/1991	91/1990	90/1989	89/1988	88/1987	المستوى
	4 618	4 549	4 515	4 436	4 357	4 189	4 028	3 911	3 802	التعليم الابتدائي
	1 692	1 652	1 619	1 558	1 490	1 423	1 409	1 396	1 491	التعليم المتوسط
	853	821	793	747	743	752	754	715	592	التعليم الثانوي بما في ذلك:
	499	480	421	365	395	599	589	559	464	ثانوية التعليم العام (ث.ت.ع)
	69	64	107	129	96	153	165	156	128	ثانوية التعليم التقني (ث.ت.ت)
	285	277	265	253	252	-	-	-	-	جذع مشترك
	2 545	2 473	2 412	2 305	2 233	2 175	2 163	2 111	2 083	التعليم المتوسط والثانوي منهم:
	46,4	46,0	45,3	44,6	43,9	43,3	42,6	42,1	41,6	بنات ب %
										التعليم العالي
	267,3	252,6	251,0	257,4	236,4	207,8	195,3	180,8	173,8	طلبة في الجزائر
	...	24,1	22,7	23,9	26,9	30,5	18,3	-	-	طلبة ج.ت.م ¹ (قبل التدرج والتدرج)
	13,6	10,5	12,6	13,3	13,5	8,1	3,2	-	-	منهم في التدرج:

المصدر: وزارة التربية الوطنية. ¹ ج.ت.م. = جامعة التكوين المتواصل

الجدول 1-3: التعليم - التلاميذ والطلبة المسجلون - السنة الدراسية: 1996/1997 إلى 2013/2014 -

بالات	2005/2004	2004/2003	2003/2002	2002/2001	2001/2000	2000/1999	99/1998	98/1997	97/1996	المستوى
	4 362	4 508	4 613	4 692	4 721	4 843	4 779	4 719	4 675	التعليم الابتدائي
	2 256	2 222	2 186	2 116	2 015	1 896	1 899	1 838	1 763	التعليم المتوسط
	1 123	1 122	1 096	1 041	976	922	910	879	855	التعليم الثانوي بما في ذلك:
	633	644	619	571	541	518	523	507	496	ثانوية التعليم العام (ث.ت.ع)
	64	66	66	61	58	58	63	65	65	ثانوية التعليم التقني (ث.ت.ت)
	426	412	411	409	377	346	324	307	294	جذع مشترك
	3 379	3 344	3 282	3 157	2 991	2 818	2 809	2 717	2 618	التعليم المتوسط والثانوي منهم:
	51,9	51,7	51,2	50,7	50,7	50,6	49,7	48,8	47,9	بنات ب %
										التعليم العالي
	755,5	653,2	616,3	570,0	488,6	428,8	391,9	357,6	302,5	طلبة و.ت.ع.ب.ع ² (التدرج وما بعد التدرج)
	721,8	623,0	590,0	543,9	466,1	408,0	372,7	339,5	285,6	منهم في التدرج:
	59,6	63,3	58,4	48,0	52,8	50,8	39,9	38,4	39,1	طلبة ج.ت.م ³ (قبل التدرج والتدرج)
	36,4	34,6	30,2	24,8	19,8	18,3	14,3	13,8	12,1	منهم في التدرج:
	14/2013	13/2012	12/2011	11/2010	10/2009	09/2008	08/2007	07/2006	06/2005	التعليم الابتدائي
	3 730	3 580	3 429	3 346	3 308	3 247	3 932	4 079	4 197	التعليم المتوسط بما في ذلك:
	2 606	2 648	2 921	2 980	3 053	3 158	2 596	2 443	2 221	التعليم الثانوي بما في ذلك:
	1 500	1 498	1 263	1 199	1 171	975	975	1 036	1 176	ثانوية التعليم العام (ث.ت.ع)
	986	788	750	728	698	551	627	729	643	ثانوية التعليم التقني (ث.ت.ت)
	-	-	-	-	-	-	8	34	59	جذع مشترك
	514	710	513	471	473	424	340	273	474	التعليم المتوسط والثانوي منهم:
	4 106	4 146	4 184	4 179	4 224	4 133	3 571	3 479	3 397	بنات ب %
	51,1	51,1	51,1	51,4	51,4	50,9	51,9	52,1	52,2	التعليم العالي
	1 190,2	1 192,1	1 154,8	1 138,6	1 093,3	1 103,8	1 000,8	864,1	780,8	طلبة و.ت.ع.ب.ع ² (التدرج وما بعد التدرج)
	1 119,5	1 124,4	1 090,6	1 077,9	1 034,3	1 048,9	952,1	820,7	743,1	منهم في التدرج:
	93,7	93,6	77,1	79,3	80,4	80,9	72,4	65,0	59,8	طلبة ج.ت.م ³ (قبل التدرج والتدرج)
	55,2	60,5	55,4	50,0	51,0	45,8	42,6	37,4	36,9	منهم في التدرج:

المصدر: وزارة التربية الوطنية. ¹ الطلاب المسجلين في المعاهد للتدرج وما بعد التدرج في المعاهد الخاضعة لوزارة المكنة والتعليم العالي ² و.ت.ع.ب.ع = وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ³ ج.ت.م. = جامعة التكوين المتواصل

الطلاب خارج وزارة التعليم العالي: بالنسبة لباقي المعاهد التعليم العالي (خارج و.ت.ع.ب.ع) مثل عدد الطلبة المسجلين في التدرج لهذه السنوات هو:

47 282 : 87/1986	42 614 : 88/1987	39 898 : 89/1988	45 140 : 90/1989	43 013 : 91/1990
35 051 : 92/1991	31 630 : 93/1992	24 604 : 94/1993	22 370 : 95/1994	20 173 : 96/1995
18 980 : 97/1996	11 058 : 98/1997	9 940 : 99/1998	7 301 : 00/1999	6 828 : 02/2001
7 792 : 03/2002	7 688 : 04/2003	8 252 : 05/2004	9 018 : 06/2005	9 455 : 07/2006
12 722 : 09/2008	18 141 : 11/2010	16 606 : 10/2009	18 141 : 11/2010	13 652 : 12/2011
13 766 : 14/2013				

الجدول 1-4: التعليم - التلاميذ والطلبة المسجلون - السنة الدراسية: 2014/2015 إلى 2018/2019

المستوى	15/2014	16/2015	17/2016	18/2017	19/2018
التعليم الابتدائي	3887	4 082	4 232	4 373	4 514
التعليم المتوسط	2 576	2 614	2 686	2 812	2 980
التعليم الثانوي بما في ذلك:	1 527	1 379	1 287	1 227	1 223
ثانوية التعليم العام (ث.ت.ع)	1 050	931	859	788	764
ثانوية التعليم التقني (ث.ت.ت)	-	-	-	-	-
جذع مشترك	477	448	428	439	459
التعليم المتوسط والثانوي منهم:	4 103	993 3	3 973	4 039	4 203
بنات ب %	51,3	50,8	50,8	50,7	49,9
التعليم العالي ¹					
طلبة و.ت.ع.ب.ع ² (التدرج وما بعد التدرج)	1 241,5	1 392,7	1 432,3	1 524,0	1 531,0
منهم في التدرج:	1 165,0	1 315,7	1 356,1	1 447,1	1 449,1
طلبة ج.ت.م ³ (قبل التدرج والتدرج)	96,4	102,5	126,5	-	-
منهم في التدرج:	47,9	48,9	53,3	70,1	54,2

المصدر: وزارة التربية الوطنية.

¹الطلاب المسجلين في المعاهد للتدرج وما بعد التدرج في المعاهد الخاضعة لوزارة المكلف بالتعليم العالي²و.ت.ع.ب.ع = وزارة التعليم العالي والبحث العلمي³ج.ت.م. = جامعة التكوين المتواصل

الطلاب خارج وزارة التعليم العالي: بالنسبة لباقي المعاهد التعليم العالي (خارج و.ت.ع.ب.ع) مثل عدد الطلبة المسجلين في التدرج لهذه السنوات هو:

17 739 : 19/2018	17 267 : 18/2017	17 736 : 17/2016	17 859 : 16/2015	18 509 : 15/2014
------------------	------------------	------------------	------------------	------------------

البحر 8: البنية التحتية من السنة الدراسية 1963/1962 إلى 2011/2010

السنة الدراسية	المدارس المفتوحة (ملحقة مدرسة أساسية)	مؤسسات الإبتدائي	مؤسسات المتوسط			مؤسسات الثانوي	
			مركز التعليم المتوسط	الملحقات	المجموع	متقنة	ثانوية
1963-1962	2 263	...	364	-	364	5	34
1964-1963	غ.م	...	379	-	379	...	...
1965-1964	4 065	...	418	-	418	...	...
1966-1965	4 255	...	...	-	...	...	...
1967-1966	4 266	...	427	-	427	7	52
1968-1967	4 581	...	454	-	454	7	56
1969-1968	5 073	...	478	-	478	7	56
1970-1969	5 263	...	502	-	502	7	60
1971-1970	6 467	...	519	-	519	7	65
1972-1971	6 507	...	530	-	530	8	63
1973-1972	6 990	33 225	540	-	540	8	78
1974-1973	7 376	36 462	545	-	545	9	84
1975-1974	7 794	40 476	569	-	569	17	97
1976-1975	7 798	43 655	584	72	656	17	103
1977-1976	8 182	45 901	665	141	806	17	125
1978-1977	8 380	48 029	788	159	947	19	156
1979-1978	8 652	50 790	812	199	1 011	22	159
1980-1979	9 034	52 804	873	200	1 073	23	185
1981-1980	9 263	56 160	932	219	1 151	25	205
1982-1981	9 399	59 029	1 036	190	1 226	24	222
1983-1982	9 864	62 627	1 181	181	1 362	24	248
1984-1983	10 266	66 805	1 267	217	1 484	33	286
1985-1984	10 588	70 428	1 388	271	1 659	44	309
1986-1985	11 144	74 361	1 561	262	1 823	73	342
1987-1986	11 427	78 264	1 747	212	1 959	96	385
1988-1987	11 843	81 511	1 929	189	2 118	110	440
1989-1988	12 240	85 723	2 108	151	2 259	131	574
1990-1989	12 694	90 440	2 248	107	2 355	137	621
1991-1990	13 135	94 127	2 339	83	2 422	140	672
1992-1991	13 461	97 449	2 433	65	2 498	145	700
1993-1992	13 970	101 103	2 541	53	2 594	151	732
1994-1993	14 734	106 389	2 651	32	2 683	152	760
1995-1994	14 836	109 656	2 778	23	2 801	186	782
1996-1995	15 186	113 452	2 921	8	2 929	212	821
1997-1996	15 426	116 778	3 038	6	3 044	223	877
1998-1997	15 199	117 081	3 145	1	3 146	229	903
1999-1998	15 507	119 490	3 224	4	3 228	232	951
2000-1999	15 729	121 015	3 315	4	3 319	237	981
2001-2000	16 186	122 867	3 414	5	3 419	246	1 013
2002-2001	16 482	125 137	3 526	6	3 532	249	1 040
2003-2002	16 714	126 125	3 650	4	3 654	246	1 084
2004-2003	16 899	127 473	3 740	3	3 743	248	1 133
2005-2004	17 041	128 549	3 844	3	3 847	244	1 179 ¹
2006-2005	17 163	125 567	3 947	11	3 958	244	1 229 ¹
2007-2006	17 357	126 190	4 104	12	4 116	234	1 304 ¹
2008-2007	17 429	124 589	4 272	12	4 284	-	1 591 ¹
2009-2008	17 552	108 827	4 579	3	4 582	-	1 658
2010-2009	17 680	110 434	4 784	0	4 784	-	1 745
2011-2010	17 790	112 002	4 901	0	4 901	-	1 813
2012-2011	17 853	129 916	5 007	-	5 007	-	1 870
2013-2012	17 995	133 419	5 086	-	5 086	-	1 956
2014-2013	18 143	135 924	5 159	-	5 159	-	2 043
2015-2014	18 333	139 316	5 239	-	5 239	-	2 141
2016-2015	18 588	142 942	5 339	-	5 339	-	2 251
2017-2016	18 770	145 984	5 419	-	5 419	-	2 355
2018-2017	18 856	148 461	5 455	-	5 455	-	2 392
2019-2018	19 037	150 717	5 512	-	5 512	-	2 433

* غير مصرح

المصدر: وزارة التربية الوطنية.
 1 بما في ذلك الثانويات المتعددة الدورات.
 ملاحظة: لا يشمل القاعات المستعملة للتعليم.

الملخص باللغة الأجنبية:

This study aims to shed light on the impact of diversifying public investments on the overall economic development in Algeria during the period from 2010 to 2019. Our study is based on an analytical descriptive approach, which is the most appropriate method for describing and diagnosing the mechanisms of diversifying investments and their impact on economic development. In order to achieve the aim of the study, we divided the research into four chapters. In the theoretical aspect, we dealt with investment and economic development, investment policies and climate, development programs pursued by Algeria, to finally find out the real impact of diversifying investments on economic development in Algeria.

The study concluded that there is a direct relationship between public investment and economic development, as public investment is the first engine for achieving economic growth, and thus achieving economic development. Achieving growth and economic development depends on Algeria following a solid and rational investment policy and strategy aimed at providing the appropriate environment for investors and reducing the obstacles they face.

key words:

Public investment - economic development - economic growth - development programs.